الأمم المتحدة ومشكلات الصراع على مناطق النفوذ مطلع الحرب الباردة المسألة اليونانية أنموذجًا

د. مصطفى الغريب محمد

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

كلية الآداب- جامعة بنها

الأمم المتحدة ومشكلات الصراع على مناطق النفوذ مطلع الحرب الباردة المسألة اليونانية أنموذجًا.

مصطفى الغريب محمد.
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد كلية الآداب- جامعة بنها- مصر.
البريد الإلكتروني: mostafa.elkaser@fart.bu.edu.eg

يعرض البحث للصراع الذي دار داخل الأمم المتحدة مطلع الحرب الباردة بين المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي حول اليونان، فيما سُمي بـ "المسألة اليونانية"، وذلك من خلال محاور عدة تناولها أولًا مجلس الأمن في محاولة للوصول إلى حل، وهي: اعتراض الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية التي تدور في فلكه على مسألة استمرار وجود القوات البريطانية في اليونان بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وشكوى أوكرانيا ضد اليونان بسبب ما يقع من حوادث على حدود الأخيرة مع ألبانيا، وشكوى اليونان ضد جيرانها الشماليين (ألبانيا وبلغاريا ويوجسلافيا)، واعتراض دول الكتلة الشرقية على المعونة الأمريكية لليونان (مبدأ ترومان Truman)، والمجلس وتواصله مع لجنة التحقيق التي كان قد بعث بها إلى البلقان.

وأمام عدم توصل مجلس الأمن إلى حل للمسألة في ظل وقوف الولايات المتحدة بما لها من أغلبية بداخله تؤيدها ضد أي طرح كانت لا تراه يتماشى مع مصالحها، واستخدام الاتحاد السوفيتي على الجانب الآخر لـ "حق النقض" لمنع تلك الأغلبية من استصدار أية قرارات كان يستشعر فيها عدم تحقيقها لرغباته أو تقييدها لتطلعاته، كان قرار المجلس في النهاية بإحالة المسألة إلى الجمعية العامة، ورفعها بالتالي من جدول أعماله.

ويتناول البحث تفاصيل ما جرى بالجمعية العامة من جولة جديدة من الصراع بين المعسكرين الغربي والشرقي، والتي انتهت لصالح المعسكر

الغربي، بقرار الجمعية العامة في ٢١ أكتوبر ١٩٤٧ باعتماد تقرير لجنتها الأولى – اللجنة السياسية– التي كانت قد أحالت إليها المسألة لدراستها وتقديم تقرير عنها، لتتشكل بناء على ذلك اللجنة التي عُرفت بلجنة الأمم المتحدة الخاصة بالبلقان بهدف مواصلة عمل لجنة التحقيق بشأن حوادث حدود اليونان ومحاولة إيجاد حل للمسألة.

الكلمات المفتاحية: المسألة اليونانية، مجلس الأمن، الجمعية العامة، الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفيتي، حوادث الحدود، القوات البريطانية، السلام والأمن الدوليين، لجنة التحقيق.

The United Nation and the crises of the struggle for spheres of influence at the beginning of the Cold War The Greek question as a model

Mustafa al-Gharib Muhammad.
Assistant Professor of Modern and Contemporary History, Faculty of Arts, Benha University, Egypt.
Email: mostafa.elkaser@fart.bu.edu.eg

Abstract: The current study tackles the conflict that took place within the United Nations at the beginning of the Cold War between the Western bloc led by the United States of America and the Eastern bloc led by the Soviet Union about Greece, or what was called the "Greek question". The research presents this conflict through dealing with several axes dealt with by the Security Council in an attempt to reach a solution. These axes are the objection of the Soviet Union and its satellite countries of the Eastern bloc to the continued presence of British forces in Greece after the end of World War II, Ukraine's complaint against Greece due to incidents occurring on the latter's borders with Albania, and Greece's complaint against its northern neighbors (Albania, Bulgaria and Yugoslavia), the objection of the Eastern Bloc countries to US aid to Greece (the Truman Doctrine), and the Council and its communication with the investigation committee that it had sent to the Balkans.

Also, as the Security Council failed to reach a solution to the issue in light of the United States' opposition, with its majority in it supporting it, to any proposal against its interests, as well as the Soviet Union's use of the "veto right" on the other side to prevent the majority from issuing any decisions against its interests, the decision of the Council was in the end to refer the issue to the General Assembly, and subsequently dismissed it.

The research deals in details with the new round of conflict between the Western and Eastern blocs within the General Assembly. The conflict ended in favor of the

Western bloc, as on October 21, 1947 the General Assembly approved the report of its first committee - the political committee - which the question had been referred to in order to study it and submit a report on it. Accordingly, the committee, known as the United Nations Special Committee on the Balkans, was formed to continue the work of the investigation committee on the incidents on the borders of Greece and try to find a solution to the issue.
Keywords: The Greek question, Security Council, General Assembly, United States of America, Soviet Union, Border accidents, British troops, International peace and security, Investigation Committee.

الأمم المتحدة ومشكلات الصراع على مناطق النفوذ مطلع الحرب الباردة المسألة اليونانية أنموذجاً

تزخر الكتابات المتخصصة في التاريخ الأوروبي إبان الحرب العالمية الثانية وما بعدها بكثير من التفاصيل التي تناولت طبيعة العلاقة بين قوى الحلفاء خلال سنوات تلك الحرب، ويبدو منها جليًا أن ما عُرف بـ "التحالف الكبير Grand Alliance"، بين تلك القوى ممثلة في الغرب الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية من جانب، والاتحاد السوفيتي الشيوعي من جانب آخر، إنما كان قيامه من أجل ضرورة مؤقتة، تمثلت في مواجهة خطر نازي وفاشي مشترك شكلته حينذاك قوى المحور، ومن ثم بمجرد زوال هذا الخطر، كان الخلاف الذي أخذ يضرب التحالف، رغم أن الحرب لم تكن قد انتهت بعد، ثم ما لبث أن قوضه بعد نهاية الحرب عام ١٩٤٥، حيث نشأت كتلتان كبيرتان بعضهما في مواجهة بعض(١)، وهما الكتلة الغربية التي تقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية- وكان وضع بريطانيا قد تراجع، فلم تعد تستطيع مواصلة الاضطلاع بدورها التقليدي في توجيه شئون العالم سياسيًا واقتصاديًا بعد أن أنهكتها ظروف الحرب رغم خروجها منها منتصرة - بإمكاناتها، العسكرية والاقتصادية، الهائلة التي كانت عاملًا أساسيًا في إحراز الحلفاء للنصر، والكتلة الشرقية التي تزعمها الاتحاد السوفيتي بعد تمكنه من بسط سيطرته السياسية والأيديولوجية على أغلب دول شرق أوروبا، ليبدأ بينهما منذئذ ذلك الصراع على مناطق النفوذ في أوروبا، ثم غيرها من مناطق أخرى بالعالم، بدافع ما كان يراود كلًا منهما من طموح الهيمنة وفرض الوجود في مواجهة الآخر، وهو الصراع الذي اصطلح على تسميته بـ "الحرب الباردة."(٢)

وكان من أهم البلدان التي اشتعل الصراع حولها دولة اليونان، إحدى دولتي جنوب شرق أوروبا اللتين بقيتا خارج النفوذ الذي كان قد صار للاتحاد السوفيتي بدول المنطقة(٣)، إذ كان لها بحكم موقعها الجغرافي- تشارك تركيا الإشراف على مضيقي البسفور والدردنيل اللذين يصلان بين البحر الأسود

وبحر إيجه الذي يؤدي بدوره إلى البحر المتوسط- أهميتها الاستراتيجية الكبيرة[٤]، حيث كانت سياسة الاتحاد السوفيتي التقليدية أن يجد له منافذ إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط، وكانت سياسة بريطانيا التقليدية كذلك هي منع الاتحاد السوفيتي من الوصول إلى تلك المياه، حتى لا يتمكن من الاتصال بدول الشرق الأوسط. وقد كان ذلك نفسه أحد دوافع الولايات المتحدة الأمريكية للاهتمام باليونان ووقوفها دون سيطرة النفوذ السوفيتي عليها، بعد حصولها على الامتيازات الخاصة باستغلال البترول في منطقة الشرق الأوسط الغنية به[٥]، فضلًا عن أن اليونان كانت تمثل خط الدفاع الأول عن غرب أوروبا، فإذا ما تمكن الاتحاد السوفيتي من السيطرة عليها، صار بإمكانه حينئذ التغلغل إلى دوله المختلفة.[٦]

يتضح من ذلك، أن اليونان كانت بمثابة رأس الرمح بالنسبة لكلا المعسكرين الشرقي والغربي[٧]، وعليه كانت المظاهر المختلفة للصراع الذي قام بينهما، وهو ما استحدث في الحياة الدولية ما صار يُعرف بـ "المسألة اليونانية". وقد كان لها من الحدة في المجتمع الدولي ما جعل البعض يراها نذيرًا بتهديد السلام العالمي، وبحرب مقبلة.[٨]

ولما كانت تلك المسألة من الأهمية كما يبدو، فقد عُرض الخلاف حولها على هيئة الأمم المتحدة، التي كانت الشعوب تُعلق عليها قبيل وجودها آمالًا عريضة لحل المشكلات الدولية، فكان بمثابة أحد التحديات بالنسبة لها، وهي لا تزال في مهدها، ومن هنا كان حجم الجهد ومقدار الوقت اللذين بذلا من جانبها، سواء على مستوى مجلس الأمن، أو الجمعية العامة بعد أن أحيلت المسألة إليها لبحثها. ولا يخفى بالطبع تأثير وقوف الولايات المتحدة بما لها من أغلبية تؤيدها بمجلس الأمن ضد أي طرح كانت تراه لا يتماشى مع مصالحها، واستخدام الاتحاد السوفيتي على الجانب الآخر لـ "حق النقض" لمنع تلك الأغلبية من استصدار أية قرارات كان يلمح فيها عدم تحقيقها

لرغباته أو تقييدها لتطلعاته .. فهل نجحت الهيئة في النهاية في الوصول إلى حل أو تسوية للخلاف؟ هذا ما سوف نتبينه من تفاصيل الدراسة.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن تلك الدراسة جديدة في موضوعها، حيث لم يتم تناوله من قِبل أحد من قَبل في حدود علمنا، اللهم إلا بعض دراسات تطرقت إليه بشكل أو بآخر بحكم طبيعة موضوعاتها- كما في أطروحة الماجستير التي تحمل عنوان: "الأوضاع السياسية في اليونان ١٩٤٥- ١٩٥٢" لشريف محمد أحمد، وأطروحة الدكتوراه الموسومة بـ: "سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه اليونان ١٩٤٥- ١٩٦٠" لمحمد حسن عبده- وإن كان ذلك قد اقتصر، فيما له صلة بموضوعنا، على بعض جوانب من مناقشته بمجلس الأمن، كما أن أيًا من الأطروحتين لم يتطرق لما جرى بعد مجلس الأمن من مناقشات حول الموضوع بالجمعية العامة، ولم يرد بهما في هذا الصدد سوى إشارة إلى ما صدر عن تلك الجمعية من قرار بشأنه عقب انتهائها من بحثه، وهو البحث الذي لا تقل أهميته عن ذلك الذي كان بمجلس الأمن، بل يمكن القول، من غير تجاوز للحقيقة، أنها تزيد، وذلك لسببين يتمثلان في:

- أن الجمعية العامة، رغم كونها أقل اختصاصًا من حيث التنفيذ من مجلس الأمن، وربما الفروع الأخرى لهيئة الأمم، فإنها أوسع تلك الفروع "سلطانًا معنويًا، وأوفرها هيبة، وأقدرها على التوجيه والمراجعة، وهي بخاصة أصدق فروع الهيئة تصويرًا لروح التعاون العالمي".[٩] وقد أكد ذلك بشكل أو بآخر بعض مندوبي الدول خلال مناقشة المسألة باللجنة السياسية للجمعية، وكان من بينهم مندوب الفلبين "رومو لو" الذي سجل أنها: "أقدر من مجلس الأمن على حل المسألة اليونانية"[١٠]

- تنوع مناقشات الجمعية بشكل كبير، وما يرتبط بذلك من ثراء بالأفكار والآراء المختلفة، وذلك بحكم تمثيل كافة أعضاء الأمم المتحدة بها، وبفضل مناخها الديمقراطي، مقارنة بمجلس الأمن الذي تقتصر عضويته على عدد

محدود للغاية، والأوتوقراطية التي تُمارس به من قِبل الدول العظمى التي لها "حق النقض"، الأمر الذي من شأنه، فيما يخص الجمعية، المساعدة في الوصول بشكل أيسر إلى حلول مقبولة للقضايا المطروحة. وفضلًا عن هذا، فإن الآراء والأفكار التي تطرح، ولو لم يترتب عليها، أو بعضها على وجه الدقة، في حينها ما يُبغى منها من غاية – لتُرسخ بلا شك لبعض القيم التي قد تكون يومًا مصدرًا للإلهام في نصرة حق أو إبطال باطل بشأن أي من المسائل أو القضايا الدولية.

هذا، ومن الجدير بالإشارة أنه كان لبعض الدول بالجمعية العامة، من غير القوى الكبرى، مواقفها المستحقة للتسجيل، وإن لم تؤثر بها لسبب أو لآخر فيما يُنتهى إليه من قرار، لما بدا في تلك المواقف من تمسك ظاهر بمبادئ الميثاق وحرص واضح على الاستقلالية في الرأي، وعدم الدخول في توازنات تجعلها تقبل بالهوان لأي سبب من الأسباب .. كل ذلك في الوقت الذي لم يكن فيه للعديد من الدول المتوسطة والصغرى اتجاه ذاتي في اجتماعات الجمعية، بل كانت مهمتها كما قيل: "أن تختار بين واحدة من الكتلتين، الغربية والشرقية، لتنضم إليها وتصوت معها، ثم تلتمس المنطق الذي يظهرها وكأنها مستقلة برأيها، صادرة فيه عن عقيدة وإيمان"[١١]، بل إن دولًا كبرى ذات مقعد دائم في مجلس الأمن، آثرت أن تدور في فلك هذا المعسكر أو ذاك احتياطًا لمصالحها.[١٢] وكانت مصر بحق نموذجًا للدول التي تمسكت بمبادئ الميثاق، والاستقلال في الرأي، وهو ما حدا بنا لأن نفرد لما طرحته من آراء خلال معالجة الجمعية للمسألة المساحة التي يمكن من خلالها التعرف على موقفها هذا والوقوف على بعض تفاصيله.

وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من المصادر الأصلية المنشورة باللغة الإنجليزية، مثل كتاب الأمم المتحدة السنوي Yearbook of the United Nations لأعوام ١٩٤٦/١٩٤٧؛ ١٩٤٧/١٩٤٨، وتقرير مرفوع من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة عن الفترة من ١٧ يناير إلى ١٥ يوليو ١٩٤٦

Report of the Security Council to the General Assembly, covering the Period from 17 January to 15 July 1946، وآخر عن الفترة من ١٦ يوليو ١٩٤٦ إلى ١٥ يوليو ١٩٤٧ Report of the Security Council to the General Assembly, Covering the Period from 16 July 1946 to 15 July 1947، وقرارات مجلس الأمن Resolutions and Decisions of the Security Council لعامي ١٩٤٦ و ١٩٤٧، ووثائق وزارة الخارجية الأمريكية ذات الصلة Foreign Relations of the United States للأعوام من ١٩٤٤ حتى ١٩٤٧. كما استفادت الدراسة كذلك من بعض البحوث والمقالات المنشورة بدوريات أجنبية، فضلًا عن مصادر ومراجع أخرى باللغتين العربية والإنجليزية، وبعض المواقع الإلكترونية. وذلك جميعه مثبت ببياناته كاملة في قائمة مصادر ومراجع الدراسة.

تطور الوضع السياسي باليونان منذ عام ١٩٣٩:

من منطلق الحرص على مصالحها، وفي ضوء ما كانت تقوم عليه علاقاتها بالدول الكبرى من توازن، آثرت اليونان مع قيام الحرب العالمية الثانية التزام موقف الحياد في تلك الحرب.(١٣) بيد أنها أمام ما وُجه إليها من اتهام من جانب إيطاليا، التي كانت قد ضمت ألبانيا المجاورة لليونان إلى أراضيها منذ إبريل ١٩٣٩، بأن حيادها صار ظاهريًا، في ظل ما تقوم بتقديمه من مساعدات وتسهيلات للقوات البريطانية، وتطالبها بالتالي بالسماح لها باحتلال بعض المواقع الحربية على أراضيها– اضطرت اليونان إلى التخلي عن حيادها، واعتبار الموقف الإيطالي منها بمثابة إعلان حرب عليها، ومن ثم ضرورة التصدي لإيطاليا، التي سرعان ما قامت من جانبها في ٢٩ أكتوبر ١٩٤٠ بغزو الأراضي اليونانية عبر حدود ألبانيا.(١٤) وقد تمكنت اليونان من التصدي بقوة لهذا الغزو، وكان للدعم البريطاني دوره في ذلك، واستطاعت قواتها تحت قيادة الجنرال الكسندر باباغوس Alexander Papagos القيام

بهجوم مضاد، ولم تأت نهاية العام حتى كان الإيطاليون قد حُملوا على الانسحاب قدر ثلاثين ميلًا على طول الجبهة خلف حدود ألبانيا.[١٥]

لكن سرعان ما كانت النجدة من جانب الحليفة ألمانيا، التي اخترقت بقواتها البلقان، فأخذت دوله تسقط الواحدة تلو الأخرى في أيديها[١٦]، وبدأت في غزو اليونان أوائل إبريل ١٩٤١، ولم تصمد القوات اليونانية طويلًا أمامها، وفي تلك الأثناء دخلت إلى اليونان القوات الإيطالية التي كانت قد فرت من قبل إلى ألبانيا. وإزاء هذا، وما أبلغته الحكومة اليونانية لحلفائها البريطانيين من عدم جدوى المقاومة لأبعد من ذلك، لم تجد القوات البريطانية المحاربة بجانب القوات اليونانية سوى الانسحاب، بعد ما تكبدته من خسائر ليست بالقليلة[١٧]، وكان الملك جورج الثاني George II قد فر إلى كريت قبل دخول القوات الألمانية أثينا ببضعة أيام، ولحق به رئيس الوزراء إيمانويل تسوديروس Emmanuel Tsouderos وحكومته، ثم ما لبثوا، بعد احتلال الألمان لكريت هي الأخرى، أن غادروها سرًا إلى القاهرة، لينتهي بهم المطاف في النهاية إلى لندن، التي وصلوها في سبتمبر ١٩٤١، وأقاموا بها تحت حماية بريطانيا.[١٨]

ومثل سائر البلدان التي احتلها الألمان عنوة، سرعان ما تشكلت باليونان جماعات ومنظمات للمقاومة[١٩]، اشتُهر من بينها "جبهة التحرير الوطني" EAM التي تأسست في خريف ١٩٤١، وجناحها العسكري الذي أُعلن عن قيامه في إبريل ١٩٤٢ تحت اسم "جيش التحرير الوطني" ELAS، وقد سيطر عليهما "الحزب الشيوعي اليوناني" KKE، وكانت الجبهة تتطلع، بجانب مقاومتها للمحتل، إلى إحداث ثورة سياسية واجتماعية بالبلاد. وأيضًا منظمة "الجيش الوطني الديمقراطي" EDES التي تشكلت بزعامة نابليون زرفاس Napoleon Zervas – ذي الميول البريطانية – من بقايا الجيش اليوناني في جبال إبيروس وجبال المنطقة الشمالية الغربية.[٢٠] ولم يكن لدى تلك المنظمة هي الأخرى أي شعور بالعطف تجاه الحكومة الملكية في لندن،

غير أنه مع الوقت انقلب أتباعها إلى خصوم للشيوعية وحدها.[٢١] وقد حاول الحلفاء من جانبهم إزالة الخلافات التي أخذت تتصاعد بين تلك المنظمات دون جدوى، ولما تبين أن الشيوعيين قد بدأوا يتفوقون على غيرهم ويسيطرون على الحالة الداخلية، خاصة بعد استيلائهم على ما كان لدى الإيطاليين من أسلحة عقب استسلام إيطاليا في الحرب، عمل الحلفاء سرًا على مساعدة الجماعات المعتدلة، وأعربوا في ذات الوقت عن اهتمامهم باتفاق الجميع ضد العدو ما دامت الحرب لا تزال قائمة، وبعد ذلك يُنظر في تسوية الخلافات.[٢٢]

ومع ما لاح من احتمالات جلاء القوات الألمانية من البلقان بعد توالي انكسارات ألمانيا في ساحات الحرب، وإمكانية عودة الحكومة الملكية إلى البلاد، كان الاتجاه من جانب زعماء جبهة التحرير الوطني لإحداث انقلاب شيوعي.[٢٣] وفي تلك الأثناء، وبينما كان الخلاف مستفحلًا بين جماعات المقاومة بعضها وبعض، وبين جبهة التحرير الوطني وحكومة المنفى[٢٤]، جاء تكليف جورج الثاني لفينزيلوس Venizelos برئاسة الحكومة خلفًا لتسوديروس الذي تقدم باستقالته، لكنه لم يقدر على مواجهة الأحداث التي كانت أقوى منه[٢٥]، ومن ثم كان التغيير، وقد وقع الاختيار على زعيم الحزب الديمقراطي الاشتراكي جورج باباندريو George Papandreau.[٢٦]

ومن أجل تحقيق الوحدة الوطنية بالبلاد، وقطعًا بعد التنسيق بين باباندريو وبريطانيا، جاء انعقاد مؤتمر لبنان في مايو ١٩٤٤ بحضور ممثلين لجميع الأحزاب والقوى السياسية المختلفة، وكان مما اتفق عليه به تشكيل حكومة ائتلافية بالقاهرة برئاسة جورج باباندريو[٢٧]، وفي هذا الإطار، وتمهيدًا من جانبها للإمساك بزمام الأمور باليونان عند جلاء القوات الألمانية عنه، كانت دعوة بريطانيا لباباندريو وزملائه للحضور إلى إيطاليا للتباحث، ومعهم ممثلون عن جبهة التحرير الوطني EAM ومنافسون لهؤلاء من منظمة الجيش الوطني الديمقراطي EDES، وذلك بحضور ماكميلان Macmillan وزير

بريطانيا المقيم في البحر المتوسط، وليبر Leeper سفيرها لدى الحكومة اليونانية، وتم التوصل إلى الاتفاق الشامل المعروف باتفاق "كاسرتا" الذي وُقع عليه في ٢٦ سبتمبر ١٩٤٤، وقد تضمن ما يفيد بأن تأتمر جميع قوات العصابات في اليونان بأوامر حكومة الوحدة الوطنية، التي بدورها تضع نفسها رهن تصرف القائد البريطاني الجنرال سكوبي Scobie، وكانت تلك الوثيقة هي المنطلق لبريطانيا في سياستها باليونان مستقبلًا.(٢٨)

وفور بدء انسحاب القوات الألمانية من اليونان في أكتوبر ١٩٤٤، أخذت بريطانيا في إنزال بعض قواتها هناك، وكان الجنرال سكوبي قد دخل بصحبة القوات البحرية ومعه أكثر جنوده، ثم وصلت على إثر ذلك الحكومة اليونانية يرافقها السفير البريطاني(٢٩)، ولم يأت منتصف نوفمبر إلا وكانت اليونان بأسرها قد تحررت من الألمان، باستثناء بعض الجزر الصغيرة التي كانت الحاميات الألمانية لا تزال بها.(٣٠)

بيد أنه سرعان ما اشتد الخلاف الذي كان قد قام بين الحكومة ومنظمات المقاومة، وفي مقدمتها جبهة التحرير الوطني وجيشها ELAS، لتمسك تلك المنظمات برفض طلب الحكومة بنزع أسلحة قواتها وتسريحها، ما دامت ستحتفظ – الحكومة – بالقوات اليونانية التي كانت تحارب مع الجنرال سكوبي(٣١)، وتصاعد الموقف أكثر جراء ما صدر من جانب رئيس الوزراء البريطاني من أوامر إلي سكوبي باتخاذ الاستعدادات لمواجهة جبهة التحرير الوطني، وتقرر من إعلان مدينة أثينا منطقة عسكرية، وأهمية مغادرة جيش التحرير الوطني ELAS لها، ثم جاءت استقالة الوزراء الشيوعيين الستة في الأول من ديسمبر ١٩٤٤، وقبول رئيس الحكومة لتلك الاستقالة، لتزيد الأمور اشتعالًا، فأُعلن الإضراب العام في أثينا في اليوم التالي، ومن جانبه أصدر مجلس الوزراء مرسومًا بحل العصابات القائمة، ووجه سكوبي بدوره رسالة إلى الشعب اليوناني أكد فيها وقوفه إلى جانب الحكومة الدستورية، حكومة باباندريو، إلى أن يتم إقامة الدولة اليونانية عن طريق انتخابات حرة، وهو ما

أكدت عليه لندن في رسالة مماثلة[٣٢]، ليبدأ بذلك ما عُرف في تلك الفترة من تاريخ اليونان بالحرب الأهلية الأولى، التي شهدت إبانها أثينا أحداثًا دامية، كادت أن تنتهي لصالح جبهة التحرير الوطني، لولا ما وصل إلى القوات البريطانية من تعزيزات كان قد صدر الأمر بتوجيهها إلى اليونان[٣٣]، فاستعادت القيادة البريطانية ثانية زمام الأمور، وإن كان قتال الشوارع قد ظل متأرجحًا على نطاق واسع، وكان جيش التحرير الوطني ELAS قد أخذ آلاف الرهائن من أثينا وضواحيها ودفع بها إلى التلال، تلك الرهائن التي كان من بينها أطفال وكبار في السن لم يكن لهم من الجرائم سوى اعتناقهم لوجهة نظر يمينية، أو الارتباط بأشخاص موصومين بذلك، الأمر الذي حدا ببريطانيا للعمل من أجل الوصول إلى تسوية في أسرع وقت ممكن.[٣٤]

وتعددت الخطوات على طريق التسوية، فكان المؤتمر الذي عقد في اليونان في ٢٦ ديسمبر ١٩٤٤ برئاسة داماسكينوس Damaskinos رئيس أساقفة أثينا، وبحضور العديد من الشخصيات البارزة، في مقدمتها رئيس الوزراء البريطاني تشرشل، وإيدين Eden وزير الخارجية، والمارشال أليكساندر Alexander، وماكميلان، فضلًا عن ممثلين لقادة جميع الفصائل، بما في ذلك المتمردين، وقد حضر بصفة مراقب كل من السفير الأمريكي ماك ڤيبا Mac V eagh، وبيليه Pele وزير فرنسا المفوض، والكولونيل بوبوف Popov من الاتحاد السوفيتي.[٣٥] وفي أعقاب هذا، وبعد مساع بين أطراف مختلفة ومشاورات كان لتشرشل دوره المهم فيها، جاء تعيين داماسكينوس في ٣١ ديسمبر ١٩٤٤ وصيًا على العرش بعد الموافقة من جورج الثاني[٣٦]، وأُتبع ذلك بتشكيل الجنرال نيكولاس بلاستيرس Nicholas Plastiras لحكومة جديدة في ٣ يناير ١٩٤٥ [٣٧]، خلفًا لباباندريو الذي كان قد اضطر إلى تقديم استقالته في نهاية ديسمبر ١٩٤٤ إزاء تردي أحوال البلاد[٣٨]، واستطاعت حكومة بلاستير أن تصل في ١٢ فبراير ١٩٤٥، بعد مفاوضات لم تكن باليسيرة خاضتها منذ ٢ فبراير مع الخصوم إلى ما سُمي باتفاقية

"فاركيزا Varkiza" غير البعيدة عن أثينا.[٣٩] وكما يبدو في ديباجة الاتفاقية، أكدت الحكومة– على لسان الوفد الممثل لها – رغبتها الأكيدة في وضع نهاية للأزمة الداخلية دون مزيد من إراقة الدماء، ولم شمل الدولة، واستعادة السلام الداخلي والحياة السياسية الطبيعية في ربوع البلاد.. إلخ، وتضمنت الاتفاقية من البنود[٤٠] ما كان من شأنه فعلًا تحقيق كل ذلك.. لكن طبعًا مع توافر الإرادة الحقيقية لدى جميع الأطراف.

غير أن الحكومة سرعان ما أخلَّت بالتزاماتها في الاتفاقية، وهو ما بدا جليًا في انحيازها الواضح لليمين ومعها الوصي على العرش، والتضييق على الصحف التي تعبر عن الشيوعيين، وإلقاء القبض على كثيرين من المنتمين لجبهة EAM دون إذن من السلطة القضائية، والحيلولة بشتى الطرق دون اشتراك قواتها في الجيش الوطني رغم قيام الحكومة بجمع أسلحة ELAS– وإن كان الحزب الشيوعي من جانبه، بعد أيام قليلة من توقيع الاتفاقية، قد أصدر تعليماته السرية لكل منظماته بإخفاء كميات كبيرة من الأسلحة تحسبًا لتجدد العنف ضد الشيوعيين– ودون مشاركة الشيوعيين في السلطة بأية شكل من الأشكال، وهو نفسه ما لم تتنكب طريقه الحكومات المتعاقبة بعد حكومة بلاستيراس.[٤١]

وأمام ذلك كله، وما صاحبه من أعمال عنف لم يتوقف اليمين عن ممارستها ضد اليسار، كان اتجاه الشيوعيين للعودة إلى العنف، فكانت أعمال التحريض على الإضراب في المصالح والمنشآت الحكومية وبين عمال المصانع، ثم جاء تفاقم الأمور بشكل أكبر بإجراء الانتخابات النيابية في ٣١ مارس ١٩٤٦– بالمخالفة لما تم الانتهاء إليه باتفاقية فاركيزا من أن يكون الاستفتاء على نظام الحكم سابقًا على الانتخابات– التي أسفرت عن فوز الأحزاب الملكية، فأخذت العصابات الشيوعية المتمركزة في مقاطعات شمال اليونان في تكثيف عملياتها في الداخل اليوناني، ثم سرعان ما تلجأ إلى ما وراء الحدود، حيث تتلقى الدعم بألوانه المختلفة لدى جارات اليونان الشماليات،

ألبانيا وبلغاريا ويوجوسلافيا، التي تعمل وفق السياسة السوفيتية وبتوجيهات نظامها، لتدخل اليونان بذلك في حرب أهلية جديدة، وهي الحرب الأهلية الثانية، التي انطلقت بقوة بعد عودة جورج الثاني إلى اليونان بناء على نتيجة اقتراع الأول من سبتمبر ١٩٤٦.[٤٢] وقد صاحب كل ذلك نزاعات الحدود بين اليونان وجاراتها سالفة الذكر، والتدخلات الدولية المتصارعة، من جانب كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، فضلًا عن بريطانيا الموجودة أصلًا بقواتها في اليونان.[٤٣] وهذا جميعه ما شكل ما اصطلح على تسميته بـ "المسألة اليونانية" التي كانت أحد أبرز مجالات الصراع بين المعسكرين الغربي والشرقي في بدايات الحرب الباردة، وكانت الأمم المتحدة إحدى الساحات التي شهدت جانبًا كبيرًا من مظاهر هذا الصراع، سواء كان في مجلس الأمن أو الجمعية العامة، وهو ما سوف نتبين تفاصيله فيما يلي من سطور.

مجلس الأمن والمسألة اليونانية

١- وجود القوات البريطانية باليونان

خاض المجلس على مدى ليس بالقصير مناقشات تعد بحق شائكة بشأن المسألة اليونانية التي اتسمت بتشعبها ودقتها في ذات الوقت، وقد بدأ تناوله لها بمناسبة ما تقدم به أندريه جروميكو Andrey Gromyko، مندوب الاتحاد السوفيتي بالنيابة في الأمم المتحدة[٤٤]، من خطاب مؤرخ في ٢١ يناير ١٩٤٦ يطلب فيه مناقشة الوضع في اليونان، بموجب المادة ٣٥ من ميثاق الأمم المتحدة[٤٥]، وذلك على أساس أن وجود القوات البريطانية هناك بعد انتهاء الحرب، إنما يشكل تدخلًا في الشئون الداخلية لذلك البلد، فضلًا عما تسبب فيه من توتر محفوف بالعواقب الوخيمة على شعب اليونان وعلى صون السلم والأمن.[٤٦]

ومنذ البداية، وبجلسة المجلس المنعقدة في ٢٥ يناير ١٩٤٦- كان المجلس حينذاك منعقدًا في لندن – تقرر حضور اليونان، لكن دون أن يكون

لها حق التصويت، استنادًا إلى الميثاق[٤٧]، كما وافق المجلس، بجلسة أول فبراير، على ما اقترحه رئيسه متضمنًا دعوة الاتحاد السوفيتي لإبداء ملاحظات شفهية إما بالتفسير أو الإضافة إلى خطاب ٢١ يناير، ودعوة مندوب بريطانيا أيضًا للرد بالطريقة ذاتها، ثم إتاحة الفرصة بعد ذلك لمندوب اليونان من أجل الإدلاء ببيان شفهي يعرض فيه لآراء حكومته بشأن المسألة.[٤٨]

وعلى الفور، أخذ مندوب الاتحاد السوفيتي أندريه فيشنسكي Andrey Vyshinsky[٤٩] في الإدلاء ببيانه، فأشار إلى أن هذه ليست المرة الأولى التي ترفع فيها حكومة بلاده الوضع في اليونان إلى عناية الحلفاء، إذ سبق إبان مؤتمر برلين – يقصد مؤتمر بوتسدام (١٧ يوليو– ٢ أغسطس ١٩٤٥)– أن قدم وفد الاتحاد السوفيتي مذكرة بهذا الشأن، لفت فيها إلى موجة الإرهاب الموجهة ضد الأطراف الديمقراطية – يقصد الشيوعيين– هناك، وأن حكومة اليونان تتخذ موقفًا قد يعرض مساعي السلام للخطر، ويهدد بالحرب ضد جارتيها ألبانيا وبلغاريا، وفي الانعقاد الأول لمجلس وزراء الخارجية[٥٠] بلندن في سبتمبر ١٩٤٥، قُدمت مذكرة ثانية، ثم في مؤتمر المجلس ذاته بموسكو في ديسمبر من العام نفسه، تم كذلك تناول الوضع وعلاقته بوجود القوات البريطانية باليونان. وألمح المندوب السوفيتي إلى تأثير الوجود الأجنبي على الوضع السياسي هناك، حيث بمساعدته للفاشيين يمارس الأخيرون الإرهاب ضد الكتلة الديمقراطية.[٥١]

واستطرد فيشنسكي موضحًا أن أسباب وجود جيوش الحلفاء على الأراضي التابعة لهم تتلخص في سببين، أولهما أنه في حال غزو أي بلد للحلفاء من قبل جيوش معادية، فإن قوات الحلفاء بذلك البلد قد تساعد في دحر العدو، والآخر يتمثل في ضرورة حماية مواصلات قوات الحلفاء التي احتلت دولًا معادية، والسببان لم يعد هناك ما يسوغهما في الواقع، حيث لم تعد توجد أية قوات محتلة في اليونان، ولا يوجد كذلك أي تهديد من عدو خارجي، كما أنه

ليس ضروريًا حماية قوات الحلفاء المتمركزة سواء في ألمانيا أو النمسا أو إيطاليا. وفيما يخص ما كان يتردد من أن وجود القوات البريطانية في اليونان ساعد في الحفاظ على النظام العام، ذهب فيشنسكي إلى أن تلك المسألة كان يجب أن يتعامل معها اليونانيون أنفسهم وليس القوات الأجنبية. ثم عاد لينبه إلى استخدام القوات البريطانية من جانب الأطراف الرجعية في مواجهة الديمقراطيين بالبلاد، وما تسبب فيه ذلك من زيادة الاحتقان بين الفئتين. وخلص، في ضوء كل ما بيَّن، إلى ضرورة الانسحاب السريع وغير المشروط للقوات البريطانية من اليونان.(٥٢)

وكان لبيفن Bevin وزير الخارجية البريطاني رده على ذلك بعبارات مباشرة(٥٣)، بدا جليًا منها أن الاتحاد السوفيتي إنما يستغل مسألة اليونان كورقة من أجل مصالحه هو ليس أكثر، فأشار إلى أن المسألة اليونانية قد نوقشت في يالتا(٥٤)، وكان ستالين قد أعرب عن ثقته الكاملة في سياسة بريطانيا في اليونان، ومع ذلك كانت مذكرة الاتحاد السوفيتي المشار إليها بمؤتمر بوتسدام، مضيفًا أن مولوتوف Molotove وزير الخارجية السوفيتي دائمًا ما كان يزج بمسألة اليونان في أي مفاوضات معه تُناقش فيها مسائل رومانيا وبلغاريا وبولندا – وهي من البلدان التي كانت قد وقعت تحت سيطرة الاتحاد السوفيتي خلال الحرب ولم يلتزم بإقامة حكومات ديمقراطية بها خلافًا لما كان قد اتفق عليه الحلفاء في مؤتمر يالتا بشأن البلدان التي تحتلها جيوشهم – وعلى عكس ما كان الاتحاد السوفيتي يحاول تصويرهم بأنهم الطرف المهضومة حقوقه باليونان، ذهب بيفن إلى أن الشيوعيين هم من بدأوا الحرب الأهلية هناك، حيث كانوا يسعون لتشكيل حكومة أقلية من أجل السيطرة على البلاد، مبينًا أن الحكومة البريطانية كان بإمكانها إقامة حكومة أقلية، لكنها طلبت من اليونانيين القيام بهذا الأمر بأنفسهم على اعتبار أنه شأن داخلي، كما أشار إلى أن بريطانيا لم تأت بقواتها إلى اليونان إلا بناء على رغبة الحكومة اليونانية للمساعدة في استعادة النظام وإعادة البناء

الاقتصادي، ولن تفرض تلك القوات وجودها إذا ما أُبدي عدم الترحيب بها من جانب تلك الحكومة، لافتًا إلى أنه بمجرد وفاء بريطانيا بما تعهدت به من التزامات لليونان ستقوم بسحب قواتها في أقرب وقت ممكن، وفي النهاية كان التأكيد على أن اعتبار وجود القوات البريطانية في اليونان خطر على سلام العالم، إنما هو نوع من الدعاية المستمرة من قبل موسكو ضد الكومنولث البريطاني، وأن ذلك لهو الخطر الحقيقي الذي يهدد السلام في العالم.(٥٥)

وعلى إثر دعوته للمشاركة في المناقشة، أخذ مندوب اليونان من جانبه في الإدلاء برأي حكومته في المسألة، وهو الرأي الذي لم تختلف فيه عن بريطانيا، فبين أن وجود القوات البريطانية في اليونان لم يفرض على الأخيرة من الخارج، وأنه لم يجئ بمبادرة من جانب بريطانيا، وإنما كان بناء على طلب من حكومة اليونان، وألمح بصدد ذلك إلى اتفاق "كاسرتا" بإيطاليا سالف الإشارة، الذي وقعه مندوبون عن جميع الأحزاب السياسية بما فيها اليسار المتطرف، وقد نفى حدوث أي تدخل من جانب السلطات في بريطانيا، سواء كانت مدنية أو عسكرية، في الشئون الداخلية لبلاده، مضيفًا أن شعب اليونان يرى أن استمرار وجود القوات البريطانية على أراضيه أمر لا غنى عنه؛ لأهميته البالغة في استتباب النظام والأمن العام واستعادة المناخ السياسي الطبيعي بشكل كامل.(٥٦)

وعاد مندوب الاتحاد السوفيتي ثانية متحدثًا، ليؤكد على نفس موقف بلاده، وقد نفى صحة ما ذهب إليه المندوب البريطاني من أن الدعاية المستمرة من جانب موسكو ضد الكومنولث البريطاني تشكل خطرًا على السلام في العالم، كما أكد مستشهدًا ببعض الدلائل التي منها تصريحات صادرة عن مسئولين بريطانيين(٥٧) وبعض الصحف في اليونان، وجود مؤشرات تدعو إلى القلق المبرر بشأن الأحداث في اليونان، والتي كانت محفوفة بالمخاطر، وتساءل في ضوء ذلك متعجبًا عما إذا كانت تلك المخاطر نتيجة لدعاية موسكو، ولفت مرة أخرى إلى تحول الوجود العسكري البريطاني في اليونان إلى أداة

ضغط على الوضع السياسي الداخلي، ووقوف بريطانيا منحازة للعناصر الرجعية ضد الديمقراطيين، الأمر الذي قد أوجد وضعًا مأزومًا لا يمكن تجاهله، ونبه كذلك إلى وجود عناصر خطرة داخل اليونان لا يقتصر ما تقوم به من تحريض على الحرب الأهلية فقط، وإنما يمتد أيضًا إلى خارج الحدود ضد جيران اليونان.(٥٨)

وسرعان ما انبرى المندوب البريطاني للرد على تلك الاتهامات، فأشار إلى مساعدة بريطانيا لجبهة EAM الشيوعية في إطار مساندتها لحركة المقاومة ضد الوجود الألماني، اعتقادًا من بريطانيا بقيام تلك الجبهة بدور جيد في المقاومة، لكن كانت المفاجأة حينما هُزمت ألمانيا، إذ توقف الشيوعيون فجأة عن طرد الألمان ولجأوا إلى سياسة غايتُها الإمساك بالسلطة، كما ذهب بشأن ما أشار إليه مندوب الاتحاد السوفيتي من أقوال بعض الصحف وتصريحات بالبرلمان البريطاني للتدليل على ما يزعمه السوفييت من أوضاع باليونان– ذهب إلى أن البرلمان البريطاني برلمان حر، مضيفًا أن ما جاء بمجموعة من قصاصات الصحف من معلومات، لا يعني بالضرورة صحة تلك المعلومات أو أنها تعكس حقيقة الواقع، ونوه في هذا الصدد بما تتمتع به الصحافة في اليونان من حرية مطلقة، بينما أُسكتت الصحافة الحرة في جميع البلدان التابعة للاتحاد السوفيتي بأوروبا الشرقية. وقد أعرب عن رفضه لاتهام القوات البريطانية بالانحياز للأطراف اليمينية باليونان، مبينًا أن بريطانيا قد قامت بحماية الشعب عندما دعتها الحكومة اليونانية إلى القيام بذلك، حينما استشعرت خطر انهيار النظام العام بالبلاد. ومن ثم، فإن موقف بريطانيا سليم وواضح، وليس هناك أي مجال للإدانة الموجهة إليها من جانب الاتحاد السوفيتي.(٥٩)

ووسط هذا الجدل، كان الاقتراح الذي تقدم به مندوب الولايات المتحدة الأمريكية ستيتنيوس Stettinius، والذي جاء معبرًا عن الانحياز للجانب البريطاني– وهو أمر طبيعي في ضوء ما يجمع بين الجانبين من مصلحة

مشتركة معروفة – وإن اتسم بالدبلوماسية في العرض، إذا أثنى على الدفع بالخلاف حينما نشأ إلى مجلس الأمن، مبينًا أن ما تم تقديمه من جانب مندوبي الدول الثلاث– الاتحاد السوفيتي وبريطانيا واليونان– قد ساعد المجلس بلا شك على فهم الصعوبات في اليونان بشكل أفضل، وأوضح أن اليونان قد عانت بقدر ما عانت أي دولة أخرى من الحرب، بل ربما أكثر من أي بلد آخر، مشيرًا إلى أن المجلس لم تكن لديه مؤكدًا أية رغبة في اتخاذ شئ من شأنه إضافة المزيد من الصعوبات والمعاناة بها. ودلف ستيتنيوس من ذلك ممهدًا لاقتراحه بالإشارة إلى قناعة حكومة بلاده بأن ليس هناك من الأسباب ما يدعو للاعتقاد بأن وجود القوات البريطانية في اليونان يمكن اعتباره وضعًا يُحتمل أن يعرض السلام والأمن الدولي للخطر، ومن ثم، وبناء على ما أُدلي به من بيانات أمام المجلس، فإن الولايات المتحدة تكون على يقين من أنه لن يكون مُبرّرا للمجلس التوصل إلى استنتاج خاص بهذا الشأن بموجب الفصل السادس من الميثاق– في إشارة إلى المادة ٣٤ التي تبين ما يقوم به المجلس إزاء أي نزاع دولي كي يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدولي– وهو الاستنتاج الذي بدونه لا يكون للمجلس أية سلطة للتوصية بما قد يُرى من أساليب مناسبة، وعليه فإنه يقترح الاكتفاء بما طُرح من بيانات من جانب حكومات الاتحاد السوفيتي وبريطانيا واليونان، مع توجيه الشكر إليها لما أسهمت به تلك البيانات في توضيح الموقف.(٦٠)

ومن جانبها أيدت عديد من الدول هذا الاقتراح للولايات المتحدة، ولكونها كانت تشكل الأغلبية، فقد استقر المجلس في النهاية على أن وجود القوات البريطانية في اليونان لا يعرض حفظ السلام والأمن الدولي للخطر، ولم يفلح الاتحاد السوفيتي ومعه بولندا فيما حاولاه من تضمين البيان الذي طُرح إصداره بشأن المسألة، إن المجلس قد أحيط علمًا بتصريح المندوب البريطاني بأن قوات بلاده ستنسحب من اليونان في أقرب وقت ممكن، واعتُبر بذلك أن

المسألة قد أُغلقت.[٦١] وكان ذلك هو أفضل طريقة ممكنة تنتهي بها كما كان يعتقد مندوب الولايات المتحدة في حال إذا ما تم قبول اقتراحه من قبل كل من بريطانيا والاتحاد السوفيتي.[٦٢]

٢- الشكوى الأوكرانية (الألبانية)

لم يمر سوى أشهر قليلة على إغلاق باب المسألة اليونانية بمجلس الأمن حتى أُثيرت من جديد، وكانت أوكرانيا السوفيتية هي التي طلبت ذلك هذه المرة – ولا يمكن بأي حال من الأحوال ألا يتبادر إلى الذهن منذ الوهلة الأولى أن الاتحاد السوفيتي هو المحرك لها – بحجة ما يمثله الوضع في البلقان حينذاك من خطر كبير على السلام والأمن الدولي في ذلك الجزء من أوروبا، نتيجة للسياسة غير المسئولة للحكومة اليونانية القائمة، وذلك حسبما جاء في البرقية التي بعث بها وزير الخارجية الأوكراني في ٢٤ أغسطس ١٩٤٦ إلى الأمين العام، وقد ألمح فيها أيضًا إلى ما يوجد من شعور بالقلق إزاء عديد من الحوادث التي تقع على الحدود اليونانية الألبانية من جانب القوات المسلحة اليونانية بتشجيع من السلطات هناك، وتوغل تلك القوات داخل الأراضي الألبانية بهدف إثارة نزاع مسلح مع ألبانيا[٦٣] من شأنه أن يكون ذريعة لانتزاع اليونان الجزء الجنوبي من ألبانيا[٦٤]، وأن العامل الرئيس وراء ذلك هو وجود القوات البريطانية باليونان، والتدخل المباشر للممثلين العسكريين في شئونه الداخلية نيابة عن العناصر العدوانية الملكية، خاصة في التحضير للاستفتاء المحدد له أول سبتمبر ١٩٤٦، مبينًا أن هذا الوضع بالبلقان يتطابق مع الوضع المتضمن بالمادة ٣٤ من الميثاق، ومن ثم فهو يطالب بإدراجه بجدول أعمال المجلس، وأن يُنظر دون إبطاء في التدابير التي يجب اتخاذها من أجل إنهاء ذلك الوضع المهدد لعملية السلام.[٦٥]

وبالفعل سرعان ما أخذ المجلس في مناقشة إمكانية إدراج الطلب بجدول أعماله، وكان ممن أدلوا بدلوهم مندوب هولندا الذي ارتأى أن المجلس قبل تناوله لأية مسألة عليه التأكد من توافر أدلة كافية توضح أن هناك أزمة

حقيقية[٦٦]، مبينًا أن شكوى أوكرانيا تنطوي على سلسلة من الاتهامات التي لا أساس لها ضد اثنين من أعضاء الأمم المتحدة. وسار في الاتجاه ذاته مندوب بريطانيا، مبينًا أهمية تقديم المندوب الأوكراني طلبه بما يلزم له من أدلة، وحينما تدخل مندوب الاتحاد السوفيتي لافتًا إلى خطورة طلب أوكرانيا ووجوب استجابة المجلس له، رد مندوب بريطانيا بأن حكومته ليس لديها أي شعور بالحرج من الطلب، وأنها على استعداد تام لمناقشته، لكن وجهة نظرها تكمن في تقديمه بطريقة غير موضوعية إلى حد ما. وهو ما أثار – على ما يبدو – المندوب السوفيتي، فطفق في كيل الاتهامات للحكومة اليونانية، والتي كان من بينها قيام قواتها المسلحة بعمليات توغل منظمة ومتكررة في الأراضي الألبانية دون أي مبرر، وقتل مواطنين ألبانيين مسالمين وسلبهم، وأشار إلى إعلان الحكومة صراحة عن مطالبها الإقليمية في ألبانيا – إذ كانت اليونان تطالب بضم جنوب ألبانيا المعروف بإبيروس الشمالية إليها – والحملة المنظمة التي تقوم بها صحافتها الرجعية ضد ألبانيا، مؤكدًا أن هناك حالة حرب بذلك بين البلدين، كما لفت إلى ما يمارس من إرهاب ضد الأقليات في شمال اليونان، وأن هذا الوضع برمته نتيجة لوجود القوات البريطانية، والذي يُستغل من قِبل عناصر مناهضة للديمقراطية بشكل متزايد لسحق الديمقراطية اليونانية ... وانتهى إلى أنه لا يمكن اعتبار هذا الوجود البريطاني سوى تدخل في الشئون الداخلية لليونان.[٦٧]

وأمام ذلك، وما ارتأته الأغلبية بالمجلس من إدراج الطلب الأوكراني على جدول الأعمال، وكان من بينها مندوب فرنسا الذي ألمح آسفًا إلى أن المجلس قد بدأ بالفعل مناقشة جوهر الشكوى التي لم يقرر إدراجها بعد في جدول أعماله، ومن ثم ينبغي وضع الطلب على جدول الأعمال فورًا – كان قرار المجلس بالموافقة على ما انتهت إليه الأغلبية[٦٨]، لتبدأ على إثر ذلك المناقشة العامة حوله.

وأخذ مندوب أوكرانيا في بسط الشكوى بتفاصيلها أمام المجلس بجلسته المنعقدة في ٤ سبتمبر ١٩٤٦- وكان قد دُعي هو ومندوب اليونان للمشاركة على طاولته – فذكر أن مندوب الاتحاد السوفيتي قد حذر بالمجلس في فبراير الماضي من استغلال العناصر الملكية العدوانية باليونان لوجود القوات البريطانية في تحقيق أغراضها ضد جبهة EAM وغيرها من الأحزاب والاتحادات الديمقراطية، وتسهيل تنفيذ خططها العدوانية تجاه البلدان الأخرى، كما أن بيفن وزير الخارجية البريطاني كان قد وعد بالمجلس في الشهر ذاته بأن الحكومة البريطانية ستسحب قواتها من اليونان، وأنه سيستخدم نفوذه مع الحكومة به بهدف وضع حد لحوادث الحدود، إلا أن الوضع، رغم مرور سبعة أشهر، قد صار أسوأ مما كان عليه في ذلك الوقت.(٦٩)

وفيما له صلة وثيقة بهذا الوضع اليوناني، تطرق مندوب أوكرانيا إلى الانتخابات النيابية التي جرت في نهاية مارس ١٩٤٦، مشيرًا إلى ما صاحبها من مناخ بعيد عن الديمقراطية، وما شرعت الحكومة في اتخاذه بعدها من إجراءات وصفها بالإرهاب ضد العناصر غير الملكية، وهو ذات النهج الذي سارت عليه في الأسابيع القليلة السابقة على استفتاء أول سبتمبر من العام نفسه، حيث تم حل النقابات، وازدادت الحملات العقابية ضد الأقليات القومية، والتي تورطت فيها السلطات البريطانية، كما نشطت المحاكم العسكرية الخاصة، ليس للخونة الفاشيين، وإنما للوطنيين الذين شاركوا في حركة المقاومة، وكان عديد من قضاتها من أولئك الذين تعاونوا مع الألمان، ثم جاء الاستفتاء في ظل هذا المناخ، لتعبر نتائجه عن تدخل طويل من جانب السلطات البريطانية في الشأن الداخلي للبلاد، وهو التدخل الذي عده انتهاكًا للفقرة ٧ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة.(٧٠) وبصدد ما قيل من أن الاستفتاء إنما هو مسألة داخلية، أوضح أن الأمر في حقيقته لم يعد كذلك منذ أن جعلت الحكومة اليونانية المسألة أداة لتنفيذ خططها العدوانية ضد الشعوب الأخرى، ولفت إلى مطالبات تلك الحكومة بنحو ثلث أراضي ألبانيا- يقصد

إبيروس الشمالية– وما ترتب على ذلك من تنامي حدة حوادث الحدود وشراستها، والاستفزازات التي أصبحت نظامًا معتادًا على حدود اليونان مع دول البلقان الأخرى.(٧١)

وخلال انعقاد المجلس في اليوم التالي كان الرد الذي أدلى به مندوب اليونان، مفندًا كل ما وُجه إلى بلاده من تهم، فأعرب عن الشعور بالأسى العميق لطرح فكرة أن اليونان قد تصبح مركزًا للاضطرابات في البلقان، ونفى وجود أية أطماع لبلاده في ملكية أراضي غيرها، مبينًا أنها لم تطلب شيئًا خارج المناطق التي يقطنها اليونانيون، وأن ادعاءها بخصوص إبيروس الشمالية إنما يستند إلى حقوق دامغة. وفيما يخص اتهام اليونان بتهديد جيرانها، أكد المندوب أنه إذا كان من حديث عن تهديد للسلام في البلقان، فلا بد للبحث عن ذلك خارج حدود اليونان، مشيرًا بصدد ذلك إلى ما تحتفظ به بلغاريا من جيش تبلغ قوته ١٥٠,٠٠٠، ويوجوسلافيا التي يبلغ قوام جيشها ٣٠٠,٠٠٠، فضلًا عما لألبانيا من عشرات الآلاف من القوات التي تجمعت على الحدود الشمالية لليونان(٧٢)، وقد لفت إلى ما تثيره الأخيرة من حوادث على تلك الحدود بهدف مواصلة إبادة العناصر اليونانية في إبيروس الشمالية، وما قدمته السلطات بها من مساعدة في تنفيذ هجوم كان قد قامت به عناصر إحدى الميليشيات الشيوعية بهدف الإطاحة بالنظام في اليونان، وقيام السوفييت بإعادة تنظيم الجيش الألباني وتجهيزه.(٧٣)

كما أشار إلى الحركة المقدونية التي قامت في شمال اليونان، والدعم الذي تلقته ليس فقط من الشيوعيين اليونانيين والمقدونيين المولودين في اليونان، وإنما أيضًا من كل من ألبانيا وبلغاريا ويوجوسلافيا، منبهًا إلى أنه في حال انسحاب الجيوش البريطانية من مقدونيا الشرقية، يكون من المشكوك فيه أن تتمكن الحكومة اليونانية من منع قيام اليساريين بانقلاب في تلك المنطقة، وسجل كذلك ما كان يقوم به رجال الصحافة والإذاعة جميعهم في يوجوسلافيا

من كيل الإهانات لليونان، وما تشنه في الآونة الأخيرة أجهزة الصحافة شبه الرسمية من حملة ضد المطالب الوطنية لليونان.(٧٤)

وردًا على اتهام بريطانيا بالتدخل في اليونان، أعلن المندوب اليوناني أن القوات البريطانية جاءت إلى بلاده في نوفمبر ١٩٤٠- أي في أعقاب الغزو الإيطالي لليونان – بناء على طلب الحكومة اليونانية، للمشاركة في الدفاع ضد القوة الطاغية للغزاة، ولما عادت إليها ثانية في فترة تحريرها من الألمان، كان تلبية لرغبة الحكومة اليونانية أيضًا، وبقيت تلك القوات منذ ذلك الحين بناء على رغبة كل حكومة من الحكومات المتعاقبة وبموافقتها، حيث كانت جميعها تدرك أن وجود تلك القوات لا يزال ضروريًا لحماية حقوق الشعب ومنع العودة إلى الفتنة الداخلية الدامية، ونفى ما يقال عن تحيز بريطانيا لأية مجموعة سياسية ضد غيرها، بل على العكس من ذلك، لم تحبذ أبدًا سيطرة مجموعة على أخرى.(٧٥)

أما عن الشأن الداخلي وما وُجه للحكومة اليونانية بخصوصه من انتقادات، فقد انتقد مندوب اليونان ما أسماهم بالمتطرفين اليونانيين الذين أرادوا افتعال اضطرابات لتحقيق غرضهم في الوصول إلى السلطة، وهو ما اضطر الحكومة لقمع محاولاتهم تلك التي كانت ضد النظام العام، وأشار إلى ما كانت تهدف إليه جبهة EAM من كسر الروابط بين اليونان والحلفاء الكبار، وإنشاء دكتاتورية يُسَيطر عليها من الخارج بينما يُحرم اليونانيون من حريتهم، مبينًا أن ما يذهب إليه مندوب أوكرانيا إنما هو مستوحى من الرغبة في دعم الفوضويين في حملتهم التخريبية لترهيب الحكومة والوطنيين اليونانيين الذين لم يرغبوا في تدمير بلادهم، وأكد في ضوء ذلك أنه ليس على مندوب أوكرانيا سوى توجيه بعض النصائح إلى الجهات المناسبة، وسوف تتوقف توغلات العصابات في الأراضي اليونانية على الفور. وفيما يخص انتخابات مارس ١٩٤٦ واستفتاء سبتمبر، ذهب إلى أنهما قد تما بمصداقية وبنظام كامل، كما نفى صحة الزعم باضطهاد الأقليات القومية، كذلك أن يكون قضاة المحاكم الخاصة من الخونة

المتعاونين مع الأعداء، وأوضح بشأن نقابات العمال أن ما تم اتخاذه من تدابير إنما كان بسبب احتجاجات الغالبية العظمى من الطبقة العاملة على وجود أعضاء بالنقابات لا يمتون بصلة لهذه الطبقة، وهو ما ثبتت صحته بالفعل.(٧٦)

وبشكل عام، أعرب المندوب اليوناني عن أنه من غير المقبول إجراء أي نقاش عام حول الشئون الداخلية لبلاده، معتبرًا أن ذلك سيشكل تدخلًا في هذه الشئون لدولة ذات سيادة، بالشكل المشار إليه في الفقرة ٧ من المادة ٢ من الميثاق.(٧٧)

وكان لمندوب بريطانيا كلمته التي دافع فيها عن اليونان وموقف بلاده، فأشار إلى أن اليونان لم تكن البلد الوحيد الذي جرى فيه انتخابات أو استفتاء أثناء وجود قوات أجنبية على أراضيه، مبينًا أن سياسة بريطانيا في اليونان كان قد تم إيقاف الاتحاد السوفيتي عليها في مؤتمري يالطا وبوتسدام، وكذلك بمؤتمر موسكو في ديسمبر ١٩٤٥، ولم تتقدم الحكومة السوفيتية من جانبها بأي اقتراحات أو اعتراض، ومع ذلك فإن الاتحاد السوفيتي قدم دعمه الكامل في مجلس الأمن لادعاءات مندوب أوكرانيا التي لا أساس لها من الصحة، ومن ثم فإن التهم التي يتحدث عنها المندوب الأوكراني ليست سوى إعادة صياغة للتهم التي سبق أن أثارها مندوب الاتحاد السوفيتي في المجلس بلندن.(٧٨)

وعاد مندوب بريطانيا ليؤكد أمام المجلس مجددًا أن بلاده لم تفرض نفسها يومًا على اليونان، فأوضح أن قواتها حينما توجهت إلى هناك، كان لمساعدة اليونان في مقاومة الغزاة لافتًا في معنى يحمل توجيه اللوم للاتحاد السوفيتي على موقفه – إلى أن تدخل القوات البريطانية هذا، قد أرجأ هجوم هتلر على الاتحاد السوفيتي، ثم كانت الإشارة إلى مؤتمر لبنان عام ١٩٤٤ وما أسفر عنه من تشكيل حكومة ائتلافية من جميع الأحزاب باليونان، مؤكدًا أن تلك

الحكومة كانت بمثابة الأساس الشرعي الذي قامت عليه بعد ذلك الحكومة اليونانية التي ألحت على بريطانيا لأن تبقي قواتها في اليونان.[٧٩]

وبصدد ما كان قد ساقه المندوب الأوكراني في إشارته إلى الفقرة ٧ من المادة ٢ من الميثاق، أوضح مندوب بريطانيا أنه لم يُذكر بتلك الفقرة ما يبين أنه لا حق لأي عضو بالأمم المتحدة في الاحتفاظ بقوات له على أراضي عضو آخر بناء على طلب الأخير، مضيفًا أنه إذا كان قد نص على ذلك فعلًا، فيجب أن تُسأل قوات الاتحاد السوفيتي عن سبب وجودها في إيران بموجب المعاهدة بين بريطانيا والاتحاد السوفيتي وإيران.[٨٠]

واختتم المندوب البريطاني كلمته بالإعراب عن رأيه الذي ذهب فيه إلى أنه ما كان يجب أن تعرض المسألة قيد المناقشة على المجلس، إذ كان القصد دائمًا في حال نشوء خلافات أو اختلافات في الرأي بين بعض أعضاء الأمم المتحدة، أن تسعى إلى حلها بشكل مباشر أو من خلال إجراء متفق عليه– في إشارة إلى المادة ٣٣ من الميثاق– فإذا اتبعت الإجراءات الحالية لأبعد من ذلك، فستسوء سمعة المجلس، وسيسقط الغرض من ميثاق الأمم المتحدة.[٨١]

وبعد موافقة مجلس الأمن بالأغلبية على طلبه بإفساح المجال له للإدلاء بوجهة نظر بلاده في المسألة، وتوجيه المجلس الدعوة له بناء على ذلك، بدأ مندوب ألبانيا[٨٢] في إلقاء كلمته، فصرح بأن حكومته لم ترغب أبدًا في أن تكون في حالة حرب مع اليونان، فالشعب الألباني لم يكن يومًا عدوانيًا، بل كان دائمًا ضحية للعدوان الأجنبي، والعدوان اليوناني نفسه، وقد ألقى بمسئولية كل ما يحدث من استفزازات على حدود بلاده، والإبادة التي وصفها بالممنهجة للأقليات الألبانية في اليونان على الحكومة اليونانية، وانتقد ما تم إلصاقه بألبانيا من افتراءات وأكاذيب، فضلًا عن مطالبات حكومة اليونان بالجزء الجنوبي من أراضيها، معربًا في ضوء كل ذلك عن أمله في يحكم مجلس الأمن على المسألة بكل جوانبها الخطيرة.[٨٣]

وفي تعقيبه على ذلك، كان تأكيد مندوب اليونان على ما سبق له الإدلاء به[٨٤]، وتوالت من بعده كلمات الأعضاء ومداخلاتهم، وكان لمندوب الولايات المتحدة مشاركته التي استهلها بالإعراب عن دهشته من الطريقة التي اعتبرتها الحكومة الأوكرانية مناسبة لإلقاء تهمها الخطيرة ضد اثنين من أعضاء الأمم المتحدة، مشيرًا إلى أنه من الواجب على كل عضو في الهيئة يشعر بالقلق إزاء الوضع محل النظر أن يبذل على الأقل بعض جهوده لتوجيه الحكومة أو الحكومات المعنية بشكل مباشر قبل رفع القضية إلى مجلس الأمن، ولفت إلى ما يوجد من تضارب في الآراء وتعارض في وجهات النظر بشأن بعض المحاور الرئيسة، وذلك من خلال ما أدلى به مندوبو أوكرانيا واليونان وبريطانيا والاتحاد السوفيتي وألبانيا من بيانات، وارتأى أن أية تهم أخرى يجب أن تسقط ما دام لم يتم ثبوتها.[٨٥]

أما مندوب أستراليا، فقد أعرب عما لدى بلاده من شكوك حول ما إذا كان الغرض الحقيقي من شكوى أوكرانيا هو إحلال السلام أم تعقيد الأمور بالنسبة لكل من اليونان وبريطانيا، مبينًا أنه من غير الواضح ما إذا كانت المزاعم الألبانية تهدف حقيقة إلى التوصل إلى تسوية الخلافات أم إلى إبرازها، ونوه في سياق ذلك بمناقشة المجلس في مطلع العام القائم – ١٩٤٦– إبان انعقاده بلندن للمسألة اليونانية، ورفضه الادعاء بأن وجود القوات البريطانية باليونان يهدد السلم والأمن الدولي. وعلى هذا الأساس، كان ما ألمح إليه من أن سياسة حكومة بلاده كانت دومًا هي الضغط من أجل إجراء تحقيق نزيه في الأحداث قبل اتخاذ القرارات النهائية بشأنها، لكنه بخصوص المسألة اليونانية، يرى أنه لا ينبغي للمجلس أن يسمح بتشغيل أجهزته لأسباب طائشة أو كيدية، مختتمًا بالإشارة إلى أن المجلس بحث اتهامات المندوب الأوكراني والتقارير الداعمة له، وقد أظهرت نتيجة البحث أنه يجب الانتقال إلى البند التالي من جدول الأعمال.[٨٦]

ومن جانبه لم يعدم المندوب الأوكراني ردًا على مندوبي الولايات المتحدة واستراليا، وبشكل عام، جاء كلامه في إطار ما سبق أن أدلى به، وطلب في النهاية من المجلس اتخاذ تدابير دون تأخير لوضع حد للحالة التي نشأت على الحدود اليونانية الألبانية، حيث إن هذا الوضع يهدد السلام والأمن، وفقًا للمادتين ٣٤ و ٣٥ من ميثاق الأمم المتحدة.(٨٧)

وكان لمندوب الاتحاد السوفيتي رده هو الآخر، الذي حمل فيه بوضوح على كل من بريطانيا واليونان، فذكر أن ما يقوم به مندوب بريطانيا لإثبات أن وجود القوات البريطانية باليونان لا يشكل تدخلًا في الشئون الداخلية للأخيرة، إنما هو يتعارض مع الحقائق، والتي يمكن تعديدها لإثبات أن هناك تدخلًا وحشيًا من قبل السلطات العسكرية والمدنية البريطانية في شئون اليونان الداخلية، وأشار إلى رفض حكومة بلاده إرسال مراقبين من قِبلها للمشاركة في متابعة سير الاستفتاء(٨٨)، على اعتبار أن تلك المراقبة الخارجية تعد في الواقع أحد أشكال التدخل في الشئون الداخلية لليونان. وفيما يتعلق باليونان وما أدلى به مندوبها من دفوع، وبخاصة ما يتصل بما قيل عن عدوانها على جيرانها، ذهب المندوب السوفيتي إلى أن النوايا العدوانية لليونان، والتي وصفتها بأنها مزاعم، إنما كانت مدعومة بهجمات القوات العسكرية اليونانية. وأعرب عن أن ما تبذله اليونان من محاولات لصرف انتباه الرأي العام العالمي بعيدًا عن جوهر المسألة بحديثها عن الدعاية السوفيتية، إنما هو خدعة قديمة، وسيبذل السوفييت قصارى جهدهم للكشف عن المحرضين على الحرب ومن يحاولون حمايتهم.(٨٩)

واستمرت الأطراف جميعها تتناوب الكلمات التي تمسك فيها كل طرف بموقفه، فها هو ذا مندوب بريطانيا يؤكد مجددًا على إيقاف بلاده للاتحاد السوفيتي في مناسبات سياسية عدة ذكرها على السياسة البريطانية في اليونان، ولم يبد الاتحاد السوفيتي أية اعتراضات بشأنها، كما تطرق إلى موقف مجلس الأمن من المسألة حينما ناقشها في فبراير ١٩٤٦، وما أعلنه ثمانية من

أعضائه من رأي ذهبوا فيه إلى أن وجود القوات البريطانية في اليونان لا يشكل وضعًا يُحتمل معه تهديد الحفاظ على السلم والأمن الدولي، وفي نهاية الكلمة ردد أن مندوب أوكرانيا قد فشل كلية في إثبات اتهاماته. ومن جانبه، وفي اتهام شبه صريح للسوفييت بأنهم هم مَن وراء ألبانيا والمحرك الرئيس لها، أكد مندوب اليونان أن الحكومة السوفيتية إذا ما نصحت حكومة ألبانيا بأن توقف الاستفزازات التي تقوم بها العصابات المسلحة بدخولها الأراضي اليونانية، وهجمات القوات الألبانية النظامية وغير النظامية، فإن حوادث الحدود ستتوقف على الفور.(٩٠)

وكان طبيعيًا ألا تصمت ألبانيا، وبالطبع الاتحاد السوفيتي، وإلا كانت الاتهامات التي وجهت إليهما في محلها، ففي الجلسة التالية مباشرة، المنعقدة في ١٦ سبتمبر ١٩٤٦، كانت البرقية التي أرسل بها وزير الخارجية الألباني يلفت فيها انتباه المجلس إلى الحالة التي نشأت على الحدود اليونانية الألبانية من خلال ما يقوم به الجنود اليونانيون من استفزازات مستمرة، مطالبًا إياه باستخدام نفوذه لوضع حد لتلك الاستفزازات. وفي الجلسة ذاتها، كانت إشارة رئيس المجلس إلى ما تلقاه من خطاب من الاتحاد العالمي لنقابات العمال، يعرب فيه عن عدم ضمان اليونان للحقوق النقابية والحريات الاجتماعية التي ضمنتها لعمالها دول ديمقراطية ومنتصرة أخرى، ويطالب المجلس بالنظر في ما إذا كان من الملائم إجراء تحقيق في مخالفات الحقوق الديمقراطية باليونان.(٩١) وغيُر خافٍ هنا ما للاتحاد السوفيتي من دور في قيام الاتحاد العالمي لنقابات العمال بإرسال هذا الخطاب، وذلك بحكم ما كان معروفًا حينذاك من تأثير للشيوعية على العمال.

وبدأ المجلس إثر هذه المناقشات في تناول ما ارتأى بعض أعضائه تقديمه من مقترحات للوصول إلى قرار بشأن المسألة، فتحدث مندوب هولندا عن أنه كان أحد الذين شاركوا الرأي الذي ذهب إلى أن مندوب أوكرانيا قد فشل في إثبات اتهاماته، ومن ثم فهو يقترح ما سبق أن أشار إليه من وضع جميع

الشكاوى المقدمة إلى المجلس لدى لجنة فرعية تتبعه، بحيث تقوم أولًا بفحص تلك الشكاوى ثم تتقدم بتقرير إلى المجلس بناء على ما تراه، فإذا تبين أن هناك أمرًا يستحق النظر، عندئذ يتناول المجلس المسألة برمتها، وبالطبع دائمًا ما تكون له الكلمة الأخيرة. غير أن الاقتراح لاقى معارضة شديدة من مندوب أوكرانيا، الذي ارتأى أن إنشاء تلك اللجنة– وقد أسماها بـ "المقصلة الأولية"– سينهي بعض الأسئلة قبل إثارتها ويمنع طرحها على طاولة المجلس، معتبرًا أن الاقتراح فيه انتهاك بشكل مباشر للمادة ٣٥ من الميثاق.[٩٢] وكان مما ضمنه المندوب الهولندي اقتراحه، أن يتم إخطار الدول المعنية في المسألة قيد المناقشة بأن المجلس، دون الخوض في أمر المسئولية، يأمل بشدة في بذل قصارى جهدها لوضع حد للحوادث المؤسفة على حدودها.[٩٣]

وسرعان ما يبادر مندوب الاتحاد السوفيتي بطرح مشروع قرار تنطوي ديباجته على ما من شأنه إدانة اليونان إدانة صارخة، فكانت الإشارة إلى المناوشات الحدودية التي تقوم بها العناصر الملكية العدوانية لإثارة نزاع مسلح مع ألبانيا بهدف فصل جنوبها لصالح اليونان، واضطهاد الأقليات القومية، وما يترتب على ذلك من إثارة الفتنة الوطنية، ومن ثم توتر العلاقات بين اليونان وجيرانها، وإقصاء الأحزاب الديمقراطية بمختلف اتجاهاتها من الحياة السياسة، واستغلال العناصر الملكية للقيام بما تقوم به لوجود القوات البريطانية، والتي ما زالت على أراضي اليونان رغم التصريحات المتكررة لوزير خارجية بريطانيا بأنه سيتم سحبها بعد انتخابات الأول من مارس ١٩٤٦.. وكل ذلك من شأنه خلق وضع مطابق لما أشارت إليه المادة ٣٤ من الميثاق، كما يعرض السلام والأمن للخطر، وعليه فإن المجلس يقرر دعوة الحكومة اليونانية إلى اتخاذ تدابير، وفقًا للفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة[٩٤]، من أجل الوقف الفوري للأنشطة الاستفزازية من قبل العناصر الملكية العدوانية على الحدود اليونانية الألبانية، ووضع حد للتحريض على حالة الحرب بين اليونان وألبانيا، على الرغم من أن الأخيرة تسعى لإقامة

علاقات سلمية طبيعية مع اليونان، وإنهاء اضطهاد الأقليات القومية، والذي يتعارض مع الفقرتين ٢، ٣ من المادة ١ من الميثاق[٩٥]، وأن تبقى على جدول أعمال مجلس الأمن مسألة الوضع الخطير الذي تسببت فيه أنشطة الحكومة اليونانية طالما فشلت تلك الحكومة في العمل بالتوصيات التي اقترحها مجلس الأمن.[٩٦]

وخلال انعقاد المجلس في ١٧ سبتمبر ١٩٤٦، وقف مندوب بولندا معلنًا دعمه للمندوب السوفيتي، فأوضح أن هناك العديد من الأسباب المتعلقة بالوضع الداخلي في اليونان تبدو إليه مقلقة إلى حد ما، وهي مشاركة نازيين من الذين تعاونوا مع العدو في الإدارة القائمة وقوة الشرطة الخاصة بالحكومة اليونانية، وتدمير الحركة النقابية الحرة في ظل نظام الحكم الحالي، والإرهاب الذي يُمارس ضد المعارضين لأنصار عودة الملكية. واعتبر أن مشروع القرار المقدم من الاتحاد السوفيتي إنما يضمن وسيلة عاجلة لتجنب الصراع الداخلي، مبينًا اشتماله بالأساس على مطلبين معتدلين للغاية، وهما أن تتوقف الحكومة اليونانية عن اعتبار نفسها في حالة حرب مع ألبانيا، وأن يتوقف الاضطهاد للأقليات القومية.[٩٧]

وفي اليوم التالي، كانت مداخلة مندوب الولايات المتحدة الأمريكية، الذي أعرب عن معارضته لمشروع القرار المقدم من مندوب الاتحاد السوفيتي، مشددًا على أن الحوادث على طول الحدود اليونانية الألبانية تستحق اهتمامًا خاصًا، وعرض لما تراه حكومة بلاده من أن المعلومات التي قدمها مندوبو أوكرانيا واليونان وألبانيا إلى المجلس أوضحت أن الوضع غير المستقر يزعزع العلاقات بين اليونان وجميع جيرانها الشماليين: ألبانيا وبلغاريا ويوجوسلافيا، كما أشار إلى ما تميل إليه تلك الحكومة من رأي بأنه لا ينبغي للمجلس، دون مزيد من البحث في الوقائع المرتبطة بمشاكل الحدود المزعومة، محاولة اتخاذ قرار نهائي بشأنها، مضيفًا أنه إذا كان سيبحث أكثر في هذه الحوادث، فلا يجب أن يقتصر الأمر على الحدود اليونانية الألبانية، وإنما أيضًا يسعى

للحصول على مزيد من المعلومات فيما يتعلق بالحوادث على الحدود اليونانية اليوجوسلافية، وانتهى إلى أن ذلك المسار إذا كان من شأنه المساعدة في التوصل إلى حل، بعد تحقق أعضاء المجلس، فإن حكومة الولايات المتحدة ستكون مستعدة لتشجيع إنشاء لجنة تحقيق فرعية.(٩٨)

وفي الجلسة ذاتها تحدث المندوب البريطاني، نافيًا صحة ما ذهب إليه مندوب أوكرانيا من تهديد اليونان للسلام العالمي، حيث إن قواتها مقارنة بقوات جيرانها تعادل نسبة واحد إلى خمسة أضعاف، ووصف لذلك الاتهام الأوكراني بأنه اتهام طائش، وقُدم بشكل غير لائق، وذهب إلى أن المجلس بأكمله يجب عليه لذلك أن يرفضه، حفاظًا على كرامته واعتباره. وفيما يتعلق باقتراح مندوب الولايات المتحدة الخاص بلجنة التحقيق المذكورة، أعلن أنه شخصيًا يميل إلى عدم معارضته؛ لأنه في رأيه قد يكون الطريقة العملية الوحيدة للتعامل مع الموقف، لكن هناك أيضًا اعتبار آخر، وهو أن اتخاذ مثل تلك التدابير في ذلك الوقت قد يزيد التوتر ويضاعف الأعمال الاستفزازية.(٩٩)

أما مندوب أستراليا، فقد ذكر أنه لا يزال عند اقتراحه، الخاص بانتقال المجلس إلى البند التالي بجدول أعماله، وفي الوقت الذي يرفض فيه مشروع القرار المقدم من الاتحاد السوفيتي، فإنه يؤيد بحماس اقتراح مندوب هولندا المشار إليه سلفًا. وأضاف، فيما يتعلق بالطرح الخاص بإجراء تحقيق، أنه بالنظر إلى الأسلوب الذي قُدمت به الشكوى، فإن ما لديه من تعليمات من قِبل حكومته لا يسمح له بدعم هذا الاقتراح.(١٠٠)

ومن جانبه تحدث مندوب فرنسا، لافتًا في بداية كلمته إلى بعد مهم، وهو معاهدات السلام التي كانت مشروعاتها تناقش حينذاك وما كان يواجهها من صعوبات، فرأى أن من الحكمة بالنسبة للمجلس امتناعه عن المزيد من المناقشة لمسألة وجود القوات البريطانية في اليونان.(١٠١) والهدف هنا، كما هو واضح، ألا تزيد الهوة اتساعًا بين الحلفاء، الذين كانوا في ذلك الوقت يتنازعون بمؤتمر باريس للسلام حول معاهدات الصلح. هذا وقد أعرب المندوب بعد

ذلك عن أسفه لإثارة مندوب أوكرانيا وقائع خاصة أساسًا بالشأن الداخلي اليوناني، مشيرًا إلى اعتقاده بأن مجلس الأمن ليس بحاجة لاعتبار تلك الوقائع ضمن دائرة اختصاصه. وكان من رأيه فيما يخص حوادث الحدود، أن اتخاذ المجلس قرارًا إيجابيًا بشأن هذا الموضوع، إنما هو أكثر فائدة من مجرد قرار بالانتقال إلى البند التالي من جدول الأعمال، وذهب إلى تفضيله للاقتراح الداعي إلى تقديم توصية إلى الحكومات المعنية بالمسألة، كما ارتأى بشأن اقتراح الولايات المتحدة، قيام المجلس بإنشاء لجنة للنظر فيه وصياغته بشكل أكثر إيجابية.(١٠٢) ولا يخفى من تلك الآراء، تطلع مندوب فرنسا للوصول إلى حل حقيقي للمسألة، وعدم انحيازه إلا للطرح الذي يرى فيه إمكانية المساعدة في تحقيق تلك الغاية، بغض النظر عمن صدر عنه هذا الرأي أو ذاك، وهذا بلا شك لمما يُحسب له وللدبلوماسية الفرنسية حينذاك بشكل عام.

بيد أن حالة الصراع الدولي القائمة لم تكن لتسمح بالإنصات لمثل هذه الآراء بما يكفي، فسرعان ما نهض مندوب الاتحاد السوفيتي ليوجه اتهاماته لكل من مندوبي هولندا والولايات المتحدة الأمريكية، فسجل أن ما اقترحاه إنما هو من المناورات التكتيكية بغرض تحويل انتباه المجلس من السؤال الذي تقدم به مندوب أوكرانيا إلى اعتبارات أخرى غير ذات صلة بالموضوع.(١٠٣) إلا أن مندوب الولايات المتحدة بادر بنفي صحة ذلك، مبينًا أن هدف الأخيرة كان واضحًا حينما طرحت أن الحالة الموجودة على الحدود اليونانية تتطلب الاهتمام والنظر من المجلس، فكان ذلك الوضع منفصلًا عن الاتهامات التي وجهها مندوب أوكرانيا، وأنكر محاولة بلاده بأي شكل من الأشكال التهرب من اتخاذ قرار بشأن تلك الاتهامات. وانتهى إلى أنه سيصوت لصالح الاقتراح الاسترالي إذا ما طُرح للتصويت، مع الاحتفاظ بحق تقديم مشروع قرار بات إلى المجلس في وقت لاحق.(١٠٤)

أما مندوب هولندا، فقد أعرب عن رغبته في التعاون من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء لجنة، لكنه كرر أنه لا يزال من المفيد إرسال إخطار إلى

الحكومات المعنية كما اقترح سلفًا، وتقدم بناء على ذلك بمشروع قرار تضمن دعوة مجلس الأمن للأمين العام للقيام، نيابة عن المجلس، بإخطار حكومات اليونان ويوجوسلافيا وألبانيا وبلغاريا، بأن المجلس يأمل مخلصًا من تلك الحكومات، كل فيما يخصه، بذل قصارى جهدها طالما كان ذلك ضروريًا، لوقف الحوادث المؤسفة، بإعطاء التعليمات المناسبة لسلطاتها الوطنية والتأكد من تنفيذها بصرامة.(١٠٥)

ولم يمر سوى ساعات قلائل، حتى كان مندوب الولايات المتحدة يتقدم في ٢٠ سبتمبر ١٩٤٦ للمجلس بمشروع القرار الذي كانت حكومته قد انتوت الدفع به، متضمنًا إنشاء مجلس الأمن، عملًا بالمادة ٣٤ من الميثاق، لجنة من ثلاثة أشخاص يرشحهم الأمين العام على أساس كفاءتهم وحيادهم لتمثيل المجلس، والذي يقوم بتكليف تلك اللجنة بالتحقيق في الوقائع المتعلقة بالحوادث على طول الحدود بين اليونان من جهة، وألبانيا وبلغاريا ويوجوسلافيا من جهة أخرى، ودراسة البيانات المقدمة للمجلس بشأن هذه الحوادث، والمعلومات الإضافية التي قد تراها اللجنة ضرورية من مصادر أخرى، وأن تقدم إلى المجلس تقريرًا في أقرب وقت ممكن عن الحقائق التي يكشف عنها التحقيق، وسيكون للجنة السلطة لإجراء التحقيق في تلك المناطق، ودعوة ألبانيا وبلغاريا واليونان ويوجوسلافيا للحصول على المعلومات ذات الصلة بالتحقيق، وأن يطلب مجلس الأمن من الأمين العام التواصل مع السلطات المختصة في تلك البلدان من أجل السماح للجنة لإجراء تحقيقها هناك.(١٠٦)

ولم يكد ينتهي مندوب الولايات المتحدة من تقديمه لمشروع القرار، حتى هب مندوب الاتحاد السوفيتي معلنًا معارضته له من الأساس؛ لأن مجلس الأمن لم يدرس بأي حال مسائل مثل الوضع على الحدود اليونانية – اليوجوسلافية، واليونانية – البلغارية، بينما يشكل إنشاؤه لهذه اللجنة قرارًا سياسيًا يدل على أنه مقتنع بأن الاتهامات التي قُدمت ضد يوجوسلافيا وبلغاريا

قد تم إثباتها إلى حد ما. وعليه، فإن المجلس ليس لديه أسباب لاتخاذ أي قرار ضد بلغاريا ويوجوسلافيا مثل ذلك المقترح في مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة. وحينما اقترح مندوب هولندا في ضوء ذلك تعديل اقتراحه سالف الإشارة، بحيث يكون مختصًا بحوادث الحدود بين اليونان وألبانيا فقط، أعرب مندوب الاتحاد السوفيتي عن أنه لا يمكنه كذلك قبول الاقتراح الهولندي، مبينًا أن ألبانيا لم تكن مذنبة بأي حال من الأحوال، بل كانت ضحية للأنشطة العدوانية لحكومة اليونان القائمة.(١٠٧)

وعلى أية حال، فقد أخذ المجلس بعد انتهاء تلك المناقشات في التصويت على مشروعات القرارات، وكان مصيرها الرفض جميعًا- باستثناء الاقتراح الأسترالي الذي لم يصوت عليه أساسًا حيث تم سحبه من قِبل مندوب أستراليا- وفي المقدمة منها مشروع قرار الاتحاد السوفيتي، إذ لم يوافق عليه سوى مقدمه ومعه مندوب بولندا، وهما نفساهما الوحيدان اللذان عارضا مشروع قرار الولايات المتحدة، الذي صوت لصالحه ثمانية أعضاء، وكانت أستراليا قد امتنعت عن التصويت، وانتهى الأمر بالنسبة للمسألة إلى حذفها تلقائيًا من جدول أعمال المجلس.(١٠٨)

٣- شكوى اليونان ضد جيرانها الشماليين

بعد أقل من ثلاثة أشهر من حذف شكوى أوكرانيا ضد اليونان من أمام مجلس الأمن، عادت المسألة اليونانية لتُطرح من جديد عليه، وفي هذه المرة كانت اليونان نفسها هي التي تقدمت بالشكوى ضد كل من ألبانيا وبلغاريا ويوجوسلافيا، حيث أشارت في خطابها المؤرخ في ٣ ديسمبر ١٩٤٦، والذي رفعه القائم بأعمال رئيس الوفد اليوناني إلى الأمين العام، إلى ما وقع من احتكاك بينها وبين جيرانها المذكورين، بسبب ما يقدمه هؤلاء من دعم لحرب العصابات التي تُشن في الشمال ضد النظام العام والسلامة الإقليمية لليونان، وهو ما قد يعرض حفظ السلام والأمن الدولي للخطر؛ ولذا فإن الحكومة اليونانية تلفت نظر المجلس إلى الحاجة الملحة لإجراء تحقيق عاجل.(١٠٩)

وبعد إدراج الشكوى على جدول أعمال المجلس خلال انعقاده في ١٠ ديسمبر ١٩٤٦[١١٠]، وقراره بدعوة مندوبي اليونان ويوجوسلافيا العضوين بالأمم المتحدة للمشاركة في المناقشة دون تصويت، ومندوبي ألبانيا وبلغاريا – ولم يكونا من الأعضاء حينذاك بالأمم المتحدة – لتمكين المجلس من سماع مختلف التصريحات التي قد يرغبان في الإدلاء بها، ودعوة الأخيرتين للمشاركة في المناقشة دون تصويت إذا ما وجد المجلس في مرحلة لاحقة أن المسألة قيد النظر هي نزاع وليست موقفًا سياسيًا عابرًا[١١١]، بدأ المجلس في تناول المسألة، وأخذ مندوبو الدول الأربعة المعنية مقاعدهم على طاولته باجتماعه في ١٢ ديسمبر لإلقاء بياناتهم، التي استهلها مندوب اليونان، فأشار إلى استمرار معاناة بلاده رغم ما قدمته من تضحيات وتكبدته من خسائر في الحرب من أجل السلام والعدالة اللذين كانا هدفًا لها، لافتًا إلى الضباط والجنود الذين قتلوا بالمئات في مقدونيا في الفترة القليلة الماضية، والأعداد التي لا تحصى من السكان الذين يتم تعذيبهم يوميًا بقسوة حتى الموت، وأعمال العدوان التي ترتكب ضد اليونان باستخدام خطة ممنهجة ترتكز على نوعين من التكتيك: الدعاية المكثفة لصالح انضمام مقدونيا اليونانية إلى دولة مقدونيا الفيدرالية اليوجسلافية، والدعم الفعال للعناصر المتمردة التي كانت تستخدم أراضي يوجسلافيا وألبانيا وبلغاريا كقواعد لغاراتها على الأراضي اليونانية، واستشهد المندوب بعدد من التصريحات والبرامج الإذاعية التي صدرت مؤخرًا من بلجراد وتيرانا وصوفيا من قِبل أشخاص معروفين بتلك البلاد، مبينًا أن الهدف العام لجميع تلك التصريحات هو إبراز تلك المنطقة من اليونان على أنها منطقة سلافية غير متشددة، والتنديد باليونان كمضطهد للعناصر الناطقة باللغة السلافية. وطالب مندوب اليونان بناء على ذلك المجلس بأن يتخذ على الفور التدابير اللازمة لإنهاء هذا الوضع المأساوي، الذي رجح أن استمراره من شأنه تهديد حفظ السلام والأمن الدولي.[١١٢]

أما مندوب يوجسلافيا، فقد أرجع ما يحدث في اليونان إلى النظام الذي يحكم، وهو يتعارض مع حقيقة شعور الشعب اليوناني، وانتقد مطالباته الإقليمية، والدعاية التحريضية التي لا حصر لها ضد يوجسلافيا في الصحافة اليونانية، مبينًا أن هدف النظام اليوناني من كل ما يقوم به ضد جيرانه، هو تحويل أنظار اليونانيين عن مشاكل الداخل، وندد بمذكرة الحكومة اليونانية، واصفًا إياها بالخاطئة وغير المستندة على أي أساس من الصحة، كما توجه بالنقد إلى بريطانيا التي تدعم اليونان في تصرفاتها، مشيرًا إلى أنها لا تزال تحتفظ بقوات لها في اليونان رغم انتهاء الحرب منذ فترة، وأنحى باللائمة على تلك القوات في منع الشعب اليوناني من ممارسة إرادته الحقيقية، وتفاقم جميع الصراعات داخل اليونان التي وصفها بالبلد التعيس.(١١٣)

ثم جاء بعد ذلك بيان مندوب ألبانيا الذي ألقاه في ١٦ ديسمبر ١٩٤٦، وقد ندد فيه هو الآخر بمذكرة اليونان، مشيرًا إلى الظلم الكثير الذي تعرضت له ألبانيا، وأن تلك المرة لم تكن الأولى التي تتهم فيها من قِبل حكومة اليونان، وعين مرتين من قبل، إحداهما بالأمم المتحدة، والأخرى بمؤتمر السلام بباريس– كان في الفترة من ٢٩ يوليو إلى ١٥ أكتوبر ١٩٤٦–، والآن تعاود اليونان الاتهام من جديد، ولفت إلى أن الأخيرة قد تسببت خلال عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٦ في نحو مائة حادث على الحدود الألبانية، تم إخطار الأمين العام للأمم المتحدة بها تفصيلًا، كما نبه إلى توفيرها مأوى لعدد كبير من مجرمي الحرب الألبان الذين فروا إليها، وما تتعرض له الأقلية الألبانية باليونان من اضطهاد، وتعرض الآلاف من الوطنيين اليونانيين الذين قاتلوا بشجاعة ضد الغزاة الإيطاليين والألمان للذبح، أو السجن، أو الترحيل إلى الصحراء حيث يلقون حتفهم جوعًا، بينما يتمتع الفاشيون بالامتيازات، وانتهى إلى أهمية إرسال لجنة تحقيق إلى اليونان نفسها من أجل الوقوف على حقيقة تلك الأوضاع للحكومة اليونانية.(١١٤)

وعلى نفس خطى مندوبي يوجسلافيا وألبانيا، سار منوب بلغاريا في بيانه الذي أدلى به، فنبه إلى ما تتعرض له بلاده من حملات هجوم وحشي من جانب اليونان، وبخاصة في الصحافة اليونانية، كما حاول كشف ملابسات اتهام اليونان لبلاده مع غيرها من جيرانها الشماليين بالضلوع بشكل أو بآخر في حوادث شمال اليونان، فذهب إلى أن بلغاريا قد دخلها أعداد كبيرة من اللاجئين السياسيين اليونانيين بعد هزيمة القوات الألمانية في البلقان في الفترة الأخيرة لعام ١٩٤٤، وكان هذا حقًا لهم، ليس فقط بموجب القانون الدولي، وإنما أيضًا لأن غالبيتهم العظمى قاتلت قوات المحور بالتعاون الوثيق مع الحركات المشايعة في بلدان البلقان الأخرى، مبينًا أن الحكومة البلغارية أنكرت بشدة أن أيًا من هؤلاء قد سُمح له بإعداد وتنفيذ غارات مسلحة على الحدود، وخلص إلى أن ما يشهده شمال اليونان من أحداث، ليس نتيجة للتدخل من جيرانه الشماليين، بل للنضال من جانب اليونانيين أنفسهم من أجل العدالة والحرية، مدللًا على هذا بما تحدث عنه المراسلون الأجانب من حالات تمرد في وحدات عدة بالجيش اليوناني، واضطرابات في جنوب اليونان مماثلة لتلك التي في شماله.(١١٥)

وبعد استماع المجلس إلى تلك البيانات لمندوبي الحكومات الأربعة أطراف المسألة، جاء قراره بدعوة كل من ألبانيا وبلغاريا للمشاركة دون تصويت في بقية المناقشة الخاصة بالمسألة، بشرط الموافقة نيابة عن حكومتيهما، لأغراض القضية، على التسوية السلمية المنصوص عليها في الميثاق.(١١٦)

وبدأ المجلس مناقشته العامة حول المسألة خلال انعقاده في ١٨ ديسمبر ١٩٤٦، وفي كلمته أعلن Herschel Johnson مندوب الولايات المتحدة رئيس المجلس، أن هناك حقيقة تبدو واضحة من البيانات السابقة لا يمكن لمجلس الأمن تجاهلها، وهي الانتهاكات العديدة على طول الحدود بين اليونان من ناحية، وألبانيا وبلغاريا ويوجسلافيا من ناحية أخرى، مشيرًا إلى أن من واجب المجلس إجراء تحقيق في الوقائع المتعلقة بتلك الانتهاكات، وهو يقترح

لذلك، وبناء على تعليمات من حكومته، إنشاء لجنة للقيام بتلك المهمة، كخطوة أولى في غاية الأهمية في إجراءات المجلس بشأن المسألة، وتقدم على الفور بمشروع قرار بهذا الخصوص(١١٧)، وهو ما وافق عليه المجلس بعد أخذه ببعض تعديلات أفرزتها المناقشات حوله(١١٨)، ومن ثم كان قراره في ١٩ ديسمبر ١٩٤٦ بتشكيل لجنة تحقيق للتأكد من الوقائع المتعلقة بالانتهاكات الحدودية بين اليونان من جهة، وألبانيا وبلغاريا ويوجسلافيا من جهة أخرى.(١١٩)

وكان مما تضمنه ذلك القرار، تأليف تلك اللجنة من مندوب عن كل عضو من أعضاء المجلس بتشكيله لعام ١٩٤٧(١٢٠)، وأهمية توجهها إلى المنطقة في موعد لا يتجاوز ١٥ يناير ١٩٤٧، وتقديمها إلى مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن تقريرًا عن الوقائع التي كشف عنها تحقيقها، وعليها، إذا ما استحسنت هي أو طلب مجلس الأمن إعداد تقارير أولية للمجلس، ويكون لها السلطة لقيادة التحقيق في شمال اليونان، ومثله من أماكن في أجزاء أخرى من اليونان، وفي ألبانيا، وبلغاريا، ويوجسلافيا حسبما ترى أن يشمله تحقيقها، من أجل بيان الأسباب وطبيعة الانتهاكات والاضطرابات الحدودية المشار إليها. كما يكون لها السلطة لدعوة الحكومات والمسئولين ومواطني تلك البلدان، وكذلك المصادر الأخرى التي تراها ضرورية للحصول على المعلومات ذات الصلة بالتحقيق. ويطلب المجلس من الأمين العام الاتصال بالسلطات المختصة في البلدان المذكورة من أجل تيسير عملية التحقيق بتلك البلدان، ويحق لكل مندوب باللجنة اختيار الأفراد الضروريين لمساعدته، وبالإضافة إلى ذلك، يطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام تهيئة هؤلاء المساعدين وتعضيد اللجنة في كل ما تراه ضروريًا للتحفيز والتأثير لإتمام مهمتها، ودعوة مندوب عن كل من حكومات اليونان وألبانيا وبلغاريا ويوجسلافيا للمساعدة في عمل قدرة اللجنة على الاتصال، وأخيرًا دعوة اللجنة إلى إعداد أي مقترحات

يبدو لها فيها الحكمة لتجنب تكرار انتهاكات الحدود والاضطرابات في تلك المناطق.[١٢١]

٤- المعونة الأمريكية لليونان (مبدأ ترومان Truman)

كانت بريطانيا في ظل سوء حالتها الاقتصادية وظروف التقشف الذي عاشته بعد الحرب العالمية الثانية، قد وجدت نفسها غير قادرة على الاستمرار فيما تقدمه من دعم لكل من اليونان وتركيا، وهما الدولتان المهمتان استراتيجيًا بالنسبة للغرب كما أوضحنا سلفًا، وفي الوقت ذاته يتحين الاتحاد السوفيتي من جانبه أية فرصة للسيطرة عليهما؛ لما تشكلانه من أهمية بالنسبة له هو الآخر، ومن ثم كان تبليغها الذي فاجأت به مسئولي الخارجية الأمريكية في ٢١ فبراير ١٩٤٧ بعزمها على إنهاء مسئوليتها في الدفاع عن البلدين المذكورين، وخشيتها في ضوء ذلك من مد السوفييت لسيطرتهم عليهما.[١٢٢]

وعلى الفور، جاء تحرك الولايات المتحدة التي لم تكن لتسمح للاتحاد السوفيتي بملء ما يترتب على موقف بريطانيا من فراغ سياسي بالمنطقتين، فكانت مطالبة الرئيس الأمريكي ترومان للكونجرس في مارس ١٩٤٧ بالموافقة على مد اليونان وتركيا بأربعمائة مليون دولار، معلنًا في خطابه أمامه، أهمية اتجاه سياسة الولايات المتحدة إلى دعم الشعوب الحرة التي تقاوم محاولات القهر والخضوع للأقليات المسلحة أو الضغوط الخارجية .. ومن ثم كان ظهور ما عُرف حينذاك بـ "مبدأ ترومان".[١٢٣]

وفي محاولة منها لعدم استثارة الاتحاد السوفيتي، ارتأت الولايات المتحدة الدخول إلى اليونان من خلال الأمم المتحدة، ومهدت لذلك بطلب نائب مندوبها بتلك الهيئة من الأمين العام في خطاب مؤرخ في ٢٥ مارس ١٩٤٧، إدراج المسألة اليونانية بجدول الأعمال المؤقت للاجتماع التالي لمجلس الأمن، وهو ما تم بالفعل بالجلسة رقم ١٢٣ في ٢٨ مارس.[١٢٤] ولما كان مندوب الاتحاد السوفيتي قد ذهب إلى أن طلب الولايات المتحدة إدراج المسألة في جدول الأعمال، إنما هو طلب جديد، وليس استمرار للمسألة اليونانية

القديمة، ومن ثم كان يجب طرحه بهذا الشكل[١٢٥]، فقد لجأ مندوب الولايات المتحدة إلى المناورة، بالإشارة إلى اعتقاده بأنه ينبغي للجنة التحقيق مواصلة عملها[١٢٦]، بما في ذلك تحقيقاتها على طول الحدود الشمالية لليونان، حتى يتصرف مجلس الأمن نفسه في المسألة .. وبين أنه يقول ذلك لمناسبة اقتراب فصل الربيع في شمال اليونان، فيكون من المعقول توقع تكثيف أنشطة العصابات العاملة في تلك المنطقة، مشيرًا إلى أن الولايات المتحدة في ظل تلك الظروف ترى من الأهمية بمكان أن تترك اللجنة مندوبين لها في المنطقة الحدودية أثناء إعدادها لتقريرها في جنيف[١٢٧] ونظر مجلس الأمن لذلك التقرير في نيويورك، وسيكون بمقدور هؤلاء المندوبين الإبلاغ فورًا عن أي انتهاكات للحدود، وتزويد اللجنة ومجلس الأمن بأي معلومات إضافية قد تظهر أو تكون مطلوبة في التعامل مع المسألة، وأضاف أن وجود ممثلي الأمم المتحدة في المكان، سيؤثر أيضًا على استقرار الوضع ريثما يتخذ مجلس الأمن ما يرى من إجراء.[١٢٨]

ثم دلف المندوب بعد ذلك إلى الموضوع الذي طلبت بلاده من أجله في الواقع إدراج المسألة اليونانية بجدول أعمال المجلس، وهو المعونة التي تعتزم تقديمها لليونان، فبعد تذكيره المجلس بالدمار الاجتماعي والاقتصادي الذي سببه الألمان لليونان، والمساعدات التي تلقتها الأخيرة من أعضاء الأمم المتحدة ووكالاتها، وأنها لا تزال في تلك الكبوة؛ للأضرار الناجمة عن الاحتلال النازي، وعمليات العصابات، وغير ذلك من عوامل[١٢٩]، أشار إلى أنه استجابة لنداء عاجل من الحكومة اليونانية لتقديم مساعدة اقتصادية إضافية ومساعدة بالخبرة، اقترح رئيس الولايات المتحدة على الكونجرس برنامجًا للمساعدة، اعتقد أنه سيؤدي إلى تلبية الاحتياجات الفورية لليونان، ويسهم بشكل جوهري في الانتعاش الاقتصادي والسياسي لها. وفي محاولة لإبعاد الأنظار عن الولايات المتحدة وهدفها الحقيقي من المساعدة، ذهب المندوب إلى أن برنامج المساعدة المقترح، إنما يرتبط ارتباطًا مباشرًا بعمل

الأمم المتحدة في إنشاء لجنة تحقيق، حيث إن من شأنه، مع استمرار تلك اللجنة، تعزيز آفاق السلام والأمن في المنطقة الشمالية لليونان، وصرح بأن أيًا من الإجراءين لن يكون فعالًا إذا تم العمل به بمفرده، لأن المقترحات مكملة لبعضها وليست متعارضة.(١٣٠)

ومن جانبه، لم يدع مندوب الاتحاد السوفيتي الأمر يمر دون الكشف عما تصبو إليه الولايات المتحدة في الواقع، فأشار في اجتماع المجلس في ٧ إبريل ١٩٤٧ إلى أن تصرف الولايات المتحدة بشأن موضوع المساعدات، إنما يثير الشكوك فيما يتعلق بأهدافه الفعلية، وأعلن رفضه للاتهامات التي تربط الوضع المتوتر في شمال اليونان بتهديد مزعوم للبلاد من الخارج، مبينًا أن الأمر إذا كان كذلك، فينبغي لحكومة الولايات المتحدة أن تثبت أولًا لمجلس الأمن وجود هذا التهديد، حتى يتمكن من اتخاذ التدابير المنصوص عليها في الميثاق للحفاظ على السلام. كما ذهب إلى أن محاولة المندوب الأمريكي ربط ما يسمى بالمعونة لليونان بعمل لجنة التحقيق، إنما هو مسألة مصطنعة وغير مبررة، وأكد على أن المجلس يجب عليه أن ينتظر استكمال عمل اللجنة، ويتخذ أية تدابير ضرورية في ضوء ما ستنتهي إليه من استنتاجات.(١٣١)

هذا وقد أوضح أن مساعدة الولايات المتحدة لليونان(١٣٢) ليست اقتصادية، بل عسكرية، فالغرض من الجزء الأكبر من المبالغ المقترح تخصيصها لها، لم يكن إعادة بناء الاقتصاد اليوناني، أو تقديم المساعدات المادية للسكان، وإنما لتلبية الاحتياجات العسكرية للبلاد، مضيفًا أن اليونان مثلها مثل بلدان الحلفاء الأخرى التي عانت من الاحتلال الفاشي، لها بلا شك الحق في تلقي المساعدات الخارجية، لكن بشرط ألا تكون تلك المساعدات بأي حال من الأحوال أداة للتأثير الأجنبي. واقترح، في ضوء ما طرحه، أن المعونة الأمريكية تلك، يمكن أن تتم بمشاركة لجنة خاصة تابعة لمجلس الأمن، بحيث تقوم هذه اللجنة بالإشراف على التنفيذ الصحيح لصالح الشعب اليوناني.(١٣٣)

وتوالى الحاضرون بالمجلس في الإدلاء بآرائهم في الموضوع، فبينما أعرب مندوب بريطانيا عن تأييده للولايات المتحدة والذهاب إلى أن تصرفها بشأن المساعدة يتفق تمامًا ومقاصد الأمم المتحدة ومبادؤها، وهو نفسه الرأي الذي أبداه مندوب أستراليا وآخرون غيره، نجد المندوب البلغاري- وكان قد سبق دعوته ومندوبي كل من اليونان ويوجسلافيا وألبانيا للمشاركة على طاولة المجلس- لا يذهب بعيدًا عما أبداه مندوب الاتحاد السوفيتي من رأي، فيشير إلى أن ما يتعلق من المساعدات بالبضائع التي تلبي احتياجات السكان المدنيين، يجب على الأمم المتحدة أن تتولى إدارته أو أن يتم تحت إشرافها، أما بالنسبة للإمدادات العسكرية، فأعرب عن خشية حكومته من أن تؤدي إلى تفاقم الظروف السياسية باليونان وإحداث تعقيدات دولية بالمنطقة. وهو ما أكد عليه أيضًا مندوب يوجسلافيا خلال مداخلته، حيث عبر عن القلق الشديد إزاء المساعدات المقترحة، مبينًا أن الولايات المتحدة تخطت بإجرائها هذا الأمم المتحدة، وأن أعضاء بعينهم في تلك الهيئة سيصبحون مسلحين ضد تهديدات مزعومة يقوم بها آخرون، وذهب إلى أن أي مساعدة اقتصادية بحتة، ينبغي أن تُمنح بروح من التعاون وليس من العداء والتمييز بين أعضاء الأمم المتحدة.(١٣٤)

وفي جلسة لاحقة للمجلس، في ١٠ إبريل ١٩٤٧، كان لمندوب بولندا رأيه الذي لم يخل كذلك من سهام النقد للولايات المتحدة، وللنظام الحاكم باليونان أيضًا، فأشار إلى موافقته على أن اليونان مثلها مثل البلدان الأخرى التي دمرتها الحرب تحتاج إلى مساعدات اقتصادية، وهو لذلك يرحب باعتزام الولايات المتحدة تقديم المساعدة لها، لكن لكي تدرك تلك المساعدة أهدافها، يجب أن تكون لتعضيد إعادة بناء الاقتصاد اليوناني، ولا تستخدم لأية غايات سياسية. كما أوضح أنه كان يرغب في أن يرى استعادة الشعب اليوناني لوحدته التي مزقتها الحرب الأهلية، إلا أن هذه الوحدة لا يمكن أن تُرعى من خلال تمويل أنشطة نظام غير مسئول، وفاسد، وغير كفؤ، ولا يحظى بالقبول

لدى الجماهير، وقد فشل في تحقيق السلام الداخلي للأمة اليونانية. وأعرب في النهاية عن موافقته على اقتراح الاتحاد السوفيتي بوجوب إنشاء مجلس الأمن لجنة للإشراف على تطبيق المساعدات الاقتصادية لليونان.(١٣٥)

وبمناسبة طرح اقتراح الاتحاد السوفيتي هذا في شكل مشروع قرار على المجلس، انبرى مندوب الولايات المتحدة يعارضه، وذهب إلى أن المعونة المقدمة من بلاده لا تزال مجرد اقتراح، ولا يمكن لشيء أن يكون حتى تتقرر خطته من قِبل فرعي حكومة الولايات المتحدة التشريعي والتنفيذي، وأوضح أن اقتراح الرئيس للكونجرس، كان بناء على طلب من حكومة اليونان، وأن أي اتفاق يجرى إبرامه سيتم تسجيله لدى الأمم المتحدة. وأضاف أن الغرض من المعونة العسكرية المقترحة، يتسق مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، فيما يتعلق بالحفاظ على سلامة الدولة وأمنها وهدوئها الداخلي، الذي هو ضروري للنهضة الاقتصادية.(١٣٦)

وتوالى في تلك الجلسة وغيرها المعارضون للاتحاد السوفيتي ومؤيديه في الإدلاء بآرائهم، فها هو ذا مندوب اليونان يعلن اعتراضه على الاقتراح المذكور، وكذلك ما وُجه من انتقادات لحكومة بلاده من قِبل مندوب بولندا، مشيرًا بصدد ذلك إلى اتفاق مالي وعسكري كان قد أُبرم بين الأخيرة والاتحاد السوفيتي. ويرى مندوب البرازيل من جانبه أن المساعدات الأمريكية المقترحة، إنما تهدف إلى الحفاظ على النظام الذي بدونه لن تتمكن اليونان من القيام بإعادة الإعمار، كما أنه ليس هناك ما يمنع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة من طلب المساعدة أو تقديمها للآخرين، ولا يوجد بالميثاق ما ينص على خضوع مثل تلك المسائل لسلطة الهيئة. أما مندوب بريطانيا، فقد ذهب إلى أن ما تقترحه حكومة الولايات المتحدة لليونان، قد فعلته حكومة الاتحاد السوفيتي بالفعل لبولندا ويوجسلافيا وبلدان أخرى. ومن جهته أعرب مندوب الصين عن استحقاق الشعب اليوناني كل المعونات الاقتصادية والمالية التي يمكن للأمم المتحدة نفسها أو أي من أعضائها تقديمها، مبينًا أن الولايات المتحدة،

بمحاولتها مساعدة اليونان لاستعادة انتعاش حياتها الاقتصادية واستقرارها السياسي، إنما تقدم خدمة كبيرة لقضية السلام والأمن الدولي الذي خصص مجلس الأمن جهوده له.(١٣٧)

وقد حاول مندوب بولندا الرد بخصوص ما جاء من إشارة إلى ما تلقته بلاده من مساعدات من الاتحاد السوفيتي، في مقارنة بمعونة الولايات المتحدة لليونان، فأكد أن تلك المساعدات لا يمكن مقارنتها بمساعدة الولايات المتحدة المذكورة، حيث إن هناك معاهدة للمساعدة المتبادلة بين الاتحاد السوفيتي وبولندا، مضيفًا أنهما بلدان متجاوران، بينما يوجد بين الولايات المتحدة واليونان سبعة أبحر على الأقل، فضلًا عن هذا، فإن الوضع في بولندا مختلف تمامًا، حيث إنها لم تشهد حربًا أهلية، في حين أن مسألة اليونان مسألة دولية.(١٣٨)

وكان لمندوب يوجسلافيا رده هو الآخر على ذات الملاحظة بالنسبة لبلاده، فذهب إلى أن الدخول في اتفاق تجاري ثنائي أو معونة بين دولتين، هو امتياز سيادي لأية دولة، لكن مع ذلك، قد تُستغل مساعدات الولايات المتحدة ضد مصالح الشعب اليوناني، وبين أن معونة الاتحاد السوفيتي العسكرية ليوجسلافيا، لا يمكن أن تشكل تدخلًا؛ لأنه لم تكن توجد بالأخيرة أية حرب أهلية.(١٣٩)

وعلى أي حال، فإنه في ضوء ما صرح به المندوب الأمريكي من أن مسألة المعونة لا تزال مجرد اقتراح، وفي الوقت ذاته استقطاب الولايات المتحدة لأغلبية أعضاء المجلس، فإن مصير اقتراح الاتحاد السوفيتي كان عدم الاعتماد من قِبل المجلس، ليركز الأخير جل اهتماهه منذئذ، فيما يخص المسألة اليونانية، حول لجنة التحقيق وأعمالها، وهو ما سنقف على تفاصيله في العنصر التالي.

٥- المجلس والمسألة اليونانية بعد تشكيل لجنة التحقيق

ظل مجلس الأمن بعد تشكيله للجنة التحقيق ومباشرة الأخيرة لأعمالها، متابعًا للمسألة اليونانية وتطوراتها، فبمناسبة برقية اللجنة المؤرخة في ٦ فبراير ١٩٤٧ إلى الأمين العام بخصوص تلقيها عددًا من الالتماسات للتدخل لدى الحكومة اليونانية من أجل وقف تنفيذ أحكام الإعدام لأربعة عشر شخصًا، والتماسها بشكل غير رسمي من هذه الحكومة إرجاء تنفيذ تلك الأحكام، وطلبها من المجلس في ذات البرقية التعامل مع هذا الأمر على الفور، لإبلاغها بما إذا كان إجراؤها بمطالبة الحكومة اليونانية بتأجيل تنفيذ أحكام الإعدام للجرائم السياسية، يدخل ضمن اختصاصاتها المحددة بقراره في ١٩ ديسمبر ١٩٤٧، الذي في مجمله يخولها دعوة أي مواطن قد يساعد بمعلومات ذات صلة بالتحقيق، وما لحق بتلك البرقية من خطاب مؤرخ في ٧ فبراير يعرب فيه مندوب اليونان لدى الأمم المتحدة عن توجيه حكومة بلاده له بتقديم احتجاج شديد بخصوص تدخل اللجنة في الشئون الداخلية لبلاده، بما يخالف الفقرة ٧ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، وصلاحياتها على النحو المنصوص عليه بقرار تشكيلها(١٤٠)، بمناسبة ذلك، سرعان ما أخذ المجلس في مناقشة الأمر، وقد تقدم مندوب الولايات المتحدة من جانبه بمشروع قرار خلاصته أن اللجنة لم تكن مخولة بمطالبة السلطات المختصة في اليونان وألبانيا وبلغاريا ويوجسلافيا بتأجيل تنفيذ حكم الإعدام لأي أشخاص محكوم عليهم بهذا الحكم، ما لم يكن لديها سبب للاعتقاد بأن استجواب أي شخص كشاهد من شأنه أن يساعد اللجنة في عملها، وقدمت طلبها على هذا الأساس.(١٤١)

وبينما أعلن مندوبا كل من بريطانيا وأستراليا تأييدهما لمشروع القرار هذا، كان مندوب الاتحاد السوفيتي قد اعتبره غير مرض تمامًا؛ لأنه لم يذكر ما إذا كان الإجراء الذي اتخذته اللجنة صحيحًا أم خطأ، وارتأى أن يوافق المجلس على إجراء اللجنة، باعتباره، حسبما ذهب، ملائمًا بالنظر إلى الحالة السائدة في اليونان. وكان لمندوب بولندا تعديله الذي اقترح إدخاله على مشروع قرار

الولايات المتحدة، والذي تضمن أن ما قامت به اللجنة من إجراء لا يتعارض مع اختصاصاتها وفقًا لقرار تشكيلها في ١٩ ديسمبر ١٩٤٦، إلا أن المجلس يوصيها بتوخي الحذر الشديد في مثل هذه الطلبات مستقبلًا، ما لم يكن لديها سبب للاعتقاد بأن مثل ذلك الإجراء سيساعدها في عملها. واقترح مندوب الاتحاد السوفيتي من جانبه تعديلًا، له تقريبًا غاية المقترح البولندي ذاتها وإن اختلفا بعض الشيء في الصياغة، وهي موافقة المجلس على إجراء اللجنة، حيث إن مسألة الأشخاص المشار إليهم، وفقًا للتقارير المستلمة من اللجنة، ترتبط بعملها. بيد أن الاقتراحين رُفضا، وتقرر اعتماد مشروع قرار الولايات المتحدة بأغلبية ٩ أصوات وامتناع كل من بولندا والاتحاد السوفيتي.(١٤٢)

ولم يجد الاتحاد السوفيتي أية فرصة إلا وحاول استغلالها لإدانة الحكومة اليونانية، فخلال اجتماع المجلس في ٢٥ مارس ١٩٤٧، لفت مندوبه إلى أن السيد Graur الخبير ومستشار مندوب الاتحاد السوفيتي بلجنة التحقيق ومجموعة معه، حينما عادوا منذ أيام قليلة إلى مدينة تريكالا اليونانية، صرحت السلطات هناك بأنها غير قادرة على ضمان سلامة أعضاء اللجنة، مشيرًا إلى أن الحكومة اليونانية بذلك تكون قد فشلت في الالتزام ببنود قرار مجلس الأمن، التي بشأنها طُلب من جميع الحكومات المعنية أن تتعاون مع اللجنة، وأعرب عن أمله في أن يتخذ المجلس التدابير المناسبة لمنع تكرار مثل هذه الحوادث.(١٤٣)

وعلى الفور، كانت رسالة الأمين العام في اليوم التالي إلى وزير الخارجية اليوناني، التي ألمح فيها إلى سابق تعهد الحكومة اليونانية في رسالة لها بتاريخ ٨ يناير ١٩٤٧ بتقديم جميع التسهيلات والمساعدة لعمل اللجنة، معربًا عن أمله في اتخاذ الخطوات الضرورية لمنع أية حوادث مشابهة مستقبلًا.(١٤٤)

وسرعان ما جاء الرد من جانب اليونان، حيث أشار وزير خارجيتها في برقية له بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٤٧، إلى أن المظاهرات التلقائية غير الودية التي قام بها السكان في تريكالا، قد نتجت عن وجود مندوبي الاتصال الألباني

والبلغاري، ومع ذلك، تدخلت السلطات العسكرية لتفريق السكان المحتشدين أمام مبنى البلدية، واتخاذ جميع الخطوات الضرورية لضمان سلامة أعضاء اللجنة، لحين تلقي تعليمات رئيس الوزراء، مضيفًا أن زيارة أعضاء اللجنة ومندوبي الاتصال الألباني والبلغاري إلى تريكالا، لم تكن مدرجة في خط السير الأصلي للتجوال، فكان بيان السلطات في تريكالا بعدم قدرتها على ضمان سلامة الأشخاص المعنيين يقوم على شكوك مبررة. وأكد على أن تعهد حكومة اليونان على النحو المذكور بخطابها في ٨ يناير ١٩٤٧، ينطبق على الأنشطة العادية للجنة، ولا يمكن أن يشمل الحالة الخاصة المشار إليها.(١٤٥) وهو رد كما يتضح يبرئ ساحة اليونان، ويكشف في الوقت ذاته عن تربص الاتحاد السوفيتي بها.

وكان من النقاط المهمة ذات الصلة بلجنة التحقيق، والتي طُرحت على المجلس في تلك الآونة، مسألة إنشاء لجنة فرعية لهذه اللجنة، وبداية الموضوع تعود إلى الولايات المتحدة، حينما أشار مندوبها خلال تمهيده لطرح مسألة المساعدات الأمريكية لليونان على المجلس – كما مر بنا سلفًا – إلى ما تراه بلاده من أهمية ترك لجنة التحقيق مندوبين لها على الحدود اليونانية أثناء إعدادها لتقريرها في جنيف، ونظر مجلس الأمن بعد ذلك لهذا التقرير، وهو ما نال تأييدًا من البعض بالمجلس، كمندوب بريطانيا الذي ارتأى أهمية وجود هؤلاء المندوبين لمراقبة الوضع أثناء قيام لجنة التحقيق بوضع تقريرها، وأن يبقوا هناك خلال تقديم اللجنة لهذا التقرير إلى المجلس وحتى اتخاذ الأخير الإجراء النهائي بشأن المسألة، معتبرًا أن هؤلاء ينبغي أن يكونوا فرعًا تابعًا للجنة وأن يسترشدوا بسوابق أعمالها وممارساتها. وقد أعرب كذلك مندوب أستراليا عن موافقته، مبينًا ما لتلك اللجنة الفرعية من أهمية في تزويد اللجنة الرئيسة بأية دليل إضافي يتاح لها.(١٤٦)

وعلى إثر ذلك، تقدم مندوب الولايات المتحدة بمشروع قرار رسمي يتضمن احتفاظ لجنة التحقيق إبان غيابها عن المنطقة التي أجرت فيها تحقيقها،

بمجموعة فرعية في تلك المنطقة، تتكون من مندوب عن كل عضو من أعضائها، وهو المشروع الذي أعرب عديدون بالمجلس عن تأييدهم له، ومنهم مندوب فرنسا الذي ألمح إلى أن المشروع سيخدم صون السلم والأمن في المنطقة المعنية، لكنه رأى أن الطابع المؤقت له ينبغي إبرازه بصورة أوضح، واقترح لذلك تعديلًا، أعلن مندوب الولايات المتحدة لاحقًا عن قبوله له، خلاصته أنه في انتظار قرار جديد من مجلس الأمن، تحتفظ اللجنة في المنطقة المعنية بمجموعة فرعية...إلخ، ثم كان للمندوب نفسه اقتراح بتعديل جديد في ظل استمرار انتقادات البعض لمشروع القرار(١٤٧)، ليعتمد المجلس في النهاية بأغلبية تسعة أصوات، مع امتناع كل من بولندا والاتحاد السوفيتي عن التصويت، مشروع قرار الولايات المتحدة بصيغة تكاد لا تختلف عن صيغة التعديل الجديد لمندوب فرنسا، وذلك بجلسته رقم ١٣١ المنعقدة في ١٨ إبريل ١٩٤٧(١٤٨)، وكان نص القرار: "يقرر المجلس، لحين صدور قرار جديد، أن تحتفظ اللجنة المشكلة بقراره في ١٩ ديسمبر ١٩٤٧ في المنطقة المعنية بمجموعة فرعية مكونة من مندوب عن كل عضو من أعضاء اللجنة، للاستمرار في أداء المهام التي يمكن للجنة تحديدها وفقًا لاختصاصاتها".(١٤٩)

ولم تكد اللجنة الفرعية تتكون حتى بدأت تثار بخصوصها بعض الخلافات، التي أخذ المجلس بدوره في بحثها، فقد تلقى رئيسه برقية مؤرخة في ٥ مايو ١٩٤٧ من رئيس لجنة التحقيق بشأن ما أفاد به كل من مندوبي اتصال ألبانيا ويوجسلافيا من عدم مشاركة حكومتي بلديهما في أعمال اللجنة الفرعية، وهو نفس ما قررته حكومة بلغاريا كما جاء في خطابها المؤرخ في ٧ مايو الذي تسلمته كذلك لجنة التحقيق من مندوب الاتصال البلغاري. وفي خطاب آخر يحمل ذات التاريخ الأخير تلقاه الأمين العام، طالب مندوب الاتحاد السوفيتي، بمناسبة القرار الذي اتخذته لجنة التحقيق في ٢٩ إبريل ١٩٤٧ بشأن اختصاصات اللجنة الفرعية – طالب بوجوب إدراج المسألة اليونانية في جدول أعمال الجلسة القادمة للمجلس.(١٥٠) وهو ما استجيب له، وأُدرجت المسألة

فعلًا بجدول أعمال المجلس في جلسته رقم ١٣٣ المنعقدة في ١٢ مايو ١٩٤٧، كما دُعي مندوبو كل من ألبانيا وبلغاريا واليونان ويوجوسلافيا للمشاركة على طاولته.(١٥١)

وأخذ مندوب الاتحاد السوفيتي في إطلاع المجلس على ما لديه بخصوص طلبه، فأوضح أن قرار لجنة التحقيق في ٢٩ إبريل ١٩٤٧ يستحق الانتباه من قِبل المجلس، حيث إنه بمطالعة هذا القرار يتبين أن تعريف اللجنة لوظائف واختصاصات لجنتها الفرعية، لا يتفق مع قرار مجلس الأمن في ١٨ إبريل من ذات العام، كما يبدو من سجلات اجتماعاتها قرارها بتفويض اللجنة الفرعية في وظائفها وصلاحياتها بشكل تلقائي، مشيرًا إلى أن مثل هذا القرار يعني أن اللجنة الأخيرة ليست إطلاقًا لجنة فرعية للجنة التحقيق، وإنما لجنة لها تمامًا نفس المهام والصلاحيات التي منحها مجلس الأمن للجنة التحقيق. وعليه، فإنه في انتهاك لقرار مجلس الأمن، يكون هناك لجنتان تعملان بالتوازي وليس لجنة واحدة.(١٥٢)

هذا وقد انتقد المندوب السوفيتي مسألة أن يكون منوطًا باللجنة العمل فيما يتعلق بالحوادث المستقبلية، فبين أن الهدف من قرار مجلس الأمن في ١٩ ديسمبر ١٩٤٧– قرار إنشاء لجنة التحقيق – هو ضمان إجراء تحقيق دقيق في الحوادث التي استرعت الحكومة اليونانية نظر المجلس إليها، أي كان على الأخير التعامل مع الحوادث التي وقعت قبل أن تبدأ لجنة التحقيق عملها، ومن ثم لا تشمل اختصاصات تلك اللجنة الحوادث المستقبلية، ولا يمكن أن تمتد المهام التي أسندها المجلس لها إلى المستقبل.(١٥٣)

كما لفت مندوب الاتحاد السوفيتي إلى أن لجنة التحقيق بقرارها في ٢٩ إبريل ١٩٤٧، تكون قد تبنت قرارًا بشأن صلاحيات ومهام اللجنة الفرعية دون مشاركة من مندوبي ألبانيا وبلغاريا ويوجسلافيا، بينما كان مجلس الأمن قد اتبع إجراء بدعوة هؤلاء المندوبين ومعهم مندوب اليونان للمشاركة في مناقشاته

بشأن المسألة اليونانية، وعلى ذلك، فإن قرار اللجنة لا يمكن الموافقة عليه.(١٥٤)

أيضًا كان لمندوب الاتحاد السوفيتي ملاحظته التي سجلها بشأن اختيار اللجنة مدينة سالونيكا لتكون مقرًا للجنة الفرعية، مشيرًا إلى أن وفد بلاده لا يفهم لماذا ذلك الاختيار، بينما أثينا هي المركز السياسي والإداري لليونان، فضلًا عن هذا، فإن وجود اللجنة الفرعية في سالونيكا قد يشجع أنشطة دوائر يونانية معينة غير مسئولة وطائشة.(١٥٥)

وبناء على كل هذا، جاء تقدم مندوب الاتحاد السوفيتي بمشروع قراره المتضمن قيام اللجنة الفرعية بالتحقيق في الوقائع فقط بناء على تعليمات اللجنة الرئيسة بشأن كل حالة على حدة، وتقدمها إلى اللجنة الأخيرة بتقرير عن نتائج كل تحقيق، وأن تكون أثينا هي مقرها، وتؤدي تلك اللجنة المهام التي تحددها لها اللجنة الرئيسة وفقًا لما هو مذكور، وأن يتوقف نشاطها بعد حل اللجنة الرئيسة نفسها، وأخيرًا وجوب اتخاذ اللجنة الأخيرة قرارها بشأن اختصاصات اللجنة الفرعية بما يتوافق مع هذا القرار لمجلس الأمن.(١٥٦)

وكالعادة، سرعان ما أخذ المعارضون للاتحاد السوفيتي في الإدلاء بآرائهم، فأوضح مندوب بلجيكا أن المادة ٣٢ من الميثاق حرمت حق التصويت للدول التي دُعيت إلى المجلس، سواء كانت أعضاء بالأمم المتحدة أم لا، وبالتالي لم يكن بإمكان تلك الدول التعبير عن موافقتها أو معارضتها القادرة على التأثير على القرار الصادر في ١٨ إبريل ١٩٤٧. وبموجب المادة ٢٥ من الميثاق(١٥٧)، تلزم تلك الدول الأطراف في النزاع بالامتثال لقرار ١٨ إبريل المذكور. كما ذهب إلى أن لجنة التحقيق في إعطائها للجنة الفرعية صلاحيات مماثلة لصلاحياتها، ولكن لمدة أقل، تحترم طابع اللجنة الفرعية كجهاز يقوم في وظيفته بدور النائب.(١٥٨)

أما مندوب اليونان، فبعد إعلانه عن التزام بلاده بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ولجنتي التحقيق الرئيسة والفرعية، أشار في تعليقه على جانب مما جاء

على لسان مندوب الاتحاد السوفيتي، إلى أن حوادث الماضي لم تكن هي فقط التي عرضت صون السلام والأمن الدولي للخطر، بل أيضًا الحوادث التي ما زالت تقع.(١٥٩)

ومن جانبه أكد مندوب الولايات المتحدة أن معظم أعضاء المجلس كانوا يشعرون، عند تشكيل اللجنة الفرعية، بأن أغراض قرار ١٩ ديسمبر ١٩٤٦ يمكن تحقيقها بشكل أفضل إذا بقيت في المنطقة المعنية، بعد استكمال اللجنة الرئيسة لتحقيقاتها والسفر إلى جنيف لكتابة تقريرها، مجموعة ذات سلطة يكون لديها تأثير رادع على العناصر التي ترغب في إحداث اضطراب أو خلق أزمات جديدة، وذهب إلى أنه لم يكن هناك أدنى شك في أن عبارة "المنطقة المعنية" الواردة بقرار ١٨ إبريل تشير إلى المنطقة نفسها الموضحة بقرار ١٩ ديسمبر ١٩٤٦. وبشأن اعتراض المندوب السوفيتي على اختيار سالونيك مقرًا للجنة الفرعية وغيره من اعتراضات أخرى كتلك المتعلقة بصلاحيات اللجنة، أعلن المندوب الأمريكي أن مندوب الاتحاد السوفيتي لم يقدم أي سبب جوهري لاعتراضه بخصوص اختيار سالونيك، كما أوضح أن المجلس قام باعتماد إنشاء اللجنة الفرعية، وأصدر تعليماته كذلك للجنة الرئيسة لإعطاء اللجنة الفرعية صلاحياتها، على أن تراعي في ذلك قرار ١٩ ديسمبر ١٩٤٦، مبينًا أن اللجنة الفرعية لم تعط أية وظائف إجرائية، وإنما فقط تم تكليفها بتقديم تقرير إلى اللجنة الرئيسة في كل حالة على حدة عند حدوثها. وبالنسبة لما أُشير إليه من موقف كل من يوجسلافيا وبلغاريا وألبانيا من اللجنة الفرعية، أكد على خطورة رفض حكومات تلك الدول تقيدها بالقرارات المتخذة بموجب سلطة مجلس الأمن.(١٦٠)

وعلى هذا النحو جاءت آراء مندوبي العديد من الدول الأعضاء بالمجلس، كمندوب الصين الذي أثبت أن اللجنة في تحديدها لاختصاصات اللجنة الفرعية قد تصرفت في حدود سلطاتها، ونوه بأن ألبانيا وبلغاريا ويوجسلافيا ملزمة قانونًا وأخلاقيًا بتقديم المساعدة للجنة الفرعية في عملها. ومن ناحيته

نبه المندوب البريطاني إلى البند الأخير في قرار ١٩ ديسمبر ١٩٤٦، الخاص بدعوة لجنة التحقيق إلى تقديم أية مقترحات قد تراها حكيمة لتجنب تكرار انتهاكات الحدود والاضطرابات في المناطق الحدودية المعنية، وما يعنيه ذلك بوضوح من قيام اللجنة بتقديم توصيات للمستقبل، ومن ثم يكون من السخف ترك فجوة بين الوقت الذي يقال إن الحوادث الجديدة قد وقعت فيه، والوقت الذي يفصل فيه المجلس في تقرير اللجنة، وانتقد ما جاء بمشروع القرار السوفيتي من طلب بجعل اللجنة الفرعية تعود في كل حالة إلى اللجنة الرئيسة، مشيرًا إلى أن ذلك سيكون مناقضًا لكل أغراض قرار مجلس الأمن، واعتبر كذلك ما طُرح بشأن نقل مقر اللجنة الفرعية إلى أثينا غير ملائم وغير مقبول على حد سواء .. إلخ. وكان ذلك نفسه ما ذهب إليه مندوب فرنسا في رأيه الذي أدلى به، حيث أعرب عن عدم قبوله ما قيل من جانب المندوب السوفيتي من وجود انتهاك لميثاق الأمم المتحدة، مسجلًا أن لجنة التحقيق لم تتجاوز بأي حال حقوقها وسلطاتها، وأكد على حريتها في اختيار المدينة التي تعتقد أنها مناسبة كمقر للجنتها الفرعية .. وتقدم المندوب السوري من جانبه باقتراح لم يخرج فيه تقريبًا عماء جاء بتلك الآراء.(١٦١)

وكان لمندوبي دول النزاع مع اليونان – يوجسلافيا وألبانيا وبلغاريا – مواقفها التي طرحتها في مواجهة تلك الآراء السالفة للولايات المتحدة ومؤيديها، فأكد مندوب يوجسلافيا على تعارض قرار مجلس الأمن بإنشاء اللجنة الفرعية مع أحكام الميثاق، وأن ذلك كان سببًا في شعور مندوب الاتصال اليوجسلافي في لجنة التحقيق بعدم استطاعته التعاون في عمل اللجنة الفرعية، ولفت إلى ما قامت به لجنة التحقيق من تحديد اختصاص اللجنة الفرعية والإجراءات الخاصة بها دون استشارة يوجسلافيا، رغم تأثر مصالح الأخيرة بشكل مباشر، مبينًا أن حكومة بلاده لا يمكنها اعتبار ذلك القرار قانونيًا. وذهب إلى وجوب إعادة النظر في تفسير قرار المجلس في ١٨ إبريل ١٩٤٧، حيث إن المفهوم منه أن "المنطقة المعنية" بالتحقيق إنما تقتصر على شمال اليونان والمناطق

الحدودية، ومع ذلك قررت لجنة التحقيق تخويل اللجنة الفرعية حرية إجراء التحقيق في كل المناطق بالدول الأربعة أطراف النزاع. وأبدى المندوب اعتراضه على تكليف اللجنة الفرعية بالتحقيق في الحوادث المستقبلية، مشيرًا إلى أن الغرض من إنشاء اللجنة الرئيسة في ١٩ ديسمبر ١٩٤٦ إنما كان التحقيق في حوادث الماضي وليس المستقبل.(١٦٢)

أما مندوب ألبانيا، فكان من بين ما أدلى به أن إنشاء لجنة التحقيق الفرعية كان بلا جدوى وفيه تعجل، وساق ما أيد به ذلك من أسباب عدة، فيها من المنطق ما يجعلها تبدو معبرة عن الحقيقة، لكن لم يكن ليؤبه لها في ظل ما كان قائمًا بالمجلس من تكتل ضد الاتحاد السوفيتي والدول الشيوعية التي تدور في فلكه، وكان من تلك الأسباب أن مجلس الأمن لم يتلق بعد أي تقرير من لجنة التحقيق الرئيسة، وبالتالي، فإن تعيين اللجنة الفرعية يبدو على أنه حكم مسبق على النواحي الجوهرية في المسألة. هذا إلى جانب أن اللجنة الرئيسة كانت قد زارت بالفعل جميع الأماكن المعنية وجمعت كل المعلومات الممكنة، ومن ثم، فإن العمل الذي تقوم به اللجنة الفرعية، لا يمكن أن يشكل مساعدة فعالة للجنة الرئيسة أو لمجلس الأمن. وردًا على ما كان قد ذهب إليه البعض من خطورة عدم التقيد بقرارات مجلس الأمن، أكد المندوب الألباني على أنه لا يوجد رفض من جانب بلاده للعمل وفقًا لقرارات المجلس، لكنه يرى أن مجلس الأمن ينبغي له أن يدرس بعناية فائقة المشكلة المطروحة أمامه، حتى يمكن توضيح الوضع الجديد الناشئ عن قراراته ولجنة التحقيق، والوصول إلى تفسير دقيق لجميع الوثائق المعنية بما يتفق وميثاق الأمم المتحدة.(١٦٣)

وقد سار على خطى زميليه السابقين المندوب البلغاري، حيث أعرب عن أسفه لوصف موقف بلاده بالرافض للتعاون مع اللجنة الفرعية، مؤكدًا التزامها بقرار مجلس الأمن بشأن المسألة اليونانية، وبين أن رغبة حكومته كانت إيضاح أغراض ونطاق نشاط اللجنة الفرعية، وهو إجراء لا يمكن أن يكون

مقوضًا لسلطة مجلس الأمن. وذهب بشأن قرار لجنة التحقيق في ٢٩ إبريل إلى أن تلك اللجنة لم تصدر تعليمات إلى اللجنة الأخرى لأداء مهام فرعية، وإنما حولتها إلى لجنة جديدة للتحقيق في الحوادث المستقبلية المحتملة، في الوقت الذي لا تستطيع فيه لجنة التحقيق تحت أي ظرف أن تسند إلى اللجنة الفرعية التحقيق في أية قضايا لم تصبح بعد في حوزة مجلس الأمن. وأشار المندوب إلى وجوب تحديد المجلس للفترة الزمنية التي تمارس فيها اللجنة الفرعية أعمالها، حيث إنها لن تبقى في البلقان إلى أجل غير مسمى، مؤكدًا أنه لا يمكن لأي بلد ذو سيادة أن يتسامح مع وجود هيئة دولية على حدوده لفترة زمنية غير محددة، وأوضح بشكل مباشر أن حكومة بلاده لا يمكنها أن تتحمل التزامًا غامضًا للسماح للجنة الفرعية بإجراء تحقيقات في بلغاريا لفترة مستقبلية غير محددة بشأن مسائل لم تكن معروفة بعد.(١٦٤)

وعمومًا، فقد انتهى الأمر بالنسبة لمشروع قرار الاتحاد السوفيتي إلى عدم اعتماد المجلس له، ليتأكد بذلك ثانية، كما ذهب مندوب أستراليا، قرار المجلس في ١٨ إبريل ١٩٤٧ الخاص بإنشاء اللجنة الفرعية، ويتبين أن تعليمات لجنة التحقيق في ٢٩ إبريل لم يتم إبطالها فيما جرى من مناقشة. وقد حاول الاتحاد السوفيتي دون جدوى الالتفاف على ذلك بالحصول على قرار من المجلس متضمنًا تأجيل المزيد من المناقشة أو اتخاذ قرار بشأن مسألة اختصاصات اللجنة الفرعية لحين تقديم لجنة التحقيق التقرير النهائي إلى مجلس الأمن، حيث دفع مندوبو كل من أستراليا وبريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا، بأن مسألة الاختصاصات قد تم الاتفاق عليها نهائيًا برفض مشروع قرار مندوب الاتحاد السوفيتي. وبعد بعض مداخلات من جانب هذا وذاك(١٦٥)، انتهى المجلس بجلسته رقم ١٣٧ المنعقدة في ٢٢ مايو ١٩٤٧ إلى قرار بتأجيل أي مناقشة إضافية للمسألة اليونانية لحين تقدم لجنة التحقيق بتقريرها إلى المجلس.(١٦٦)

ولم يمر وقت طويل حتى تقدمت لجنة التحقيق بتقريرها إلى المجلس بجلسته رقم ١٤٧ في ٢٧ يونية ١٩٤٧، والتقرير باختصار جاء في ثلاثة مجلدات تضم أربعة أجزاء وتسعة ملاحق، والجزء الأول كان عبارة عن سرد لعمل اللجنة، وقد وافق عليه أعضاؤها بالإجماع، وتضمن الجزء الثاني دراسة واستقصاء للأدلة المقدمة، وتمت الموافقة عليه بالإجماع أيضًا، مع بعض تحفظات من جانب وفدي بريطانيا والاتحاد السوفيتي، واشتمل الجزء الثالث على ثلاثة فصول، اختص أولها بالاستنتاجات التي شاركت بها وفود أستراليا وبلجيكا والبرازيل والصين وكولومبيا وسوريا وبريطانيا والولايات المتحدة، ولم يوافق على تلك الاستنتاجات وفدا بولندا والاتحاد السوفيتي، كما امتنع الوفد الفرنسي عن التوقيع عليها، وقدم بيانًا لإيضاح الأسباب وراء ذلك. وضم الفصل الثاني الاستنتاجات التي شارك بها وفد الاتحاد السوفيتي، وأيدها الوفد البولندي. أما الفصل الثالث، فقد سطَّر وجهات نظر الوفود في الاستنتاجات المتضمنة بالفصلين الأول والثاني. واحتوى الجزء الرابع على مقترحات لتقديمها إلى مجلس الأمن، وافقت عليها وفود أستراليا، وبلجيكا، والبرزيل، والصين، وكولومبيا، وفرنسا، وسوريا، وبريطانيا، والولايات المتحدة، بينما لم يوافق وفدا بولندا والاتحاد السوفيتي، وقد أدليا ببيانين لتوضيح وجهة نظرهما بشأنها. أما الملاحق، فكانت، وفقًا للترتيب الذي جاءت عليه، عن: تشكيل اللجنة، واختصاصاتها، والشهود الذين استُمع إليهم من قِبل اللجنة والفرق التابعة لها، وببليوجرافيا لوثائق اللجنة، والتحقيقات الميدانية للجنة وفرقها، وتعليقات وبيانات شفهية أدلى بها مندوبو الاتصال الألباني والبلغاري واليوناني واليوجسلافي بشأن الجزأين الثاني والثالث من التقرير.(١٦٧)

وتتلخص استنتاجات الأغلبية في أن يوجسلافيا، وبدرجة أقل ألبانيا وبلغاريا، قد دعمت حرب العصابات في اليونان، وأن بلغاريا ويوجسلافيا دعمتا الحركة الانفصالية بين سلاف مقدونيا بهدف دمج الأخيرة في الاتحاد اليوجسلافي، كما أن انتهاكات الحدود غير المرتبطة بأنشطة حرب العصابات

لم تثر عمدًا، سواء من جانب اليونان أو جيرانها الشماليين، وأن الحوادث نفسها لم تكن دليلًا على نوايا عدوانية من جانب أي من البلدان المعنية، ولكنها أظهرت توتر العلاقات بينها، وكان هناك حالة عامة من القلق في اليونان أجمع، والتي على الرغم من أنها لا ترقى إلى حالة الحرب الأهلية، ساعدت في توضيح الوضع الذي حققت فيه اللجنة، وأخيرًا استمرار تكرار المطالبات الإقليمية لليونان ضد بلغاريا، ومطالبات الأخيرة بتراقيا الغربية، وكذلك مطالبات اليونان ضد ألبانيا، إنما يفضي إلى زيادة التوتر بين الدول المعنية.(١٦٨)

أما الأقلية – الاتحاد السوفيتي وبولندا – فقد اعتبرت أن الأدلة التي ساقتها الأغلبية متناقضة وغير مقنعة، وطعنت في الثقة بالشهود الذين أدلوا بشهادتهم نيابة عن اليونان، متهمة إياهم بأن من بينهم فاشيين متعاونين ومجرمين، وأن السلطات اليونانية قد استخدمت أساليب التهديد والتعذيب والابتزاز للحصول على روايات مناسبة للجنة. كما ذهبت إلى أن اتهام ألبانيا ويوجسلافيا وبلغاريا بمساندة العصابات اليونانية لا أساس له تمامًا من الصحة، وكذلك اتهام بلغاريا ويوجسلافيا بمساندة الحركات الانفصالية في مقدونيا اليونانية. وأشارت كذلك إلى أن الفوضى القائمة باليونان ليست في المناطق الشمالية فقط، وإنما هناك حرب أهلية أيضًا في المقاطعات الوسطى والجنوبية، مبينة أن السبب في تلك الأحوال المضطربة هو الاضطهاد والإرهاب اللذان تمارسهما السلطات اليونانية ضد العناصر الديمقراطية والأقليات القومية، وكذلك سياستها التوسعية فيما يتعلق بجيرانها الشماليين.(١٦٩)

وبالنسبة للمقترحات التي تقدمت بها اللجنة – ولم يوافق عليها كما ذُكر آنفًا وفدا بولندا والاتحاد السوفيتي – عملًا بالفقرة الأخيرة من قرار ١٩ ديسمبر ١٩٤٦، والتي قدمت لها بتلخيص غير مخل للأوضاع على طول الحدود الشمالية لليونان، حيث كان الهدف هو تخفيف تلك الأوضاع وعلاجها(١٧٠)، فيمكن إيجازها في أن يوصي مجلس الأمن حكومات اليونان من جهة، وألبانيا

وبلغاريا ويوجسلافيا من جهة أخرى، ببذل قصارى جهدهم لإقامة علاقات حسن الجوار الطبيعية، والامتناع عن جميع الإجراءات التي من المحتمل أن تؤدي إلى زيادة التوتر والاضطرابات في المناطق الحدودية، والكف بشكل صارم عن أي دعم لعناصر في الدول المجاورة تهدف إلى الإطاحة بالحكومات الشرعية لتلك البلاد، ووجوب اعتبار المجلس حالات الدعم مستقبلًا للعصابات المسلحة التي تشكلت على أراضي إحدى الدول وعبرت إلى أراضي دولة أخرى، أو رفض الحكومة على الرغم من مطالبات الدولة المعنية لاتخاذ جميع التدابير الممكنة على أراضيها لحرمان هذه العصابات من أي مساعدة أو حماية – اعتبار المجلس ذلك تهديدًا للسلم بالمعنى المقصود في ميثاق الأمم المتحدة. وأوصت اللجنة بإبرام اتفاقيات حدودية جديدة بين الدول الأربع المعنية على غرار الاتفاقية البلغارية اليونانية لعام ١٩٣١. وبهدف استعادة الأوضاع الطبيعية على طول الحدود الشمالية لليونان، أوصت اللجنة بوجوب تعيين المجلس لجنة صغيرة أو مندوبًا مفوضًا للقيام بالتحقيق في أي انتهاكات حدودية قد تحدث، ومساعدة حكومات ألبانيا وبلغاريا واليونان ويوجسلافيا في تسوية الخلافات الناشئة عن انتهاكات الحدود، والتفاوض على الاتفاقيات الحدودية، وإنهاء مشاكل اللاجئين والأقليات.(١٧١)

وتتلخص اعتراضات وفدي بولندا والاتحاد السوفيتي على تلك المقترحات، في أنها لم تنشأ عن الحقائق التي جُمعت أثناء التحقيق، وإنما استندت إلى التأكيدات التي لا أساس لها من الحكومة اليونانية فيما يتعلق بالمساعدة المقدمة إلى العصابات من قِبل جيران اليونان الشماليين، وتجاهلها حقيقة أن الوضع المتوتر والاضطرابات في اليونان تعود لأسباب داخلية، وأن إنشاء لجنة مثل تلك التي تقترحها أغلبية لجنة التحقيق فيه انتهاك لسيادة الدول المعنية، والإجراء المقترح لا يمكن أن يحسن الأحوال، كما أن تجاهل الأسباب الحقيقية للوضع المضطرب سيزيد من تفاقم الصعوبات الموجودة، خصوصًا

مسألة التدخل العسكري الأجنبي في الشئون الداخلية لليونان، المتمثل في وجود القوات البريطانية، والمساعدات العسكرية للولايات المتحدة.(١٧٢)

وعمومًا، فقد أخذ المجلس، بعد تقديم التقرير إليه كما سلف القول في ٢٧ يونية ١٩٤٧، في نظره، الذي امتد لجلسات عدة، شارك فيها مندوبون من ألبانيا وبلغاريا ويوجسلافيا واليونان، وقد عكس ما جرى من مناقشات صورة جلية للحرب الباردة حينذاك بين الولايات المتحدة والدول التي تدور في فلكها من جانب، والاتحاد السوفيتي وحلفائه من جانب آخر، إذ مضى مندوب الولايات المتحدة في الكلمة التي أدلى بها، وبلا أي مواربة، في توجيه الإدانات لجيران اليونان الشماليين، وتحميلهم مسئولية الأحداث في البلقان، وكان مما ذكره أن ما أظهرته لجنة التحقيق من وقائع أثبت دون شك استنتاجات أغلبية ثمانية من أعضائها بأن يوجسلافيا، وعلى نحو أقل ألبانيا وبلغاريا، قد دعمت حرب العصابات في اليونان، لافتًا إلى ما سُجل بنتائج التقرير من تفاصيل خاصة بذلك، مثل عمليات تجنيد اللاجئين اليونانيين وتدريبهم بالأراضي اليوجسلافية، وإرسالهم إلى اليونان للعمل مع رجال العصابات، وتزويدهم بالأسلحة، ووسائل النقل، والمرشدين .. إلخ، والدورة الخاصة التي عقدت في ربيع ١٩٤٦ بأحد المعسكرات في يوجسلافيا لتلقي التدريب على حرب العصابات، بالإضافة إلى التثقيف السياسي والدعاية التي تهدف إلى الإطاحة بالحكومة اليونانية. ومساعدة الحكومة البلغارية لمشايعيها من اليونانيين في دخول بلغاريا، ومغادرتهم لأراضيها بعد تزويدهم بالأسلحة ووسائل النقل.. إلخ. ودعم حكومة ألبانيا هي الأخرى لأنصارها، وإدارتها لمعسكر قدمت من خلاله التثقيف السياسي والتدريب العسكري للاجئين اليونانيين، وتقديم الأسلحة والذخيرة إلى الثوار في اليونان، وغير ذلك من مساعدات أخرى قام المندوب بسردها. وأشار إلى أن تلك الدول تكون بأعمالها هذه قد خرقت بعض المبادئ الأساسية للميثاق، منوهًا بشكل خاص إلى المادتين ١ و٢ المتعلقتين بمقاصد هيئة الأمم ومبادئها.(١٧٣)

هذا، وقد لفت مندوب الولايات المتحدة إلى ضرورة اعتبار المقترحات المقدمة من أغلبية اللجنة أكثر أعمال المجلس إلحاحًا، وأكد بشكل خاص على الاقتراح المتعلق بحالات الدعم مستقبلًا للعصابات المسلحة، مبينًا أن الميثاق مع أنه عمل حسابًا للتسوية السلمية للنزاع من هذا النوع، فإن المجلس لا يستطيع أن يتغاضى عن حقيقة أن الميثاق أيضًا عمل حسابًا كذلك لإجراء تنفيذي – في إشارة إلى الفصل السابع – حينما يصبح الوضع متأزمًا، وذهب إلى أنه من المهم أن يعتمد المجلس هذا المقترح خصيصًا، فيكون بذلك واضحًا للدول ذات العلاقة بالمسألة وللعالم، أن استمرار استخدام القوة في انتهاك الميثاق، لا بد أن يعتبر لدى الأمم المتحدة مستلزمًا لإجراءات تنفيذية حياله. وقد أعرب عن أن المجلس ينبغي عليه في المرحلة الحالية مواصلة العمل بموجب الفصل السادس– الخاص بحل المنازعات حلًا سلميًا– مع الوضع في الاعتبار أنه إذا استمرت الأفعال والممارسات التي خلصت إليها لجنة التحقيق، فإن المجلس سيكون مضطرًا لاعتبار أنه لم يعد هناك نزاع، ولكن تهديد للسلام، أو عدوان بالمعنى المقصود في الفصل السابع من الميثاق.[١٧٤]

وفي ضوء كل ذلك، وبناء عليه، تقدم مندوب الولايات المتحدة إلى المجلس بمشروع قرار أكد أنه يتوافق تقريبًا مع نص مقترحات لجنة التحقيق، وكان من أبرز ما تضمنه اعتماد مجلس الأمن للمقترحات المقدمة من غالبية أعضاء اللجنة، وبهدف استعادة الظروف الطبيعية على طول الحدود بين اليونان من جانب، وألبانيا وبلغاريا ويوجسلافيا من جانب آخر، والمساعدة في إقامة علاقات حسن الجوار، يقوم المجلس بإنشاء لجنة تكون بمثابة هيئة فرعية له، وتتشكل من مندوب عن كل دولة عضو بالمجلس، على حسب ما يكون عليه تشكيله من وقت لآخر، وذلك للتسوية، بالوسائل المذكورة في المادة رقم ٣٣ من الميثاق[١٧٥]، في النزاعات الناشئة عن انتهاكات الحدود، والنزاعات المرتبطة مباشرة بتطبيق اتفاقيات الحدود الموصى بها للحكومات الأربع

بموجب هذا القرار، والشكاوى المتعلقة بالاضطرابات على الحدود، التي يمكن توجيه انتباه اللجنة إليها من جانب حكومة ضد أخرى. وتتمتع اللجنة، لتنفيذ تلك المهام، بصلاحية إجراء تحقيق في أي انتهاكات حدودية تحدث، وفي أي شكاوى تقدمها إحدى الحكومات ضد أخرى، فيما يتعلق بتطبيق اتفاقيات الحدود أو الأوضاع على هذه الحدود.(١٧٦)

هذا وتقوم اللجنة كذلك بمساعدة الحكومات المعنية في التفاوض والبت في اتفاقيات الحدود الموصى بها بموجب هذا القرار، ودراسة وعمل توصيات لتلك الحكومات فيما يتعلق بهذه الاتفاقيات الثنائية الإضافية المبرمة بينها من أجل التسوية السلمية للمنازعات الخاصة بحوادث الحدود أو لأوضاع على تلك الأخيرة حسبما تراه اللجنة مطلوبًا، والمساعدة في تطبيق التوصيات المقدمة للحكومات الأربع بموجب هذا القرار فيما يتصل باللاجئين، ولتلقي تقارير منها بشأن الأشخاص الذين قد يعبرون أو عبروا من أراضي أي واحدة من تلك الدول إلى أي من الأخريات، للاحتفاظ بسجل للاستخدام الخاص لكل هؤلاء الأشخاص، وللمساعدة في إعادة أولئك الذين يرغبون في العودة إلى ديارهم، وللتصرف فيما يتصل بهذه المهام بالتنسيق مع الوكالة المناسبة بالأمم المتحدة، وللإشراف، إذا ما طُلب من أي من الحكومات المعنية، على ترتيبات نقل الأقليات الموصى بها إلى تلك الحكومات بموجب هذا القرار، والعمل كجهة تسجيل لأي شخص يرغب في الهجرة.(١٧٧)

وللجنة الواجبات الأخرى والصلاحيات التي يحددها مجلس الأمن من وقت لآخر، ويكون مقرها في سالونيكا، كما يكون لها سلطة أداء وظائفها على جانبي الحدود، وكذلك الوصول بشكل مباشر لحكومات ألبانيا وبلغاريا واليونان ويوجسلافيا، وتتمتع بسلطة دعوة مواطني تلك الحكومات وموظفيها للإدلاء بشهاداتهم أمامها بشأن أي مسائل تدخل في نطاق اختصاصها، وتضع اللجنة القواعد الخاصة بإجراءاتها وطرق إدارة شئونها، وتسلم بانتظام تقارير ربع سنوية إلى مجلس الأمن، أو على نحو أكثر تواترًا إذا رأت ذلك مناسبًا، وتشرع

في مباشرة عملها في أقرب وقت ممكن، وتستمر حتى ٣١ أغسطس ١٩٤٩، وقبل هذا الموعد يقوم مجلس الأمن بإعادة النظر في ضرورة استمرار وجودها بعد هذا التاريخ، ويتوفر للجنة الموظفون اللازمون لإنجاز مهامها، بما في ذلك الأفراد القادرون على العمل كمراقبين للحدود، والإبلاغ عن مراعاة اتفاقيات الحدود الموصى بها بموجب هذا القرار، والحالة بمنطقة الحدود، والمسائل ذات الصلة.(١٧٨)

وفي أعقاب ذلك، كان استماع المجلس لبيانات مندوبي الدول الأربع أطراف النزاع، وقد بدأ مندوب اليونان الذي أخذ كعادته، وكما هو معروف، في كيل الاتهامات لكل من يوجسلافيا وألبانيا وبلغاريا، بتجنيدهم للأشخاص وتدريبهم وتسليحهم، ثم إعادة هؤلاء إلى اليونان للإطاحة بحكومتها وتقويض مؤسساتها الحرة .. إلخ، وقد نفى وصف الأحداث في بلاده بالحرب الأهلية، مشيرًا إلى أنها في الحقيقة عدوان كانت وراءه تلك البلدان. ومع وصفه لتوصيات اللجنة بـ "الجيدة"، فقد ذكر أن ما قامت به كان في حدود ما لها من صلاحيات، مشيرًا إلى مسئولية مجلس الأمن عن حماية السلام، وما له من سلطات تتناسب مع مسئولياته، وأن واجبه الأعلى منع مزيد من الانتهاكات للميثاق.(١٧٩)

وعلى النقيض من ذلك كانت كلمة مندوب ألبانيا، التي أعرب فيها عن أسفه للوضع المضطرب على الحدود، والذي أرجعه إلى السياسة التوسعية لليونان، وأشار إلى استقبال الأخيرة للاجئين ومجرمي الحرب الألبان الذين فروا إلى هناك، وإنعامها عليهم بالحرية، واستخدامهم ضد بلاده، وما تقوم به من دعاية مضادة من خلال الصحف التي يتم تهريبها إلى الأراضي الألبانية، وما تثيره السلطات العسكرية اليونانية من حوادث على الحدود بشكل مستمر برًا وجوًا وبحرًا، وتطرق إلى الحرب الأهلية داخل اليونان، وأنه قد ثبت للجنة التحقيق أن السبب الحقيقي لتلك الحرب كان السياسة الإرهابية لحكومة اليونان ضد أعضاء حركة المقاومة زمن الحرب، واضطهاد الأطراف الديمقراطية

جميعها، وقمع الصحافة الحرة والأقليات القومية، وقد ألمح إلى مصادر الأدلة التي قدمها وفد بلاده بشأن اضطهاد الأقلية الألبانية، منوهًا بأنه لم تُدحض الاتهامات الخاصة بذلك، بل تم تأكيدها من قِبل شهود مرشحين من جانب الحكومة اليونانية نفسها. وفيما يتعلق باتهامات اليونان لجيرانها الشماليين بدعم المتمردين اليونانيين والشهود الذين أيدوا ذلك بشهاداتهم أمام لجنة التحقيق، أكد المندوب الألباني أنه لم يكن هناك دليل كاف على هوية هؤلاء الشهود، مشيرًا إلى أنه كان من بينهم السجناء الذين لم يقدموا للمحاكمة، وآخرون محكوم عليهم بالإعدام، وغير هؤلاء ممن أفرج عنهم دون صدور أي حكم، وأشخاص مرتكبي جرائم وأعمال إرهابية، وإن هؤلاء الشهود قد تعرضوا لضغوط جسدية وأخلاقية، وقد تم دحض جميع الاتهامات اليونانية بدعم المقاتلين من خلال الوثائق التي قدمتها الحكومة الألبانية، على الرغم من البيان الوارد في استنتاجات غالبية اللجنة، والتي لم تتوافق مع الحقائق حول الموضوع كما كشف التحقيق .. إلخ.(١٨٠)

وكان لمندوب بلغاريا موقفه الذي أخذ فيه نفس اتجاه سلفه مندوب ألبانيا، حيث انتقد استنتاجات لجنة التحقيق، وأشار إلى أن ما جاء بها فيما يخص بلاده تأكيد غير صريح على المساعدة من جانب بلغاريا في اتخاذ إجراءات ضد اليونان، وكان ينبغي وفقًا لما قُدم من أدلة حقيقية إثبات براءة بلغاريا، وأنها لم تقصر بأي حال من الأحوال في الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، لافتًا إلى أن اللجنة قد استندت في استنتاجاتها إلى شهود لم تستمع إليهم، ودون النظر على النحو الواجب في الحجج التي قدمتها ألبانيا وبلغاريا ويوجسلافيا. وأخذ على المجلس ذهابه مباشرة إلى مقترحات اللجنة، كما لو أن جرم هذه البلدان الثلاثة قد ثبت بشكل جلي، كما أكد على أنه لا يحق، سواء للجنة أو مجلس الأمن، افتراض أن ألبانيا وبلغاريا ويوجسلافيا سوف ترتكب في المستقبل أفعالًا قد تعتبر تهديدًا للسلام، مضيفًا أنه لو كانت قد حدثت حالات عبور للحدود من حين لآخر، فإنها كانت جراء الاضطرابات القائمة

في اليونان، وتعزى إلى حقيقة أن الأخيرة لم تكن في وضع يمكنها من حماية حدودها. وقد أعرب عن اعتراضه على إنشاء اللجنة المقترحة، معتبرًا أن من شأنها وضع الدول المعنية تحت نوع من الوصاية، وارتأى كذلك أن مشروع قرار الولايات المتحدة لم يكن بالمناسب لتقديم حل للمسألة اليونانية.(١٨١)

وفي كلمته التي أدلى بها، لم يتوان مندوب يوجسلافيا هو الآخر عن الدفاع ضد ما وُجه إلى بلاده من تهم، والتي كان من بينها تزويد المقاتلين اليونانيين بالأسلحة في يوجسلافيا، فأشار إلى أن ذلك لا أساس له، وأن لجنة التحقيق قد بنت استنتاجاتها دون تحري المنطق والنزاهة، حيث اختارت الاعتماد على شهود الزور، بينما رفضت تقييم الأدلة المقدمة بواسطة هيئات مسئولة وجديرة بالثقة. ونبه إلى تجاهل اللجنة لحقيقة وجود حرب أهلية في اليونان، وإغفالها لكل ما هو منطقي من توصيات، مثل انسحاب القوات الأجنبية من اليونان، وإنشاء نظام ديمقراطي هناك، وتطبيع الظروف للأقليات القومية. وفيما يخص اللجنة المقترح إنشاؤها، أكد المندوب أنها لن تؤدي إلا إلى تفاقم الوضع، وأن مجلس الأمن لم يكن له الحق بموجب الفصل السادس من الميثاق في فرض مثل هذه اللجنة على أطراف النزاع رغم إرادتهم.(١٨٢)

ولم يكد يأت دور الاتحاد السوفيتي لبيان موقفه وطرح رؤيته، حتى انطلق مندوبه ليؤكد كل ما سجله مندوبو ألبانيا وبلغاريا ويوجسلافيا، ويدعم مواقف بلادهم بقوة، وكان مما عرض له مسألة لاجئي اليونان إلى تلك البلدان، فأوضح أنه قد وُجد هناك حقيقة مأوى لعشرات الآلاف من اليونانيين الذين فروا من الاضطهاد، وحينما منح جيران اليونان الشماليون هؤلاء حق اللجوء، فإنهم قد تصرفوا وفقًا لمبادئ القانون الدولي الراسخة والمقبولة عالميًا، ونفى وجود أية أدلة على مزاعم الحكومة اليونانية بأن الأنصار اليونانيين الذين لجأوا إلى الشمال قد عبروا الحدود ثانية إلى اليونان، وساق أمثلة على الأدلة المشوشة والمتناقضة للشهود الذين جيء بهم لدعم تلك التهمة، كما أكد عدم وجود أي دليل على الاتهامات بأن الجيران الشماليين لليونان يقومون بتسليح

وعمل التدريبات العسكرية للاجئين اليونانيين، مشيرًا إلى أن الشهود الذين يؤيدون تلك الاتهامات غير جديرين بالثقة، وقدم نماذجًا من شهادتهم المضطربة والمتناقضة. وفيما يخص حوادث الحدود، أشار إلى افتعال الحكومة اليونانية لها، وما كان لذلك من دور في إفساد العلاقات بين دول البلقان، وإلحاق الضرر بحفظ السلام في المنطقة، موضحًا أن إثارة تلك الحوادث من جانب اليونان، إنما كان وسيلة لتحويل الانتباه عن ظروفها الداخلية وإلقاء اللوم بشأن الوضع القائم على جيرانها.(١٨٣)

وعرج المندوب السوفيتي على مسألة زعمْ اليونان مسئولية كل من يوجسلافيا وبلغاريا عن وجود حركة للأنصار في مقدونيا اليونانية، وتخطيطهما لانتزاع هذا الجزء من اليونان، فبين أن دراسة الحقائق والأدلة المقدمة أظهرت أن تلك الاتهامات لا أساس لها من الصحة، إذ إن الحجج الأساسية التي قدمها مندوب اليونان استندت على تصريحات نشرت في قليل من الصحف اليوجسلافية يُعرب فيها عن التعاطف مع الشعب المقدوني في مقدونية اليونانية، ولم تقدم أية حقائق أخرى تسترعي الاهتمام، لافتًا إلى أن الأدلة التي قدمها شهود مقدونيون أثبتت قيام السلطات اليونانية بالاعتداء على الثقافة المقدونية، وإغلاق المدارس، وحظر استخدام اللغة المقدونية، وفرض سياسة استئصال تلك الأقلية. وأشار إلى قيام الجنود ورجال الشرطة والعصابات اليمينية بتدمير البلد وحرق القرى المقدونية. وكان من جراء ذلك كله فرار أكثر من ٢٠ ألف مقدوني إلى يوجسلافيا، ونحو ١٠ آلاف إلى بلغاريا. وقدم المندوب السوفيتي أمثلة من الحجج الشفهية والكتابية على هذا الأمر.(١٨٤)

وكان من بين ما ضمنه المندوب السوفيتي لكلمته، بعض ملاحظات خاصة بالشهود اليونانيين عامة، حيث ذكر أن الذين أدلوا بشهاداتهم ضد الحكومة اليونانية، يضمون ممثلين للأحزاب والمنظمات الديمقراطية، ومندوبين عن الاتحاد اليوناني للعمل، وعددًا كبيرًا من الأفراد السريين، مشيرًا إلى أن

هؤلاء الشهود الذين أخبروا عن إجرام وبطش العصابات الفاشية، كانوا ممثلين للشعب اليوناني، ومعظمهم لم يكونوا شيوعيين، ولفت إلى أن الصخب حول "الخطر الشيوعي"، كان القصد منه إخفاء الوجه الحقيقي للأحداث في اليونان عن الرأي العام العالمي. أما الشهود الذين أدلوا بشهاداتهم دفاعًا عن الحكومة، فقد صنفهم في ثلاث مجموعات رئيسة: الأولى تضمنت السلطات العسكرية وسلطات الحدود التي حاولت بكل طريقة ممكنة الافتراء على البلدان المجاورة. والثانية تضم العناصر اللاأخلاقية التي ليس لديها اعتقادات سياسية على الإطلاق، والأنصار الذين لجأوا إلى اليونان من البلدان الشمالية المجاورة، وقد أعطى أمثلة على هؤلاء الشهود. والفئة الثالثة تشمل الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام أو فترات سجن مختلفة. وكان واضحًا تعرض هؤلاء للرشوة والقسر، وكان من المستحيل الاعتماد على رواياتهم، وقد أعطى أيضًا أمثلة على هؤلاء.(١٨٥)

وعاد المندوب ليؤكد على وجود صلة مباشرة بين الأوضاع الداخلية باليونان وعلاقة الحكومة اليونانية بجيرانها الشماليين، وأوضح أن الاهتمام الذي أولته لجنة التحقيق لتلك الأوضاع يعد بمثابة اعتراف بأنه لا يمكن النظر في حوادث الحدود بمعزل عنها، وأخذ في رسم صورة أمام المجلس لما يحدث باليونان من صراع رهيب بين القوى الديمقراطية والحكومية، والهجوم الكثيف على قادة أحزاب المعارضة، والصحافة، وحالات التعذيب والسجن والإعدام، مستشهدًا على ذلك بالأدلة ذات الصلة، وذهب إلى أن ذلك كله كان إلى حد كبير نتيجة للتدخل الأجنبي في الشئون الداخلية لليونان، الذي جعل من الصعب إقامة نظام سياسي يتوافق مع مصالح غالبية الناس.(١٨٦)

وفيما يتعلق بالمقترح الخاص بإنشاء لجنة أخرى، أوضح مندوب الاتحاد السوفيتي أن هناك بطبيعة الحال مسائل خطيرة بين دول البلقان تتطلب التسوية، لكن ذلك يمكن أن يتم عن طريق التفاوض دون لجنة، وطرح إمكانية قيام مجلس الأمن بتوجيه نداء إلى الحكومات المعنية في البلقان بضرورة

تسوية المسائل المشار إليها بروح من التفاهم المتبادل، لافتًا إلى أن الدول الشمالية قد أبدت استجابتها فيما يخص تجديد أو إبرام اتفاقيات الحدود، لكن لم تكن هناك استجابة مماثلة من جانب اليونان. وقد نبه إلى أن اللجنة المقترحة قد تكون مصدرًا للاحتكاك وسوء الفهم، خاصة في ضوء تجربة لجنة التحقيق واللجنة الفرعية التابعة لها، وهو لذلك كله لا يجد بإمكانه إعلان الدعم لإنشاء اللجنة المقترحة.(١٨٧)

هذا وقد أعرب المندوب السوفيتي عن أسفه لتقديم مندوب الولايات المتحدة مشروع قرار بلاده سالف الإشارة قبل نظر المجلس لتقرير لجنة التحقيق وطرح الجميع لرؤاه، وانتقد بشكل خاص المقترحات التي هدفت إلى وصف الأعمال المستقبلية لألبانيا وبلغاريا ويوجسلافيا بأنها تهديدات للسلام دون أن يُذكر بدقة ماهية تلك الأعمال، مشيرًا إلى أن المجلس ليس لديه القدرة على إعطاء أية لجنة الحق لتقرير مسألة ما إذا كان هناك تهديد أو خرق للسلام دون نظر حقيقة الوضع الفعلي.(١٨٨)

وكان طبيعيًا أن يتقدم المندوب السوفيتي بمشروع قرار متضمنًا لرؤية بلاده المختلفة بالطبع عن رؤية الولايات المتحدة، وهو ما تم بالجلسة رقم ١٥٣ في ٨ يوليو ١٩٤٧، وخلاصة المشروع أن السلطات اليونانية هي المسئولة عن الحوادث التي وقعت على حدود اليونان مع يوجسلافيا وبلغاريا وألبانيا، وأن هناك علاقة بين تلك الحوادث والسياسة العدائية العامة التي تنتهجها الحكومة اليونانية القائمة تجاه جيران اليونان، حسبما أكد التحقيق الذي أجرته اللجنة في المنطقة. وأن الحالة الداخلية في اليونان، كما يتضح من التقرير، التي تتميز بتفاقم الصراع بين الشعب اليوناني والقوى الملتفة حول الحكومة المناهضة للديمقراطية، هي العامل الأساسي المسئول عن الوضع المتوتر في المناطق الحدودية الشمالية لليونان أيضًا، وقد استفاد منها العسكريون للانخراط في أعمال استفزازية ضد يوجسلافيا وبلغاريا وألبانيا، والحكومة اليونانية القائمة لم تقصر فقط في وقف هذه الأعمال، بل على العكس من ذلك فقد شجعتها

وبررتها. وتلك الحالة السائدة في اليونان، بما في ذلك مناطقها الشمالية، إنما تعود إلى حد كبير للتدخل الأجنبي في الشئون الداخلية، والذي استغلته دوائر معادية للديمقراطية، من بينها عناصر هي محل شبهة في التعاون من قبل مع قوات الاحتلال الفاشية، وأحد أسباب تفاقم الوضع اليوناني بشكل أكبر. وهذا التدخل يعقد إمكانية إقامة علاقات طبيعية بين اليونان والدول المجاورة.(١٨٩)

وتضمن مشروع القرار كذلك أن مجلس الأمن، لتسوية العلاقات بين اليونان من ناحية، ويوجسلافيا وبلغاريا وألبانيا من ناحية أخرى، يوصي باتخاذ الحكومة اليونانية خطوات لوضع حد لحوادث الحدود مع تلك البلدان المذكورة، وإقامة علاقات دبلوماسية طبيعية بين اليونان من ناحية، وكل من بلغاريا وألبانيا من ناحية أخرى، واستعادة العلاقات الدبلوماسية بين اليونان ويوجسلافيا إلى طبيعتها، وأن تجدد حكومات البلدان الأربعة اتفاقيات الحدود أو تبرم اتفاقيات ثنائية جديدة لتسوية حوادث تلك الحدود، وأن تقوم حكومة اليونان من جهة، وحكومات يوجسلافيا وبلغاريا وألبانيا من جهة أخرى، بتسوية مسألة اللاجئين بروح من التفاهم المتبادل، مع الرغبة في إقامة علاقات ودية بين بلدانهم، وأن تتخذ الحكومة اليونانية التدابير اللازمة التي تضمن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد مواطني مقدونيا والجماعات الإثنية الألبانية على أرض اليونان، ويتم تزويدهم بتسهيلات لاستخدام لغتهم الأهلية والارتقاء بثقافتهم القومية، وأن تقدم حكومات الدول الأربع تقريرًا إلى مجلس الأمن في نهاية ثلاثة أشهر تُنجز خلالها التوصيات المتضمنة بالقرار الحالي للمجلس.(١٩٠)

واختتم مشروع القرار بتسجيله لمسألتين مهمتين، أولاهما تحسين الوضع السياسي الداخلي في اليونان، وتهيئة الظروف لتكوين دولة يونانية ديمقراطية مستقلة، وتحسين العلاقات مع البلدان المجاورة .. من أجل ذلك يوصي مجلس الأمن بسحب القوات الأجنبية والعسكريين الأجانب من اليونان. والأخرى تتمثل في ضمان الاستخدام المناسب للمعونة الاقتصادية الأجنبية

المقدمة لليونان .. لذلك يقرر المجلس إنشاء لجنة خاصة، يكون مُتأكَدًا بالإشراف المناسب لها، أن تلك المعونة ستستخدم فقط في مصالح الشعب اليوناني.(١٩١)

وعلى نفس النحو لكل ما مر من أصوات معارضة، جاء تعبير المندوب البولندي عن موقف بلاده، فأشار إلى ما تفتقر إليه استنتاجات أغلبية لجنة التحقيق من تحليل واقعي وفحص دقيق للأدلة، وأن الوضع المضطرب في اليونان يعود في حقيقته إلى ظروفه الداخلية، كما أعرب عن عدم إمكانية قبول بلاده لاستنتاجات الأغلبية المشار إليها، ولا توصيتها كذلك بإنشاء لجنة أخرى، مبينًا ما يوجد من ربط بين تلك التوصية وإعلان جرم جيران اليونان الشماليين، وهو ما لم يثبت قط بشأن تلك البلدان. وألمح إلى اعتراضه على مقترحات الأغلبية، مشيرًا إلى عدم فاعليتها وإمكان مساسها بهيبة الأمم المتحدة، وذهب إلى أن الحالة في اليونان يمكن تطبيعها من خلال استعادة الحريات الديمقراطية، بحيث يتضمن ذلك تشكيلًا لحكومة ممثلة بالفعل للشعب، والتوقف عن اضطهاد الأقليات، والانسحاب الكامل لجميع القوات الأجنبية والأفراد العسكريين من اليونان.(١٩٢)

وبطبيعة الحال، لم تكن آراء الأقلية التي طُرحت بالمجلس، ومن قبل ذلك خلال إعداد اللجنة لتقريرها، لتجد سوى التصدي لها ودحضها من جانب الأغلبية التي أخذت كذلك في التأكيد على آرائها ورؤاها، وكان من ذلك ما ورد على لسان المندوب الأسترالي بشأن آراء مندوبي الاتحاد السوفيتي وبولندا من أنها لم تقم على حقائق، وإنما على أدلة اعتقداها أو أنكراها، وأن تناولهما للمسألة كان بأفكار مسبقة، وأعرب عن ثقته بموضوعية لجنة التحقيق والقبول بمقترحاتها، وأشاد بمشروع قرار الولايات المتحدة، على اعتبار أنه لا يلقي باللوم أو يوجه أية اتهامات لأحد- وهذا في الحقيقة غير صحيح، حيث لا يخلو المشروع من الاتهامات ضد جيران اليونان الشماليين، وإن قيل إن ذلك كان مستمدًا من تقرير الأغلبية- ويحاول بشكل نزيه الوصول إلى حل، بينما

على الجانب الآخر يتضمن مشروع قرار الاتحاد السوفيتي اتهامات ضد اليونان لا تقوم على حقائق أو أدلة.[١٩٣] ومن جانبه سجل مندوب الصين تأييده لمقترحات ومشروع قرار الولايات المتحدة، الذي ارتأى فيه محاولة جادة لعلاج الوضع، وتوفير تدابير فعالة ليس فيها تعد على السيادة الوطنية للدول المعنية، وكانت بما يتفق بدقة مع نص الميثاق وروحه.[١٩٤] وفي هذا السياق توالت الآراء الأخرى لبقية الأغلبية.

وفي الجلسة رقم ١٦٢ في ٢٢ يوليو ١٩٤٧، بدأ المجلس في نظر مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة فقرة فقرة، وكان قد أُدخلت عليه بعض تعديلات طُرحت من جانب عدد من الأعضاء، لكن كان مآله في النهاية عدم الاعتماد بعد إجراء التصويت عليه ككل في ٢٩ يوليو ١٩٤٧، وذلك جراء استخدام الفيتو السوفيتي، وكان تسعة أعضاء قد أعلنوا تأييدهم له، بينما رفضه اثنان (بولندا والاتحاد السوفيتي).[١٩٥]

ومنذ ذلك الوقت أخذت الأمور تتصاعد داخل المجلس بشكل لم يحدث من قبل فيما يخص المسألة اليونانية، إذ أكدت حكومة اليونان، في خطاب مؤرخ بـ ٣١ يوليو ١٩٤٧ أرسله وزير خارجيتها إلى الأمين العام بالنيابة، أن التهديد القائم للسلم العالمي قد أصبح خطيرًا، لدرجة أن إجراء بموجب الفصل السابع من الميثاق صار مطلوبًا على وجه السرعة[١٩٦]، وبعد الإشارة إلى مراسلة سابقة لها بتاريخ ٢٦ يونيو وُصف فيها الوضع في البلقان على أن فيه تهديدًا واضحًا للسلام وخرقًا له، أوضحت الحكومة أنه منذ ذلك الوقت كان السلام قد تعرض لمزيد من التهديد من خلال أزمات إضافية، وواصلت ألبانيا وبلغاريا ويوجسلافيا، كما جاء في الخطاب، أنشطتها المدبرة بشأن إرسال عصابات مسلحة عبر حدود اليونان، في محاولة مستمرة للإطاحة بالحكومة المنتخبة، وإنشاء أقلية دكتاتورية تستجيب للسيطرة الأجنبية. وذهبت الحكومة، فيما له علاقة بالتصويت على مشروع قرار الولايات المتحدة في ٢٩ يوليو ١٩٤٧، إلى أن أعمال العدوان والمناوأة من جانب جيران اليونان الشماليين قد تشجعت

بواسطة أحد أعضاء مجلس الأمن حينما استخدم امتيازات التصويت الخاصة به في المجلس- في إشارة واضحة للاتحاد السوفيتي واستخدامه للفيتو- للتغاضي عن انتهاكات الميثاق وحمايتها. وعليه، فقد طلبت اليونان من المجلس أن يقرر أولًا وجود تهديد وخرق للسلام، أو عمل عدواني بالمعنى المقصود في المادة ٣٩ من الميثاق[١٩٧]، ومن ثم اتخاذ تدابير مؤقتة فورية بموجب المادة ٤٠[١٩٨] تدعو جميع الأطراف إلى وقف هجماتها والامتثال لجميع تعهداتها بموجب الميثاق.[١٩٩]

وفي ذلك المناخ القائم، جاء قرار المجلس بعدم اعتماد مشروع قرار الاتحاد السوفيتي سالف الإشارة، حيث لم يصوت لصالحه سوى الاتحاد السوفيتي وبولندا، بينما عارضه الأعضاء التسعة الآخرون.[٢٠٠] ولما تقدم على إثر ذلك مندوب بولندا بمشروع قرار في محاولة منه للتوصل إلى حل، اعترض المندوب البريطاني بأنه غير فعال تمامًا ومناقض لخلاصة ما تضمنه تقرير لجنة التحقيق، كما اعترض عليه كذلك مندوب الولايات المتحدة، على اعتبار أنه ضار وغير فعال، فضلًا عن تجاهله لتقرير اللجنة والوضع الخطير في البلقان، وتم في النهاية رفض المشروع، حيث لم يؤيَّد عند التصويت عليه بالجلسة رقم ١٧٧ في ٦ أغسطس ١٩٤٧ إلا من قِبل بولندا والاتحاد السوفيتي، بينما امتنع باقي الأعضاء عن التصويت.[٢٠١]

وخلال تلك الجلسة ذاتها، تقدم مندوب كولومبيا باقتراح بإنشاء لجنة فرعية لمحاولة إيجاد حل مقبول للجميع، مشددًا على أهمية التسوية والتوفيق والإصرار على بذل مزيد من الجهد لإيجاد حل عملي للمسألة. كما تقدم أيضًا بمشروع قرار لتنظر فيه اللجنة الفرعية، مشيرًا إلى أنه تجنب إلقاء اللوم على أي أحد من أطراف النزاع، ودعا الجميع إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الوضع. ومثل مشروع قرار الولايات المتحدة، هيأ مشروع القرار الكولومبي لإنشاء لجنة، وأوصى بتدابير لاستعادة الظروف الطبيعية على طول الحدود بين اليونان من ناحية، وألبانيا وبلغاريا ويوجسلافيا

من ناحية أخرى. وقد حصل الاقتراح بإنشاء اللجنة المشار إليها على موافقة المجلس، لكن بعد اعتماد الأخير لتعديل من جانب بريطانيا بتحديد فترة معينة ينبغي للجنة خلالها تبليغ استنتاجاتها إلى المجلس. وقد صدر على إثر ذلك قرار المجلس بتعيين اللجنة من ممثلي الوفود الذين تقدموا بمقترحات بشأن المسألة اليونانية وتنقيحات لها، للتأكد من إمكانية صياغة مشروع قرار جديد يمكن للجنة الفرعية أن توصي بموافقة المجلس عليه، ومطالبة تلك اللجنة بتبليغ استنتاجاتها إلى المجلس يوم ١١ أغسطس.(٢٠٢)

ووفقًا لهذا، تشكلت اللجنة من مندوبين عن أستراليا، وكولومبيا، وفرنسا، والاتحاد السوفيتي، وبريطانيا، والولايات المتحدة، غير أنه بعد اجتماعها مرتين، أبلغت المجلس بجلسته رقم ١٨٠ المنعقدة في ١٢ أغسطس ١٩٤٧ بعدم قدرتها على تقديم أية مقترحات، وهو ما دعا مندوب كولومبيا لأن يصرح باعتزامه سحب مشروع قراره؛ لأنه في ضوء فشل اللجنة الفرعية في التوصل إلى اتفاق، يعتقد أن نظره لن يخدم غرضًا مفيدًا.(٢٠٣)

هذا، وكان مندوب أستراليا في نفس الجلسة رقم ١٧٧ قد تقدم بمشروع قرار يدعو فيه المجلس إلى اتخاذ إجراء بموجب الفصل السابع من الميثاق، وقد تضمن المشروع ما خلاصته أن مجلس الأمن، بعد تسلمه ونظره لتقرير لجنة التحقيق، يقرر أن الوضع على الحدود الشمالية لليونان يشكل تهديدًا للسلم بموجب المادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة، وهو يدعو الأطراف المعنية بوقف كل أعمال الاستفزاز، ويوجه، وفقًا للمادة ٤٠ من الميثاق، أنه ينبغي لليونان من ناحية، وألبانيا ويوجسلافيا وبلغاريا من ناحية أخرى، الدخول في الحال في مفاوضات مباشرة لتخفيف التوتر في الوقت الراهن، وبهدف استئناف العلاقات الدبلوماسية الطبيعية والسلمية، ويدعو الحكومات المعنية لإبلاغه قبل ٦ سبتمبر ١٩٤٧ بالخطوات التي اتخذت تنفيذًا لهذا القرار. ولضمان تفعيل هذا القرار، يُعيّن مراقبون تكون مهمتهم التواصل بشكل مباشر مع مجلس الأمن.(٢٠٤)

وشدد المندوب الأسترالي على أن المجلس، وهو يتصدى للجمود الحالي في المسألة موضع الاهتمام، يجب عليه ألا يظهر بمظهر العاجز عن الحل، مبينًا أن أعضاءه جميعًا، بما فيهم الاتحاد السوفيتي، قد اتفقوا، سواء بشكل مباشر أو ضمني، على أن الوضع القائم في البلقان يمثل تهديدًا للسلام، ومن ثم، ينبغي للمجلس أن يحدد، بموجب المادة ٣٩، وجود تهديد للسلام، ثم يدعو جميع الأطراف إلى الامتثال لبعض التدابير المؤقتة التي تؤدي إلى الحد من هذا التهديد. والمشروع لا يتضمن أية إدانة لأي طرف من الأطراف، وسيكون ملزمًا للجميع، وأي انتهاك له سيضطر المجلس إلى اتخاذ المزيد من التدابير.(٢٠٥)

وقد لاقى مشروع القرار هذا دعمًا من البعض، كان في مقدمتهم مندوب الولايات المتحدة الذي ارتأى إدخال تعديلين على المشروع، وافق عليهما فيما بعد المندوب الأسترالي، وتمثل أولهما في أن يضاف في نهاية الفقرة الثانية الخاصة بدعوة مجلس الأمن للأطراف المعنية بوقف كل أعمال الاستفزاز عبارة "وانتهاكات الحدود على طول حدود اليونان من ناحية، ويوجسلافيا وبلغاريا وألبانيا من ناحية أخرى"، والآخر في إضافة عبارة إلى نهاية الفقرة الرابعة نصها: "إلى أن يُعين هؤلاء المراقبون من قبل المجلس ووصولهم إلى الموقع، يجب على اللجنة الفرعية التابعة للجنة التحقيق أن تكون على اتصال مباشر بالمجلس فيما يتعلق باستجابة الأطراف لهذا القرار".(٢٠٦)

ولفت مندوب الولايات المتحدة إلى أن تدهور الوضع، والطلب الجديد للحكومة اليونانية، ألزم المجلس بالسعي إلى اتخاذ تدابير إيجابية الآن، بعد أن عجز عن حل المسألة من خلال عمليات التسوية السلمية بسبب استخدام "حق النقض"، مضيفًا أن التدابير الجديدة حتى ولو تم منعها باستخدام "حق النقض" ثانية، سيظل على المجلس إظهار تصميمه على منع العدوان. وأكد أن ذلك الموقف من شأنه أن يوفر أساسًا لاتخاذ إجراءات فاعلة في المستقبل من قِبل الجمعية العامة بموجب الميثاق.(٢٠٧) ويبدو هنا كيف أنا الولايات المتحدة قد

بدأت تفكر مع استخدام الاتحاد السوفيتي لـ "حق النقض" في إحالة المسألة إلى الجمعية العامة، وهو ما حدث بالفعل بعد ذلك كما يبدو لاحقًا في الدراسة.

وفي الجلسة رقم ١٧٨ بتاريخ ٧ أغسطس ١٩٤٧، وخلال مناقشة المجلس لما أثارته حكومة اليونان بخطابها المؤرخ في ٣١ يوليو ١٩٤٧ سالف الإشارة، كان تنبيه المندوب اليوناني إلى ما كانت تأمله أغلبية المجلس بعد الانتهاء من نظر تقرير لجنة التحقيق من إنشاء لجنة لمساعدة الأطراف المعنية في حل المسألة، ومنع "حق النقض" لمندوب الاتحاد السوفيتي المجلس من اتخاذ قرار بتحقيق ذلك، وذهابه إلى أن الطلب الحالي لحكومته باتخاذ إجراء بموجب الفصل السابع من الميثاق، هو بقصد التغلب على العقبات التي تحول دون اتخاذ المجلس إجراءات بموجب الفصل السادس، منوهًا بأنه قد تم الاعتراف، من قِبل غالبية اللجنة وتسعة من أعضاء المجلس، بالأعمال المتكررة المتمثلة في تسليح العصابات والدفع بها عبر الحدود– تم الاعتراف بكونها إجراء يشكل تهديدًا للسلم بالمعنى المقصود في المادة ٣٩ من الميثاق. ومن ثم، فإن المجلس بمجرد ما يتخذ قرارًا بوجود تهديد للسلم، يجب أن ينظر في التدابير التي ينبغي اتخاذها لصون السلم والأمن الدوليين.(٢٠٨)

وكان لكل من مندوبي يوجسلافيا وبلغاريا وألبانيا تعقيبه الذي رد به على مندوب اليونان، فذهب المندوب اليوجسلافي إلى أن الحكومة اليونانية لها أن تثبت أن الوضع في البلقان قد تغير تمامًا منذ إجراء التصويت على مشروع قرار الولايات المتحدة، وأن هناك في الواقع تهديدًا للسلام، وألقى باللائمة على الأغلبية بالمجلس وفي لجنة التحقيق؛ باعتبار موقفها هو ما شجع حكومة اليونان على متابعة تكتيكاتها الحالية، حيث دأبت على تقديم مطالبات جديدة لم تكن متناسبة مع الحقائق، وها هي ذا محاولتها المصطنعة التي تبذلها لتحديد الوضع في اليونان على أنه تهديد للسلام، مبينًا أن هذه الطريقة إنما تم استخدامها لتسويغ التدخل العسكري والسياسي للولايات المتحدة في الشئون

الداخلية لليونان، ولتحويل مسئولية الحرب الأهلية إلى جيران اليونان الشماليين.(٢٠٩)

ومن جانبه اعتبر مندوب بلغاريا أن الحقائق الضرورية اللازمة لكي يقرر المجلس بأن هناك تهديدًا للسلام غير متوفرة، وحتى توصيات غالبية اللجنة، التي هي بلا أساس، لم تتجاوز الفصل السادس من الميثاق.(٢١٠)

أما مندوب ألبانيا، فقد أعرب عما يلاحظ منذ فترة طويلة من قيام حكومة اليونان باتهام جيرانها بارتكاب أعمال عدوان مختلفة، وحينما يثبت عدم صحة تلك الاتهامات، تشرع في توجيه اتهامات جديدة .. إلخ.(٢١١)

ولم تأبه الولايات المتحدة من جانبها لكل هذا، إذ كان لها مصالحها الاستراتيجية التي تسعى لتحقيقها في اليونان، ومن ثم كان مُضيها قدمًا في تأييد مطالب الأخيرة، فتقدم مندوبها بالمجلس في ١٢ أغسطس ١٩٤٧ بمشروع قرار جديد، يتضمن إدانة كل من ألبانيا وبلغاريا ويوجسلافيا بتقديم المساعدة والدعم لحرب العصابات ضد الحكومة اليونانية، والاستمرار في ذلك بعد الفترة التي يغطيها تقرير لجنة التحقيق، وأن المجلس يقرر أن تقديم تلك المساعدة والدعم يشكل تهديدًا للسلام بالمعنى المقصود في الفصل السابع من الميثاق، ويهيب بكل من ألبانيا وبلغاريا ويوجسلافيا بالكف عن تقديم أية مساعدة أو دعم آخر في أي شكل إلى حرب العصابات ضد الحكومة اليونانية، ويوجه اللجنة الفرعية بالقيام بإبلاغ المجلس بشأن امتثال ألبانيا وبلغاريا ويوجسلافيا لهذا الأمر، كما يدعو هذه الدول إلى التعاون مع اليونان في تسوية منازعاتهم بالوسائل السلمية، وإحاطة مجلس الأمن علمًا بالتقدم المحرز في التسوية، ويبقي المجلس المسألة قيد نظره، وسيتخذ إجراء إضافيًا فيما له علاقة بتطبيق نظامه وتسوية النزاع حسب الضرورة من وقت لآخر.(٢١٢)

ولم يتوان الاتحاد السوفيتي وغيره من دول الكتلة الشيوعية بالمجلس عن إعلان موقفهم الرافض لمشروع هذا القرار، ومعه مشروع القرار الأسترالي

أيضًا، ففي الجلسة رقم ١٨٣ المنعقدة في ١٤ أغسطس ١٩٤٧، تحدث المندوب السوفيتي عن مشروع قرار الولايات المتحدة وما فيه من دعم كامل للطلب اليوناني، وأنه غير مقبول إطلاقًا، مشيرًا إلى أن المندوب الأمريكي منذ أسبوعين كان قد استند فيما تقدم به من مقترحات إلى الفصل السادس من الميثاق، وحاول أن يثبت أنها لا تنطوي على أي حكم بالإدانة لأي طرف من الأطراف، أو أن الوضع في اليونان يشكل تهديدًا للسلام، بينما توجد هناك محاولة في مشروع القرار الجديد لإثبات العكس. وخلص إلى أن مثل هذا الموقف لا يمكن أن يؤدي إلا إلى زيادة تدهور المناخ السياسي داخل المجلس وخارجه.(٢١٣)

وبالنسبة لمشروع القرار الأسترالي، أكد المندوب السوفيتي أنه لا يختلف في جوهره عن مشروع قرار الولايات المتحدة، وينطوي على استخدام المادة ٤٠ من الميثاق على الرغم من أن المجلس لم يقرر وجود تهديد للسلام، كما أنه اقترح التعيين لمراقبي الحدود الذي يتعارض مع سيادة الدول المعنية.(٢١٤)

كما انتقد مندوب ألبانيا موقف الولايات المتحدة، موضحًا أنه على الرغم مما هو معروف عامة من تدخلها في الشئون الداخلية لليونان، فهناك محاولة لإثبات أن جيران الأخيرة الشماليين هم المسئولون عن الوضع القائم بها، وأعرب عن عدم قبول بلاده للمقترحات المقدمة من أستراليا والولايات المتحدة؛ وذلك لعدم وجود حالة يمكن أن تبرر اعتماد أية تدابير بموجب الفصل السابع من الميثاق.(٢١٥)

أما مندوب يوجسلافيا، فقد كشف في مداخلته عن أن الغرض من المشروعين المذكورين هو ممارسة الضغط على المجلس، وعلى البلدان المعنية خصوصًا، ونبه إلى ما بدأ يشاع من أن المجلس إذا لم يعتمد ما هو مقترح، ستحال المسألة إلى الجمعية العامة، وفي ذلك تجاوز لمجلس الأمن، أو ستتخذ تدابير بموجب المادة ٥١ من الميثاق(٢١٦) التي تستبعد مجلس

الأمن والجمعية العامة كذلك، مؤكدًا أن هذا العمل الانفرادي من شأنه أن يقوض سلطة الأمم المتحدة.(٢١٧)

ومثل من سبقوه، انتقد مندوب بلغاريا استناد مشروع قرار الولايات المتحدة إلى الفصل السابع من الميثاق، رغم أن المجلس لم يقرر ما إذا كان هناك سبب قانوني لتطبيق هذا الفصل، مشيرًا إلى أن الحقائق التي قدمتها لجنة التحقيق أو اللجنة الفرعية، لا يمكن أن تبرر مثل ذلك الاستنتاج. وأعرب عن دهشته من تحديد وفد الولايات المتحدة في مشروع قرار بلاده الحالي لثلاث دول بأنها مذنبة، بينما كان ادعاؤه من قبل تجنبه لإلقاء اللوم على أي من أطراف النزاع.(٢١٨)

وكان لمندوب بولندا كذلك رأيه الذي أعلن من خلاله عن عدم قبوله لمشروع القرار الأسترالي كلية، مبينًا أنه خلال عدة أشهر من المناقشة لم يحاول من قبل أي عضو بالمجلس تحديد الوضع في البلقان باعتباره تهديدًا للسلام، كما ذهب، فيما يتعلق بمشروع قرار الولايات المتحدة، إلى أنه قد شجع السياسة غير الديمقراطية للحكومة اليونانية، التي لم تهتم بصون السلام أو إعادة إعمار بلدها، بينما تلتمس التدخل العسكري الأجنبي من أجل الحفاظ على وجودها في السلطة.(٢١٩)

وعلى أية حال، فإن مشروع القرار الأسترالي بصيغته المعدلة من قِبل مندوب الولايات المتحدة، ومشروع قرار الولايات المتحدة هو الآخر، حينما طُرحا للتصويت بالجلسة رقم ١٨٨ في ١٩ أغسطس ١٩٤٧، حصل كل منهما على تسعة أصوات لصالحه، بينما عارض اثنان (بولندا والاتحاد السوفيتي)، ومع ذلك لم يعتمد المجلس أيًا من المشروعين، لاستخدام الاتحاد السوفيتي "حق النقض" بشأن كل منهما.(٢٢٠)

وكان من نتيجة هذا، أن أعلن رئيس المجلس أنه لن تعقد بعد ذلك أية اجتماعات حول الموضوع دون طلب من أي عضو بالمجلس، معتبرًا أن

جميع أسس التحقيق لا تزال سارية، وأن لجنة التحقيق ولجنتها الفرعية سيواصلان العمل إلى أن يتخذ المجلس قرارًا جديدًا.(٢٢١)

ولم يمر أكثر من عشرين يومًا حتى تقدم مندوب الولايات المتحدة بخطاب مؤرخ في ١١ سبتمبر ١٩٤٧ يطلب فيه إدراج المسألة اليونانية بجدول الأعمال المؤقت للجلسة المقبلة لمجلس الأمن، ووفقًا لهذا، جاء جدول أعمال الجلسة رقم ٢٠٢ في ١٥ سبتمبر ١٩٤٧ متضمنًا لما هو مطلوب. وفي تلك الجلسة، أشار المندوب الأمريكي إلى ما كان قد تم من إدراج المسألة اليونانية بجدول أعمال الجمعية العامة(٢٢٢)، مطالبًا بمساعدة الجمعية والسماح لها بالنظر في الموضوع بشكل كامل، وذلك بتقديم طلب مناسب إليها بهذا الشأن وفقًا للمادة ١٢ من الميثاق، ولفت إلى سماح هذا الإجراء للجنة الفرعية بالعمل في المنطقة المعنية دون انقطاع. وتقدم المندوب، تحقيقًا لطلبه، بمشروع قرار يتضمن مطالبة المجلس للجمعية العامة بالنظر في النزاع بين اليونان من ناحية، وألبانيا ويوجسلافيا وبلغاريا من ناحية أخرى، وعمل أية توصيات بشأن ذلك النزاع حسبما يبدو مناسبًا وفقًا للظروف، وتكليف الأمين العام بوضع جميع السجلات والوثائق الخاصة بالمسألة تحت تصرف الجمعية العامة.(٢٢٣) ويلاحظ أن ذلك كان قد طُلب سلفًا عبر برقية من الخارجية الأمريكية إلى المندوب الأمريكي القيام به.(٢٢٤)

وسرعان ما دار الخلاف حول ما هو مطلوب، إذ رأى مندوب يوجسلافيا أن اعتماد المجلس للاقتراح المطروح سيضر بدور مجلس الأمن في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، بينما ذهب المندوب الأسترالي إلى أن الأمر يقتصر على ناحية إجرائية بسيطة، متمثلة في منح الجمعية العامة حرية كاملة في مناقشة المسألة، وسيظل النزاع قيد النظر بالمجلس، كما أن اللجنة الفرعية ستواصل عملها. وسار في ذلك مع مندوب أستراليا مندوبون آخرون، كمندوب البرازيل الذي ارتأى أن الاقتراح لن يؤثر على المسئولية الأساسية لمجلس الأمن، وينبغي اعتبار ما هو مطلوب إجرائيًا بحتًا، كما لم ير مندوب فرنسا

أي تناقض في حقيقة أن الجمعية العامة ومجلس الأمن سينظران في المسألة في وقت واحد، مضيفًا أنه قد ينتج عن هذا الإجراء تنسيق أوثق في عمل الجهازين، كما أن الجمعية العامة، إذا دعت الحاجة إلى اتخاذ إجراء من جانب المجلس، ستعلق انعقادها بشأن المسألة. وتوالت في مقابل ذلك أصوات أخرى مثل مندوبي بلغاريا وألبانيا، وكذلك مندوب بولندا الذي ذهب إلى أن الاقتراح يجبر المجلس على التخلي عن مسئولياته بشأن المسألة موضع النظر، ونبه إلى أن المسألة جوهرية؛ لأنها تنطوي على اختصاص جهازين للأمم المتحدة.(٢٢٥)

وكان مندوب الاتحاد السوفيتي، الذي كان يتقلد حينذاك رئاسة المجلس، قد وصف الاقتراح بالجوهري، وأوضح، بصفته مندوبًا للاتحاد السوفيتي، أن المجلس لم يتمكن من التوصل إلى حل بشأن المسألة بسبب التدخل من جانب دول معينة في الشئون الداخلية لليونان، كما أن إزالة المسألة من جدول أعمال المجلس، سيكون بمثابة اعتراف بعدم تمكنه من حلها. وخلص إلى أن المسألة يمكن حلها، إذا استرشد جميع الأعضاء في أعمالهم بمصالح الأمم المتحدة ككل.(٢٢٦)

وبطبيعة الحال، لم يكن لكل ذلك صدى لدى المندوب الأمريكي، حيث أكد أن اختصاص المجلس وسلطته لن يتأثرا إذا طُلب من الجمعية العامة التعاون في حل المشكلة.(٢٢٧)

وعلى أي حال، فقد طُرح الموضوع للتصويت، وكانت النتيجة تأييد تسعة أعضاء للاقتراح، وتصويت اثنين ضده (بولندا والاتحاد السوفيتي). ولما كان رئيس المجلس – مندوب الاتحاد السوفيتي– يراه على أنه مسألة جوهرية، فقد أعلن رفض المجلس له؛ وذلك للتصويت ضده من جانب أحد الأعضاء الدائمين(٢٢٨). بيد أن مندوب الولايات المتحدة أبدى اعتراضه على حكم الرئيس– بأن الاقتراح مسألة جوهرية وليس إجرائية– وطلب عرض المسألة على المجلس لإصدار قرار، فما كان من الرئيس إلا أن قام بالعرض على

المجلس للتصويت على ما إذا كان اقتراح الولايات المتحدة مسألة إجرائية، فكانت النتيجة أن أيد تسعة أعضاء، بينما كان اثنان ضد اعتبارها إجرائية (بولندا والاتحاد السوفيتي)، ومن ثم صرح الرئيس برفض الاقتراح؛ لأن أحد الأعضاء الدائمين قد صوت ضده.(٢٢٩)

وعلى إثر ذلك، تحدث مندوب الولايات المتحدة، مشيرًا إلى أن الرئيس له في إطار حقه التقني أن يقرر أن المسألة ليست إجرائية، لكنه- المندوب الأمريكي- مع ذلك يعترض على استخدام مندوب الاتحاد السوفيتي لسلطته في هذه الحالة. وقام بتقديم مشروع قرار كان، كما أوضح، إجرائيًا بحتًا، لكنه استلزم إنهاء اللجنة الفرعية للجنة التحقيق، وتضمن المشروع قرار المجلس باستبعاد مسألة النزاع بين اليونان من ناحية، وألبانيا ويوجسلافيا وبلغاريا من ناحية أخرى، من قائمة المسائل التي هي قيد نظر المجلس، وتكليف الأمين العام بوضع جميع السجلات والوثائق في القضية تحت تصرف الجمعية العامة.(٢٣٠)

وقد حصل ذلك المشروع الجديد للولايات المتحدة حين طرحه للتصويت على تأييد تسعة أصوات، بينما صوت ضده اثنان (بولندا والاتحاد السوفيتي). وعليه، كان التصريح من جانب الرئيس بأن القرار بذلك قد تم اعتماده، وأن المسألة اليونانية، بناء عليه، قد رُفعت من جدول أعمال مجلس الأمن.(٢٣١) لتبدأ بذلك القوتان المتنافستان، ومع كل منها من يدور في فلكها بشكل أو بآخر من دول- جولة جديدة من الصراع البارد على أرض رواق آخر مختلف عن مجلس الأمن بحكم تشكيله وقواعد الميثاق المنظمة لعمله، وهو الجمعية العامة للأمم المتحدة.

الجمعية العامة .. والطريق إلى الحل

خلال تناول مجلس الأمن للمسألة اليونانية كما مر بنا، كان هناك بعض أصداء لها بشكل أو بآخر داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك أثناء الجلسات العامة التي بدأت بها الجمعية دورتها العادية الأولى عام ١٩٤٦،

خاصة الشطر الثاني من تلك الدورة حين عُقد بضواحي نيويورك في الفترة (١٩٤٦/١٠/٢٣- ١٩٤٦/١٢/١٥)، حيث انتقد بعض مندوبي دول الكتلة الغربية لجوء الاتحاد السوفيتي إلى "حق النقض"، وكان في مقدمتهم مندوب بريطانيا الذي سجل ضمن ما ذكر قوله: "يريد الزملاء السوفييتيون أن يقوم مجلس الأمن بمهام عظيمة، ثم تجري تصرفاتهم في الوقت ذاته بما يؤدي إلى تعجيز المجلس عن أداء أية مهمة".[٢٣٢] وكان لبعض مندوبي دول الكتلة الشيوعية ردودهم وملاحظاتهم التي تركز أغلبها حول وجود قوات أجنبية في اليونان وتدخلها في الشئون الداخلية دون رغبة حقيقية من الشعب اليوناني.[٢٣٣]

ومع بدء الجمعية العامة لأعمالها بدورتها العادية الثانية (١٩٤٧/٩/١٦- ١٩٤٧/١١/٢٩)، أخذت في نظر المسألة بشكل رسمي، حيث كان مجلس الأمن، كما اتضح سلفًا، قد قرر في ١٥ سبتمبر ١٩٤٧ استبعادها من جدول أعماله. وكانت البداية أثناء المناقشة العامة الافتتاحية التي تناولت الوضع الدولي، إذ أشار مندوب الولايات المتحدة خلال كلمة بلاده إلى أهمية إدراج مسألة التهديدات التي توجه إلى استقلال اليونان السياسي وسلامة أراضيها بجدول أعمال الجمعية العامة، وذلك، حسبما ذهب، للخروج من دائرة الأزمات السياسية والاقتصادية التي لا تفتأ تتفاقم، لافتًا إلى عجز مجلس الأمن عن الوصول إلى حل بشأن تلك المسألة، بعد أن أثبتت لجنة التحقيق التي كان المجلس قد شكلها، قيام كل من يوجسلافيا وألبانيا وبلغاريا بتقديم المساعدة للثوار اليونانيين، وهو ما يخالف القانون الدولي بوضوح، ومع ذلك استخدم الاتحاد السوفيتي "حق النقض" لعرقلة جهود المجلس لحل المشكلة، ومن ثم، فإنه يجدر بالأمم المتحدة ألا تقف مكتوفة الأيدي إزاء التهديد الذي تتعرض له اليونان.[٢٣٤]

وفي كلمة اليونان، بدأ مندوبها بالتنبيه إلى ما يحدث في الوقت الذي تجري فيه تلك المناقشة العامة بالجمعية، من مواصلة كل من ألبانيا وبلغاريا

ويوجسلافيا إرسال الأسلحة والذخائر عبر الحدود اليونانية إلى ثوار يعملون على هدم الاستقلال السياسي لليونان، ويهددون سلامة أراضيها، مسجلًا أن المسألة اليونانية إنما تُعد "أوضح مثل لعجز مجلس الأمن عن القيام بالمهمة التي عُهد بها إليه".(٢٣٥)

ومضى المندوب في سرد ملخص لمسألة بلاده أمام الجمعية، فأشار إلى ما حدث إبان احتلالها من جانب قوات المحور وأتباعه من البلغاريين والألبانيين، من تكوين قوات داخلية لمقاومة ذلك الاحتلال، وما جرى من تمكن بعض القيادات الشيوعية من الاندماج في قوات المقاومة، بل والسيطرة عليها، ومحاولة تلك القيادات، بعد انسحاب جيوش المحور، إسقاط الحكومة اليونانية عنوة. ومنذئذ لا يتوقف جيران اليونان الشماليون عن معاونة تلك الحركة، والترحيب بلجوء الثوار الهاربين إليهم، وتدريبهم وتزويدهم بالفنون العسكرية، فضلًا عن الأسلحة والذخائر. وتطرق لانتخابات عام ١٩٤٦ التي جرت تحت إشراف المراقبين الأجانب بناء على طلب اليونان للتأكد من نزاهتها- وهو ما يخالف الحقيقة، حيث كانت الولايات المتحدة كما مر بنا من كان وراء ذلك بالتنسيق مع بريطانيا- ورفض الاتحاد السوفيتي الدعوة للمشاركة في هذه المراقبة، وإضراب الشيوعيين عن الاشتراك في الانتخابات، وشكوى اليونان إلى مجلس الأمن، الذي شكل بدوره لجنة للتحقيق، رأى ثمانية من أعضائها، فيما انتهوا إليه من تقرير، إدانة يوجسلافيا وألبانيا وبلغاريا، كما رأت اللجنة بأغلبية تسعة من أعضائها، أن توصي مجلس الأمن بإقامة لجنة شبه دائمة تراقب الحالة، وتتوسط بين اليونان وجاراتها لإقامة علاقات حسن الجوار فيما بينها .. إلخ، ومحاولة مجلس الأمن إصدار قراراته في النزاع دون جدوى؛ بسبب لجوء الاتحاد السوفيتي إلى "حق النقض". (٢٣٦)

وأضاف مندوب اليونان أن معاونة الجيران الشماليين للثوار تعد مخالفة خطيرة للقانون الدولي، مؤكدًا في الوقت ذاته أن مساعدة كل من الولايات المتحدة وبريطانيا لبلاده، لا تعتبر تدخلًا من قبلهما في شئونها الداخلية، حيث

إن الحكومة اليونانية الممثلة لأغلبية اليونانيين هي من طلبت هذه المساعدة؛ لصون استقلال اليونان وتعمير أراضيها. وانتهى إلى أن اليونان ليست ميدانًا لتطاحن الدول الكبرى، وإنما هي بلد يريد العيش مستقلًا، ولا يقبل بأن يصبح رغم إرادته دكتاتورية شيوعية، طالبًا من الدول الأعضاء بالهيئة عمل ما يفرضه عليها الميثاق لاستقرار السلم في بلاده.(٢٣٧)

أما مندوب بريطانيا، فقد وجه في كلمته، فيما يخص المسألة اليونانية، سهام نقده للاتحاد السوفيتي؛ لاستخدامه "حق النقض"، ومن ثم عجز مجلس الأمن عن الانتهاء إلى حل للمسألة، مشيرًا إلى أن ذلك هو ما ألجأ الولايات المتحدة إلى طلب إدراجها بجدول أعمال الجمعية العامة، وأعرب عن دهشته من شكوى مندوب الاتحاد السوفيتي فيشنسكي في كلمته من قلة استعداد الولايات المتحدة للتعاون الدولي، مبينًا أنه – فيشنسكي– ينسى أن زميله جروميكو هو الذي حال دون ذلك التعاون بالتجائه إلى "حق النقض" أكثر من عشرين مرة في مجلس الأمن. كما كانت دهشته كذلك من وصف المندوب السوفيتي لليونان بأنها خطر يهدد جاراتها، بل يهدد الاتحاد السوفيتي نفسه، متسائلًا: "كيف يفوتنا أن قوات اليونان كلها لا تذكر، إذا هي قيست بجزء بسيط من قوات جاراتها؟".(٢٣٨)

وكان لمندوب فرنسا رأيه الذي أبداه معربًا فيه عن تقدير بلاده لخطورة الموقف، وأن فرنسا تعتزم الاشتراك في بحث المسألة، وأنها ترى مبدئيًا تشكيل لجنة أو هيئة تقوم بالتحقيق محليًا، تمهيدًا للتقدم بتوصيات للحل.(٢٣٩)

وعلى الجانب الآخر، تصاعد الهجوم بشدة ضد الدول الغربية وموقفها من المسألة، فها هو ذا مندوب بولندا يعرب عن عدم دعم بلاده لحكومة لا تحظى بتأييد الأغلبية الساحقة في اليونان، بل الشعب كله، مشيرًا إلى أن أية محاولة لإلقاء مسئولية الحرب الأهلية في اليونان على ألبانيا وبلغاريا ويوجسلافيا لن تؤدي إلى السلام، وألمح إلى أن وفد بلاده رفض في يناير وفبراير ١٩٤٦ طرح قضية أهداف الحكومة البريطانية ونواياها من إرسال قوات إلى اليونان،

ولكنه الآن صار مقتنعًا بأن وجود تلك القوات أصبح السبب في استمرار حالة الحرب الأهلية هناك؛ ولهذا السبب، فهو يؤكد أن الأمم المتحدة يجب أن تقف موقفًا يصون للشعب اليوناني حقه في تقرير مصيره، وأن تطلب انسحاب القوات الأجنبية من أراضيه، ووقف التدخل الأجنبي في شئونه، معربًا عن أن الأمة اليونانية، التي طالما كان لدى الشعب البولندي تعاطف عميق معها، قد رفضت بشكل قاطع الغزو الوحشي لموسوليني وهتلر، وأثبت التاريخ أنها قادرة على توجيه مسارها الخاص.(٢٤٠)

ومن جانبه، أخذ مندوب الاتحاد السوفيتي في توجيه انتقاداته اللاذعة لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا، وكان مما ركز عليه مسألة وجود قوات مسلحة أجنبية في أراضي دول أعضاء بهيئة الأمم المتحدة، وذكر ضمن الدول التي أشار إليها في هذا الشأن اليونان، موضحًا أن القوات الأجنبية هذه أداة للتدخل السياسي في الشئون الداخلية لتلك الدول، تجعل بعض أعضاء الأمم المتحدة في حالة خضوع لأعضاء آخرين، وهذا بطبيعة الحال مخالف للميثاق. وسجل في هذا الصدد قوله: "إذا أردنا أن تتوطد بين الدول الثقة المتبادلة والسلم المستقر، فمن الشروط الأساسية لهذا جلاء القوات الأجنبية فورًا من الأراضي المحتلة في البلاد المذكورة".(٢٤١) وبشأن ما كان قد جاء على لسان مندوب الولايات المتحدة عن تهديد استقلال اليونان، أوضح أن الاتهامات التي توجه إلى يوجسلافيا وألبانيا وبلغاريا إنما توجه جزافًا، مشيرًا إلى أن بحث أعمال لجنة التحقيق بحثًا دقيقًا ليثبت أن بها مبالغات، فضلًا عما يشوبها أيضًا من مغالطات.(٢٤٢)

وعلى نفس تلك الخطى سار مندوب يوجسلافيا فيما ألقى به على الوفود الحاضرة من خطاب، وأخذ يسوق العديد مما رآه حقائق من شأنها النيل من بريطانيا والولايات المتحدة، ومنها أن القوات البريطانية إنما دخلت اليونان بعد انهيار قوات هتلر، وبعد استعادة اليونان حريتها بفضل الجيش اليوناني ذاته، وأن القوات البريطانية لم تلتحم مطلقًا بالقوات الألمانية، وإنما حاربت الجيش

اليوناني الشعبي، وقد أطلقت المدافع البريطانية قذائفها على أثينا عند وصول تشرشل إلى اليونان على ظهر بارجة حربية، معتبرًا أن ذلك هو التدخل المسلح بمعناه الحقيقي. وفي ضوء ذلك، فإنه لا يبدو غريبًا قيام حكومة يونانية كلها ولاء لبريطانيا.(٢٤٣)

هذا وقد رد المندوب اليوجسلافي على ما جاء بكلمة مندوب الولايات المتحدة من أن تقرير لجنة التحقيق قد أثبت إدانة يوجسلافيا وألبانيا وبلغاريا، فأشار إلى أن تقرير اللجنة المذكورة ليس به في الحقيقة ما يثبت تلك الإدانة، فضلًا عن أن اللجنة نفسها قد أدت أعمالها على وجه لا يرتاح إليه الضمير، ولفت إلى ما قدمته الولايات المتحدة من مساعدات مالية لليونان بلغت قيمتها ٢٥٠ مليون دولار، مشترطة أن تكون لها الكلمة العليا في وجوه إنفاق هذا المبلغ، وصارت الولايات المتحدة تتدخل في كل شيء في اليونان، حتى إن الحكومة اليونانية القائمة حينذاك تشكلت، حسب رأيه، في السفارة الأمريكية بأثينا. وبشأن موقف الاتحاد السوفيتي من النزاع واستخدامه لحق "الفيتو" بمجلس الأمن، أوضح مندوب يوجسلافيا أن الولايات المتحدة كانت تريد استصدار قرار من المجلس لا يخرج عن كونه تفويضًا إليها بأن تفعل في اليونان ما تشاء، فحال الاتحاد السوفيتي بما له من "حق النقض" دون صدور هذا القرار المجحف، مضيفًا أن غرض الأغلبية التي نجحت في نقل النزاع إلى الجمعية العامة، هو الحصول من أغلبية الجمعية على تفويض مطلق يسمح بالتدخل الأمريكي في الشئون اليونانية، بل ليسمح بالتدخل المسلح هناك.(٢٤٤)

وفي النهاية، تقدم المندوب اليوجسلافي برأيه لحل المشكلة اليونانية، فأوضح أنه نتيجة لمناورة أمريكية تم إحالة المسألة إلى الجمعية العامة، لكنه يرى أن الحل الحقيقي في انسحاب القوات البريطانية وغيرها من قوات أخرى من اليونان، والسماح للشعب اليوناني بصنع قراراته بحرية وديمقراطية.(٢٤٥)

ويأتي مندوب أوكرانيا ليدلي بدلوه هو الآخر في ذات الاتجاه، فينتقد تدخل الدول الكبرى في صميم الشئون الداخلية لدول أخرى، وذكر ضمن ما ضرب من أمثلة على ذلك، تدخل بريطانيا في شئون اليونان بإبقاء قوات أجنبية فيها لتوطيد نظام فاشستي يأباه الشعب الذي لا يمكنه أن يرضى بضياع استقلاله، وتريد الولايات المتحدة أن تخلف بريطانيا في الدور الذي تقوم به هناك. وقد نوه بمسألة استخدام الاتحاد السوفيتي لـ "حق النقض" في مجلس الأمن، والتي كانت مثارًا لانتقاده من جانب الغرب، مشيرًا إلى أن هذا الإجراء لم يأته الاتحاد السوفيتي إلا ليحول دون صدور قرارات تخالف الميثاق في جوهره، وساق المسألة اليونانية كمثال للتدليل على ما يقول، فبين أن المساعدة التي تقدم لليونان ليس الغرض منها حاجة الأخيرة، وإنما السبب يعود إلى ما تشغله من مركز حربي ممتاز يؤدي إلى البحر الأسود، ومنه إلى قلب الاتحاد السوفيتي ذاته. وقد شُكلت لجنة لتحقيق حوادث حدود اليونان، فجاء تقريرها "نسيجًا من الخيال، يعظم الأباطيل ويصغر الحقائق"[٢٤٦]، وقد أردف ذلك متسائلًا: "لماذا يراد اليوم إخضاع الشعب اليوناني الباسل للتدخل الحربي الأجنبي؟ ولماذا يراد تسهيل استبدال الاحتلال الأمريكي بالاحتلال البريطاني هناك؟ ولماذا يراد تسليم اليونان إلى قوم يريدون تحويلها إلى مخزن أسلحة، وإلى نقطة لتركيز الهجوم؟ فلا عجب أن يتعقد الحل لمثل هذه المسألة!".[٢٤٧] واختتم الخطاب بالإشارة إلى أهمية الالتزام بشكل حقيقي بمبادئ الميثاق، إذا أريد لهيئة الأمم المتحدة النجاح.[٢٤٨]

ومن المهم بمكان الإشارة إلى ما سجله مندوب إحدى البلدان الصغيرة من موقف، وهو كميل شمعون مندوب لبنان، الذي عقد بعض المقارنات بين الموقف من اليونان وبلدان أخرى، والموقف من فلسطين[٢٤٩]، فأوضح أن مندوب الولايات المتحدة طلب من الجمعية النظر في الوسائل التي تكفل لليونان وكوريا استقلالهما، وهو ما تؤيد فيه الولايات المتحدة بالطبع، لكن يبقى السؤال: "لماذا تدافع عن استقلال اليونان وكوريا، ثم تؤيد في الوقت ذاته تقريرًا

يوصي بتمزيق دولة أخرى، هي فلسطين؟"[٢٥٠]، ثم أشار، في الإطار ذاته، إلى أن مندوب الولايات المتحدة قد هاجم بعض جيران اليونان؛ لمساعدتهم الثائرين على الحكومة اليونانية وتزويدهم بالأسلحة والذخائر، "فلماذا لا يتوسع مندوب الولايات المتحدة في هذا المبدأ، فيؤاخذ تلك الدول التي تنظم الهجرة غير المشروعة إلى فلسطين؟ لقد قالوا إن السلام وحدة لا تتجزأ، ونحن نقول أن العدل كذلك وحدة لا تتجزأ".[٢٥١] وجلي هنا كيف أراد مندوب لبنان الكشف عن كيل الولايات المتحدة بمكيالين، وأن مصالحها هي العامل الحاكم لمواقفها، وليس الحق والعدل والمساواة وما شابه من مبادئ دأبت على استخدامها دائمًا كغطاء لما تطالب به من أمور.

وعلى أية حال، ففي ٢٣ سبتمبر ١٩٤٧ قامت الجمعية العامة بإحالة مسألة "تهديد استقلال اليونان السياسي وسلامة أراضيها" إلى لجنتها الأولى – اللجنة السياسية – لبحثها وتقديم تقرير عنها[٢٥٢]، وقد شرعت اللجنة من جانبها في البحث في ٢٥ سبتمبر. وفي أولى جلساتها تلقت خطابًا من رئيس الجمعية يشير إلى رغبة حكومتي ألبانيا وبلغاريا – وهما غير أعضاء بالأمم المتحدة كما أُشير قبلًا – في أن تستمع اللجنة لمندوبين عنهما. ودارت المناقشة باللجنة حول هذا الأمر، فتحدث مندوب الولايات المتحدة معلنًا اشتراطه لقبول طلب الدولتين، وهو تعهدهما مقدمًا بقبول الالتزامات التي يفرضها ميثاق الأمم المتحدة لفض المنازعات بالطرق السلمية، وأيده في ذلك مندوبو كوبا، وبريطانيا، والسويد، وجمهورية الدومينيكان، والسلفادور، وفرنسا، وإيران، والصين. وقد نوه إلى أنه على الرغم من عدم وجود نص في الميثاق أو لائحة الجمعية بخصوص إجراءات دعوة دولة غير عضو بالأمم المتحدة للمشاركة في مناقشات الجمعية، فإن الأخيرة يجب أن تسترشد بروح المادتين ٣٢ و ٣٥ من الميثاق.[٢٥٣]

بيد أن مندوب الاتحاد السوفيتي كان له رأي آخر مختلف، حيث أكد على وجوب سماع مندوبي ألبانيا وبلغاريا بلا قيد ولا شرط، مبينًا ضرورة ذلك

للجنة، كي تبدي رأيها مستنيرة بملاحظات طرفي النزاع، وأعرب عن استنكاره لأن يطلب من دولتين غير عضوين في هيئة الأمم الارتباط مقدمًا بتنفيذ توصيات لا يُعلم بعد مدى خطورتها، مضيفًا أن مثل هذا التعهد لا يطلب من الدول الأعضاء ذاتها، فكيف يفرض على غير الأعضاء شروطًا أشد مما يتعين على الأعضاء، واعتبر لذلك أن هذا الموقف إنما يرقى إلى حد رفض السماح للدولتين المذكورتين بالاستماع إليهما.(٢٥٤) وقد أيد هذا الرأي مندوبو تشيكوسلوفاكيا، وأوكرانيا، ويوجسلافيا، وبيلوروسيا، وبولندا.(٢٥٥)

وانتهت اللجنة بشأن هذا الأمر إلى إقرارها، بأغلبية كبيرة، اقتراحًا تقدم به المندوب البلجيكي، يقضي بسؤال حكومتي ألبانيا وبلغاريا عما إذا كانتا على استعداد لقبول المبادئ والقواعد التي يفرضها الميثاق فيما يتعلق بحل المسألة اليونانية.(٢٥٦)

وفي ٢٧ سبتمبر تلقت اللجنة ردي الحكومتين، فأفادت الأولى بأنه مع قبولها مبادئ الميثاق، ترى أن لها حقًا مطلقًا في سماع اللجنة لمندوبيها، حتى تتبين الأمور جيدًا قبل إصدار اللجنة لقرارها، ولا يمكن لألبانيا أن تقبل تعليق حقها في تقديم تفسير ورفض مزاعم الأطراف المعارضة على أية شرط مهما كان. أما الحكومة البلغارية، فتضمن ردها أن سماع مندوبيها هو في مصلحة اللجنة ذاتها، وأن اللجنة هي التي يجب أن تلح في سماع مندوبي بلغاريا، لا أن تعتبر السماع منحة تعلق على شرط، مشيرة إلى عدم إمكان الجمعية العامة الوصول إلى حل للمشكلة التي أمامها بدون الاستماع للمدعى عليه بعد سماعها لمقدمي الشكوى. وقد دارت مناقشات موسعة باللجنة حول هذين الردين، وانتهى الأمر بالموافقة، انصياعًا لرأي الأغلبية، على مقترح لمندوب بلجيكا، خلاصته أنه في ضوء هاتين الإجابتين غير الشافيتين، فإن اللجنة تقرر سماع وفدي ألبانيا وبلغاريا، وعليهما أن يكونا تحت تصرفها للإجابة عن أية استفسارات تطلب منهما. وقد قبلت الدولتان ذلك، ومن ثم كان حضور مندوبيهما أمام اللجنة.(٢٥٧)

وجدير بالإشارة، قبل متابعة مناقشة المسألة باللجنة السياسية، أن الخلاف بين الكتلة الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا، والكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتي، كان على أشده منذ بداية انعقاد تلك الدورة للجمعية العامة، فهذا ما يبدو جليًا من المناقشات سالفة الذكر، وقد أكده محمد حسين هيكل، رئيس وفد مصر إلى الجمعية العامة حينذاك، في خطاب له بعد عودته إلى مصر، حيث أوضح أن المناخ كان مكفهرًا والجو عبوسًا، ولم يكن ذلك مقصورًا على أماكن اجتماعات مجلس الأمن والجمعية العامة، وإنما انتشر في أرجاء نيورك جميعها، واستطرد قائلًا: " وبدت آثاره واضحة في صحافتها، وضوحًا يبعث إلى النفس الريبة في مقدرة الجمعية العامة على التقدم خطوة في السبيل الذي أنشئت من أجله، سبيل صيانة السلام العالمي وتوطيد أركانه في شتى بقاع الأرض. فقد جعلت الصحف الأمريكية الكبرى في نيويورك تتحرش بالدولة السوفيتية تحرشًا ظاهرًا، وتتحدث في غير خفاء عن الحرب الذرية الواجب أن تقوم بين الولايات المتحدة وأنصارها الغربيين من جانب، وبين السوفييت وأنصارهم الشيوعيين من جانب آخر... وكان السوفييت أو ساستهم يحاربون هذه الحملة حربًا عنيفة، ويقولون إن سكوت حكومة الولايات المتحدة عليها لا يتفق في قليل ولا كثير مع المبادئ والأغراض التي وضع ميثاق سان فرنسسكو لتحقيقها، ثم تألفت الأمم المتحدة للسهر عليها ورد العادية عنها".(٢٥٨)

وعلى أية حال، فمع بداية تناول اللجنة السياسية للمسألة، كان أول من تحدث مندوب الولايات المتحدة، صاحبة الاقتراح بإدراج المسألة في جدول أعمال الجمعية، وقد بدأ ببيان غاية بلاده من اقتراحها هذا، وهو أن تعمل الجمعية على المحافظة على استقلال اليونان وسلامة أراضيها، ثم أخذ في بيان ما مرت به المسألة خلال نظرها بمجلس الأمن، وما انتهت إليه أغلبية لجنة التحقيق في تقريرها الذي ألقى باللوم بشكل أساسي على يوجسلافيا، وبدرجة أقل على كل من ألبانيا وبلغاريا، واستخدام الاتحاد السوفيتي لـ "حق

النقض" على الرغم من تأييد الأغلبية الكبرى من أعضاء المجلس للحلول المقترحة، وهو ما أدى في النهاية إلى استبعاد المسألة من المجلس.. وذهب إلى أن مندوبي الدول المختلفة بالجمعية بإمكانهم تكوين رأي واضح في الحوادث التي وقعت على الحدود الشمالية لليونان، على ضوء ما تضمنته تقارير اللجان المختلفة من حقائق وبيانات، وهي في رأي بلاده تدين يوجسلافيا وألبانيا وبلغاريا بأنها قد خرقت مبادئ القانون الدولي التي تحرم مساعدة العصابات الثائرة ضد الحكومات الشرعية.(٢٥٩)

واستطرد المندوب من بيانه هذا إلى شرح مشروع قرار تقدمت به الولايات المتحدة، يتضمن دعوة الجمعية العامة لجيران اليونان الشماليين إلى الكف عن مساعدة العصابات اليونانية، والتعاون مع اليونان على حل ما بينهم من خلافات بالطرق الودية، وأن تشكل لجنة خاصة، يكون من بين أعضائها الأعضاء الدائمون بمجلس الأمن، تكون مهمتها مراقبة الوضع، ومساعدة حكومات الدول الأربع- اليونان ويوجسلافيا وألبانيا وبلغاريا- على تنفيذ التوصيات السابقة، ولتلك اللجنة أن توصي بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة إن رأت ضرورة ذلك.(٢٦٠)

وقد شهدت الجلسة التالية، في ٢٦ سبتمبر ١٩٤٧، إدلاء مندوب يوجسلافيا برأي بلاده، فأعلن أن اتهامات الولايات المتحدة ليوجسلافيا وألبانيا وبلغاريا لا دليل حقيقيًا عليها، وأنه بوسع الوفد اليوجسلافي تقديم براهين قاطعة تهدم أسس التقرير الذي اعتمد عليه مندوب الولايات المتحدة. وذهب إلى أن مشكلة اليونان قد نشأت منذ سنوات طويلة، بيد أن الاضطرابات السياسية بها بدأت عقب دخول القوات البريطانية إلى أراضيها بعد تحريرها من الألمان بواسطة الجيوش اليونانية، حيث حاربت قوات بريطانيا قوات التحرير اليونانية، فكانت بذلك مسئولة منذ ديسمبر ١٩٤٤ عن دماء خمسة آلاف من المواطنين اليونانيين. وقد نشأ عن التدخل البريطاني نظام وثيق الصلة ببريطانيا، وصار

للسلطات البريطانية الهيمنة التامة على نظم البوليس والسجون في اليونان.(٢٦١)

وانتقل المندوب اليوجسلافي من ذلك إلى استعراض الأوضاع الداخلية التي عاني ولا يزال يعاني في ظلها الشعب اليوناني، فأورد إحصاءات خاصة بأعداد المودعين في السجون، ومحاكمة القلة منهم، بينما لا يزال الآلاف في انتظار المحاكمة، وأعداد القتلى، ومن تعرضوا لعمليات التعذيب .. كل ذلك قبل انتخابات مارس ١٩٤٦، التي أوضح أن تلك الأوضاع لأكبر دليل على أن هذه الانتخابات لم تكن لتعبر عن إرادة الشعب اليوناني، فجاءت بأغلبية مزيفة لحكومة أذاقت ذلك الشعب ويلات العذاب.(٢٦٢)

هذا، وقد أكد مندوب يوجسلافيا أن حلول الولايات المتحدة في اليونان محل بريطانيا لم يغير شيئًا من الأمر، مبينًا أن الحكومات اليونانية صارت تشكل في السفارة الأمريكية في أثينا، ولا تتوقف الولايات المتحدة عن ممارسة الضغوط من جانبها، وذلك حسب الصحافة اليونانية التي لا علاقة لها بأحزاب اليسار. وأوضح أن ما دعا الاتحاد السوفيتي إلى معارضة الاقتراحات التي طرحت بمجلس الأمن للحل، هو ما لوحظ من نوايا سيئة ضد الجيران الشماليين لليونان، كما كانت جميع تلك الاقتراحات ترمي إلى إبقاء الحالة الحاضرة في اليونان. أما الاقتراحات التي كانت تبغي حقًا تهدئة النفوس والأوضاع هناك، فقد كان نصيبها الرفض من جانب كل من بريطانيا والولايات المتحدة. ونوه في الختام بأن كل ما يحدث في اليونان يرمي إلى التمهيد لخطوات ضد جارات اليونان في الشمال يُشتم منها رائحة حرب جديدة، وتلك هي السياسة التي تطالب الولايات المتحدة الجمعية العامة بإقرارها.(٢٦٣)

وفي جلسة اللجنة في ٢٧ سبتمبر ١٩٤٧، تكلم مندوب الاتحاد السوفيتي، فأوضح أن المسألة اليونانية لا يمكن فهمها منفصلة عن الأوضاع القائمة باليونان منذ تحريرها، ذلك أن الآلاف من أبناء اليونان الوطنيين الذين حاربوا العدو كانوا يأملون في تنظيم شئونهم الداخلية على أساس ديمقراطي، لكن هذا

الأمل حالت دونه العناصر الرجعية التي تؤيدها قوات أجنبية. وألمح إلى انتخابات واستفتاء عام ١٩٤٦، وكيف أديا إلى مزيد من اضطهاد الوطنيين، الأمر الذي دفع بالآلاف من هؤلاء الوطنيين لمقاومة النظام الذي فرض على اليونان كرهًا، نتيجة للتدخل الأجنبي، وبين كيف أن المسئولين في اليونان حاولوا إلقاء تبعة الاضطرابات هناك، التي هي نتيجة حتمية لنظام الحكم القائم، على الجيران الشماليين لليونان، وقيام الاتحاد السوفيتي من جانبه بتوضيح هذا بمجلس الأمن، ومع ذلك اندفع عدد من أعضاء المجلس وراء أهوائهم السياسية التي ترمي إلى إبقاء النظام القائم في اليونان، واتهم هؤلاء المسئولين باليونان بأنهم يعيشون على أمل في وقوع الصدام بين الشرق والغرب، وقد اندفعوا في دعاية قوامها أن ذلك الصدام واقع حتمًا.(٢٦٤)

وفيما يتعلق بلجنة التحقيق وما انتهت إليه والموقف بشأنه في مجلس الأمن، أكد المندوب السوفيتي أن الذين يدافعون عن موقف اليونان إنما يعتمدون على أدلة ملفقة، بدلًا من الاعتماد على ما أثبتته الهيئات الديمقراطية، التي تمثل البلاد تمثيلًا صحيحًا، من إجرام بعض العناصر من الرجعيين وأعوان المحور، الذي كان يجب على مجلس الأمن بدوره أن ينتهي إليه، لكن موقف الولايات المتحدة جعل من غير الممكن التوصل إلى قرار من شأنه القضاء على الأسباب الحقيقية للوضع القائم.(٢٦٥)

واستطرد المندوب من ذلك إلى أن مسئولية الموقف الجاري في اليونان، كما يراها الاتحاد السوفيتي، إنما تقع على التدخل الأجنبي، وليس على الجيران الشماليين، لافتًا إلى أن الولايات المتحدة صارت تفعل هناك ما كانت القوات البريطانية تقوم به، حيث تتدخل في صميم الشئون الداخلية لليونان. وتطرق في هذا الصدد إلى إرسالها ١٨ ألفًا من الخبراء العسكريين الأمريكيين إلى اليونان حين كانت الحرب الأهلية قائمة، وما في ذلك من دليل واضح على انحيازها لأحد الأطراف، الأمر الذي يخالف مبادئ الميثاق، مؤكدًا على أنه ليس كما تدعي الولايات المتحدة مساعدة لليونان، وإنما هو في الواقع

عدوان عليها من الناحيتين السياسية والاقتصادية. وذهب المندوب إلى أن موقف الولايات المتحدة بشأن معالجة المسألة اليونانية، هو مناورة لتضليل الرأي العام العالمي في حقيقة الحال اليونانية.(٢٦٦)

وفي ختام كلمته، بين مندوب الاتحاد السوفيتي خطأ سياسة الولايات المتحدة في إدراج المسألة اليونانية للنظر أمام الجمعية العامة، حيث إنها بذلك تضر بالعلاقات بين الدول الصغرى والكبرى، كما أنها تنافي ما قامت عليه الأمم المتحدة من أسس في التعاون لأجل السلم، وذهب إلى أن بلاده ستبذل جهودها لحل المسألة اليونانية بالطريقة التي تحفظ الأمن والسلام العالميين، وأنها تتقدم من منطلق هذا إلى اللجنة السياسية بمشروع قرار يوصي بأن تضع اليونان حدًا لحوادث الحدود، وقيام علاقات دبلوماسية بينها وبين كل من ألبانيا وبلغاريا، وعودة علاقاتها الدبلوماسية مع يوجسلافيا إلى حالتها الطبيعية، واتفاق حكومات الدول الأربع على حل حوادث الحدود ومسألة اللاجئين بروح من التفاهم المتبادل، وأن تنهي الحكومة اليونانية أي تمييز بين المواطنين، وكل ما ينال من حقوق من هم من عناصر مقدونية أو ألبانية، وتلتزم الحكومات المعنية بتنفيذ هذا القرار في مدى ثلاثة أشهر، وتوصي الجمعية العامة بسحب القوات الأجنبية من تلك البلاد، وتشكيل لجنة خاصة لمراقبة المساعدة الاقتصادية لليونان، كي لا تستخدم لغير مصلحة الشعب اليوناني.(٢٦٧)

ولم تتوان الأطراف الأخرى عن الرد على هذا الكلام وتفنيده بكل ما تستطيع، وكان لمندوب اليونان السبق في ذلك، إذ أعلن بجلسة اللجنة المنعقدة في ٢٩ سبتمبر ١٩٤٧ عن تقديره لأعمال لجنة التحقيق، مشيرًا إلى أن بلاده تقيم دعواها على الحقائق التي سجلتها تلك اللجنة، وعلى النتائج التي وصلت إليها أغلبية أعضائها. وذهب، فيما يتعلق بما ذكره المندوب اليوجسلافي من أقوال الصحف المختلفة، إلى أن ذلك في الحقيقة برهان على كفالة الحريات العامة باليونان وحيوية النظم الديمقراطية بها، ونفى كل ما وجه من اتهامات

لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا، مؤكدًا أنهما لا تمارسان أية ضغوط على بلاده، وأن الضغط الوحيد عليها يأتيها من الشمال. وأخذ يبين متى جاءت القوات البريطانية إلى اليونان، وأن ذلك لم يكن إلا بناء على طلب يوناني في كل مرة جاءت فيها تلك القوات، وأنها قد خُفضت إلى حد كبير، وما تبقى منها، كان بناء على رغبة حكومة اليونان، حتى لا تقع البلاد فريسة لأية ضغوط خارجية. كما أشار، بالنسبة للمساعدات الأمريكية، إلى أن الغرض منها هو تعمير ما خربته الحرب في اليونان، وأن أية معارضة لها لا يكون هدفها إلا تعويق هذا التعمير. هذا وقد نفى صحة اتهام اليونان بعملها على التفرقة بين الشرق والغرب، مؤكدًا أن ذلك الكلام ليس له أي أساس من المنطق، وأن أي صدام ستكون اليونان في مقدمة ضحاياه. وتكلم عن مسئولية جيران اليونان عن إمداد العصابات بالأسلحة، وما في ذلك من خرق صريح لمبادئ القانون الدولي، والتزامات الميثاق. وقد لفت إلى أن هناك ربع مليون فرد هاجروا من قراهم ومزارعهم إلى المدن، فرارًا مما يتعرضون له من اضطهاد، وناشد في النهاية الأمم المتحدة سرعة العمل من أجل تخفيف معاناة اليونانيين،[٢٦٨] معربًا عن أمله في تطبيق مبادئ الميثاق لحل مشكلة بلاده، التي ذهب إلى أنها تتطلع إلى فترة أخرى من التعاون في جنوب شرق أوروبا لصالح الأمم المتحدة والسلام العالمي.[٢٦٩]

ومن جانبه نفى مندوب بريطانيا كل ما وُجه إلى بلاده من اتهامات، وكان مما نوه إليه أن القوات البريطانية قد اشتبكت في اليونان مع قوات المحور وحاربتها بالفعل، على عكس ما يذهب إليه مندوب يوجسلافيا، كما أوضح أن تلك القوات دخلت اليونان بناء على دعوة من حكومة اليونان وقتها، وقد أقرت وجودها جميع الحكومات الشرعية التي توالت على الحكم. وأكد في النهاية أن بريطانيا ليس لها أية أهداف في اليونان سوى إنهاء النزاع القائم الذي يهدد السلام العالمي، معربًا عن اعتقاده بأن هذا نفسه هو هدف الولايات المتحدة.[٢٧٠]

أما مندوب الولايات المتحدة، فقد أكد ما ذهب إليه المندوب البريطاني، نافيًا أن يكون لبلاده بالفعل أية مصالح خاصة وراء مساعدتها لليونان. وردًا على ما دأب عليه الاتحاد السوفيتي وأتباعه من نقد لما انتهت إليه لجنة التحقيق، أشار المندوب إلى أن تقرير تلك اللجنة وضعه أفراد مسئولون، وقبله تسعة من أعضاء مجلس الأمن، ومن ثم لا معنى لكل ما تُرمى به تلك الأغلبية.(٢٧١)

وفي تلك الأثناء، جاءت مداخلة مندوب فرنسا، التي اتسمت إلى حد ما بالحيدة، وقد نوه في البداية بخطورة المسألة اليونانية، والمتاعب التي عانتها اليونان منذ تحريرها، سواء في حروبها الأهلية، أو في الحوادث التي لا تزال تثار على الحدود، مشيرًا إلى ضرورة العمل من جانب الأمم المتحدة للوصول إلى حل للأزمة، وإنهاء حرب قد تتسع دائرتها، خاصة بعد أن فشل مجلس الأمن. وتطرق إلى موقف المندوب الفرنسي بلجنة التحقيق، الذي لم يتقيد فيه بالنتائج التي ذهبت إليها أغلبية اللجنة، على اعتبار ما ارتآه حينذاك من أن مهمة اللجنة هي تسجيل الحقائق، ثم تدع بعد ذلك للمجلس أن يستنتج منها ما يراه، فضلًا عن أن اللجنة لم تكن في مركز يمكنها من تقدير المسئوليات أو الوصول إلى قرارات سياسية.(٢٧٢)

ودلف المندوب من ذلك إلى عرض رؤية بلاده للحل، والتي قامت على أن أصل المشكلة في اليونان هي اليونان نفسها، ومتاعبها موجودة بشكل خاص على حدودها الشمالية، حيث تستطيع العصابات الانتقال إلى حيث شاءت، ومن ثم يكون بإمكان تلك العصابات تحقيق أغراضها من مناوأة السلطة في اليونان. وذهب إلى أنه إن كان لا يفترض مساعدة حكومات ألبانيا ويوجسلافيا وبلغاريا لتلك العصابات، فإن ما لا شك فيه أنها لم تقم بواجبها في حراسة حدودها، مضيفًا أنه ليس معنى ما تراه تلك الحكومات مبررًا لموقفها، وهو عدم ديمقراطية الحكومة اليونانية، أن يكون لها حق التدخل في مسائل هي من صميم الشئون الداخلية لليونان. ونبه إلى ضرورة ألا يتأخر الحل، واقترح

تعديلًا على مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة كي يجد قبولًا لدى جميع صادقي النية، فلا يسجل به النتائج التي انتهت إليها أغلبية لجنة التحقيق التي كان قد شكلها مجلس الأمن، ويكتفى بتغيير فقرتيه الثالثة والرابعة بحيث تكون الصياغة "من حيث إن لجنة التحقيق، التي بعثها مجلس الأمن، قد وجدت أغلبيتها أن ألبانيا وبلغاريا ويوجسلافيا قدمت مساعدات إلى العناصر التي تحارب حكومة اليونان، فإنها تطلب إلى ألبانيا وبلغاريا ويوجسلافيا ألا تعمل شيئًا قد تكون فيه مساعدة ومعاونة لتلك العناصر".[٢٧٣] وقد رجا المندوب من الجميع قبول هذا التعديل، منوهًا بعدم مساسه كرامة أحد، فضلًا عن تهيئته المناخ لقرار يحظى بقبول طرفي النزاع.[٢٧٤]

بيد أن ما أدلى به المندوب الفرنسي لم يكن له أي صدى لدى أحد، وبخاصة الأطراف الرئيسة في كلا الجانبين، فالجميع متمسك بقناعاته السالفة، وبالتالي أساليبه في الزب عن نفسه ضد خصومه، فها هو ذا مندوب بلغاريا يشير إلى أن أيًا من الاتهامات التي وجهت لبلاده لا يوجد عليه أي دليل[٢٧٥]، نافيًا قيام بلاده بتقديم أية مساعدات مالية للثوار اليونانيين، أو إمدادهم بالأسلحة، وكذلك وجود فرق بلغارية تحارب في صفوف هؤلاء الثوار. وفيما يتعلق بمسألة مرور العصابات عبر الحدود، أوضح أنه اتهام قام على شهادات لأحداث أو مجهولين، مؤكدًا أن بلغاريا إذا كانت قد بذلت أية مساعدة، فإنها لا تزيد على إباحتها لبعض اليونانيين حق الالتجاء إلى أراضيها هربًا من الاضطهاد، وليس في هذا خرق للقانون الدولي، بل إن ذلك القانون ليحتم ما تم بالنسبة للاجئين السياسيين. واستطرد من ذلك إلى اتهامه للولايات المتحدة بأنها باقتراحها تشكيل لجنة دائمة للحدود، إنما تمهد لاستمرار التدخل من جانبها في شئون اليونان، حتى تنفذ سياستها الرامية إلى التوغل في البلقان والشرق الأدنى.[٢٧٦] وفي نهاية كلمته، جاء تأكيده على أن بلاده لا تضمر أي عداء تجاه اليونان، فهي – بلغاريا– منذ تحريرها قد أوقفت كل طاقاتها من أجل إعادة بناء البلاد وتنمية مواردها التي من شأنها العمل على

رفع مستوى المعيشة، مضيفًا أن المسألة اليونانية من الممكن حلها بشكل مرض إذا ما رفضت اللجنة السياسية أية فكرة من شأنها التفرقة في المعاملة بين البلدان المعنية، والامتناع عن تشكيل لجنة خاصة كما في الاقتراح المقدم من مندوب الولايات المتحدة، وقد بين أن الاتفاق على تسوية الحوادث الحدودية، واستئناف العلاقات الدبلوماسية مع حكومة يونانية ممثلة بشكل حقيقي لغالبية الشعب اليوناني، يعد شروطًا أساسية لحل المشكلة وإقامة سلام دائم في البلقان.(٢٧٧)

وعلى النحو ذاته، جاءت الكلمة التي أدلى بها مندوب ألبانيا، حيث أرجع أسباب حوادث الحدود إلى الحكومة اليونانية، التي اتهمها بانتهاج سياسة توسع عدائية تجاه جيرانها، ومنهم ألبانيا، ونفى ادعاءات المندوب الأمريكي بوجود معسكر في روبيج بشمال ألبانيا للاجئين اليونانيين، وأن هناك تدريبًا عسكريًا يجرى لهم، مشيرًا إلى الاستناد في ذلك على أقوال متناقضة أدلى بها شهود يونانيون نعتهم بالإجرام. وأوضح أن حكومة بلاده عام ١٩٤٥ قد أمدت ٣٠٠ من لاجئي اليونان بالغذاء والكساء، وأن المعسكر الذي أعد لهم قد أغلق قبل وقوع الحوادث التي تتهم اليونان ألبانيا بإثارتها. وفضلًا عن تنديد المندوب بسياسة التوسع العدائية من جانب اليونان إزاء أراضي ألبانيا، فقد انتقد كذلك التدخل في الشئون الداخلية لبلاده من خلال حملات الصحف التي تشنها اليونان ضد الديمقراطية الألبانية، وتحريض بعض الألبانيين ضد حكومتهم، واستخدام جماعات من الجواسيس. ونبه إلى مساندة بريطانيا لتلك السياسة، مدللًا على ذلك ببعض القرائن التي ساقها، وكان منها زيارة ملك اليونان للحدود الألبانية بصحبة رئيس البعثة العسكرية البريطانية في اليونان. كما لفت إلى مشكلة الأقليات الألبانية المضطهدة في الأراضي اليونانية، مبينًا أن جميع الأدلة الخاصة بهذا الأمر تحمل حكومة اليونان مسئولية قتل ٢٥٠٠ ألباني في شمال اليونان.(٢٧٨)

من ناحية أخرى، ذهب المندوب إلى أن إثارة المسألة اليونانية في الأمم المتحدة دائمًا ما يصحبها زيادة في الاستفزاز من جانب اليونان، وفي الاتهامات التي توجه لجيرانها، مرتئيًا أن الهدف من ذلك هو تبرير تشكيل لجنة دائمة كالتي تقترحها الولايات المتحدة في مشروع القرار الذي تقدمت به، وكذلك تبرير وجود قوات أجنبية في اليونان، هذا إلى جانب استمرار حكم الإرهاب هناك، وحالة الحرب ضد بلاده. واختتم كلمته بالإشارة إلى رغبة ألبانيا في العيش في سلام، ورجاء الشعب الألباني في أن يتحرر اليونانيون ليتفرغوا لتعمير بلادهم.(٢٧٩)

وكان لمندوب أوكرانيا كلمته التي عكست دعم بلاده بقوة لجيران اليونان الشماليين، فتحدث عن كيف أن مشروع القرار الذي تقدمت به الولايات المتحدة لا يتفق والحقيقة ولا يساير المنطق، وأنها تتجاهل أن التدخل القائم في شئون اليونان، سواء من جانب بريطانيا أو من جانبها، يتعارض بوضوح مع الميثاق، وأن جيران اليونان بلاد محبة للسلام وليست لها أية أطماع في أراضي الغير، ومن ثم بطلان ما يوجه إليها من اتهامات، والتي ذهبت فيها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، كما جاء في كلمات مندوبيهما، إلى أبعد مما جاء بتقرير لجنة التحقيق التي شكلها مجلس الأمن، وأورد بعض الأمثلة الدالة على ذلك. كما أشار إلى أن مؤيدي كل من الولايات المتحدة وبريطانيا يستندون إلى شهادة شهود موالين للسلطات في اليونان، وهم بين مجرم حرب سابق، أو مجرم عادي، أو من جاءت شهادته إما لترغيب أو تهديد. وذهب، فيما يخص دعوى الولايات المتحدة أن موقفها في اليونان إنما هو لضمان السلم في البلقان، إلى أن كثيرًا من الأعمال العدائية كانت تحاط بمثل تلك الدعاوى الطيبة، مؤكدًا أن الولايات المتحدة في الحقيقة تهدف بإنشاء اللجنة الدائمة المقترحة في مشروع قرارها إلى صرف الأنظار عن تدخلها في شئون اليونان، وعن تطلعها إلى مد نفوذها في البحر المتوسط بتصريح من الأمم المتحدة نفسها. وانتهى إلى إعلان تأييده للاقتراح المقدم من الاتحاد السوفيتي،

مبينًا أن البلقان لن يشهد استقرارًا ما لم تُسحب على الفور القوات الأجنبية الموجودة في اليونان، وما لم تقم هناك ديمقراطية حقيقية بعيدًا عن أي تدخل أجنبي.(٢٨٠)

وفي وسط هذا المناخ، وفي يوم ٤ أكتوبر ١٩٤٧، كانت الكلمة التي أدلى بها مندوب مصر، وقد لفت في البداية إلى ما توليه بلاده من اهتمام خاص بتطور الوضع في اليونان، ذاكرًا أسبابًا عديدة لذلك، منها، فضلًا عما يربط بين شعبي البلدين من أواصر صداقة تعود إلى أزمان بعيد، أن مصر واليونان من بلدان البحر المتوسط، وأولى بالسلام ألا يتجزأ فيه قبل أي مكان آخر، ثم دلف إلى بسط رؤية مصر، التي أكد عدم انحيازها سوى لميثاق الأمم المتحدة، فأعلن أن وفدها يضم صوته دون أي تحفظ إلى القائلين بأن ليس من شأن اللجنة السياسية للجمعية، ولا غيرها من لجان الأمم المتحدة، النظر فيما إذا كانت حكومة اليونان حكومة شرعية، مشيرًا إلى منطلقه في ذلك، وهو الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، كما أعرب عن اعتقاده في عدم البحث في إدانة أو براءة حكومة هذه الدولة من الدول المعنية أو تلك، منوهًا إلى أن ذلك من شأنه المساعدة في تعاون تلك الحكومات مع اللجنة التي يراد تشكيلها من قِبل الجمعية العامة، ومن ثم إنجاز ما يُسعى إليه من فض النزاع القائم بينها بروح من التفاهم والتعاون، واقترح، في ضوء ذلك، أخذ الرأي على حذف الفقرات المتضمنة بمشروعي قراري الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي فيما يتعلق بتحديد المسئوليات.(٢٨١)

واستطرد المندوب المصري من ذلك، إلى ما جاء بمشروع قرار الاتحاد السوفيتي من اقتراح بسحب القوات الأجنبية والأفراد العسكريين من اليونان، فأوضح، بعد تنويهه بما يمكن أن يُعترض به من القول بأن تلك القوات إنما توجد بناء على طلب الأخيرة، وأن ذلك يأتي في إطار ما لها من سيادة – أوضح أن الجميع في الواقع لا يختلف في أن الدافع وراء وجود تلك القوات، كان، ولا يزال، هو الصراع القائم بين الغرب والشيوعية، وقد لفت إلى ما كان

في أعقاب الحرب من مرابطة قوات أجنبية بأراضي دول أخرى بالبلقان غير اليونان، ومرابطة غير تلك القوات في بعض الدول الصديقة وقت السلم – في إشارة إلى القوات البريطانية في مصر – متسائلًا: "أفلا ترون أن مصلحة السلم تقضي بوضع حد لهذه الحال؟".[٢٨٢] ليؤكد بعد ذلك قائلًا: "إن وجود قوات أجنبية في أرض أمة من الأمم، لهو اعتداء على استقلالها، وغض من كرامتها .. وليس من الطبيعي ولا من المألوف أن تطلب أمة ما أو ترضى بقاء قوات أجنبية عنها في عقر دارها".[٢٨٣] وخلص إلى أنه إذا كان يراد حقًا صون الاستقلال وكفالة السيادة لدول البلقان جميعها، لا لليونان فقط، وجب العمل على سحب القوات الأجنبية من اليونان وجاراتها في وقت واحد، بل يقتضي الأمر، إذا أريد أن يسود السلام العالم "الشروع في سحب جميع القوات الأجنبية من كافة الدول التي ترابط فيها لأية علة تنافي ميثاق الأمم المتحدة بنصه وروحه".[٢٨٤] وأكد في هذا السياق ضرورة سمو الجميع بالمصالح الإنسانية الجماعية فوق المصالح السياسية المحلية، والعمل على تنسيق تلك المصالح حتى تتفق ومبادئ الأمم المتحدة، ومن ثم إبعاد شبح الحرب، وإلا ما تحقق الهدف من إنشاء الهيئة.[٢٨٥]

ويبدو جليًا هنا كيف لم تنحاز مصر سوى لميثاق الأمم المتحدة، فلم تؤيد ما كان يسعى إليه الاتحاد السوفيتي من عدم الاعتراف بحكومة اليونان باعتبارها حكومة غير شرعية، وفي الوقت ذاته لم تسر مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا فيما ارتأتاه من الإبقاء على القوات الأجنبية في اليونان[٢٨٦]، وهو موقف جدير فعلًا بالإشادة به، خاصة مع العلم بأن أكثر الدول المتوسطة والصغرى حينذاك بالجمعية العامة، لم يكن لها اتجاه ذاتي، بل كانت مهمتها أن تختار بين أحد المعسكرين لتنضم إليه وتأخذ موقفه، ثم تلتمس المنطق الذي يظهرها وكأنها مستقلة برأيها، بل إن دولًا كبرى ذات مقعد دائم في مجلس الأمن كان لها نفس الموقف مراعاة لمصالحها.[٢٨٧]

وقد يتبادر إلى الذهن هنا أن الموقف المصري كان يفتقر إلى فن السياسة التي تقوم أساسًا على تبادل المصالح، وهذا في الواقع لم يكن صحيحًا، إذ كان الوفد المصري يدرك جيدًا كيف أن الحياة الدولية تتشابك فيها المصالح تشابكًا – كما سجل رئيسه محمد حسين هيكل– "يقتضي الحرص على إقامة صلات المودة مع الدول جميعًا قدر المستطاع. لكن صلات المودة إذا لم تقم على أساس من تبادل الاحترام، وحسن الجوار، والحرص على العدل جهد الطاقة .. انقلبت نفاقًا تداري به الدولة التي تقبل التحكم مذلتها وهوانها. ولا نزال نحن أبناء الشرق نأبى المذلة والهوان والتحكم، رغم طول الزمن الذي خضعنا فيه كارهين لألوان التحكم والعسف".[٢٨٨] ونزاع مصر مع بريطانيا لجلاء قوات الأخيرة عن الأراضي المصرية، ولإنهاء النظام القائم في السودان كان معروضًا أمام مجلس الأمن إلى قبيل انعقاد الجمعية العامة في دورتها الثانية، وكانت الدول الغربية جميعها ضالعة مع بريطانيا ضد مصر، ومع إن الاتحاد السوفيتي أيد طلب مصر جلاء القوات البريطانية فورًا عن أراضيها، فإنه أيد ما ساقته بريطانيا عن السودان وحقه في تقرير مصيره، من غير أن يشير إلى أن هذا الحق للسودانيين لا شأن لبريطانيا به. هذا فضلًا عن أن موقف الاتحاد من مشكلة فلسطين التي كانت مصر مشتبكة فيها، كان موقفًا لا يدعو إلى طمأنينة، وكانت الولايات المتحدة من جانبها قد أبدت رأيها منذ اليوم الأول لانعقاد الجمعية العامة، بإعلانها ما يشبه الإقرار لمبدأ تقسيم فلسطين، مخالفة في ذلك رغبات الدول العربية، ومنها مصر ومن ثم كان في ضوء ذلك موقف مصر المشار إليه، الذي قرر الوفد المصري اتخاذه، وسجل رئيس الوفد بشأنه قوله: : "فليكن موقفها موقف الصائح في وجه الظلم والظالمين، فذلك خير من أن تسلم عنقها طائعة لهؤلاء الظالمين".[٢٨٩]

وعلى أي حال، فقد توالت المداخلات والكلمات، التي بات ظاهرًا للجميع أنها أصبحت تدور في دائرة مفرغة[٢٩٠]، وهو ما ظل كذلك إلى أن أعلن

رئيس اللجنة انتهاء المناقشة العامة حول المسألة، ليُنتقل بعد ذلك إلى نظر ما قُدم من اقتراحات خلال تلك المناقشة والتصويت عليها.(٢٩١)

وكان أهم تلك الاقتراحات، ما تضمنه مشروع قرار الولايات المتحدة سالف الإشارة، وكذلك ما ورد بمشروع القرار المقدم من الاتحاد السوفيتي، وقد انبثقت منهما اقتراحات ثانوية عدة، طُرحت من أنصار هذا الفريق أو ذاك، لتخفيف النص الأصلي.(٢٩٢) والاقتراح الأول- اقتراح الولايات المتحدة – كان مكونًا من أربع عشرة فقرة، تضمنت الأربع الأولى منها وجهات النظر حول الأحداث الماضية، فسجلت إدانة ألبانيا وبلغاريا ويوجسلافيا في الحوادث التي وقعت على حدود اليونان. وفي الفقرة الخامسة تدعو الجمعية العامة ألبانيا وبلغاريا ويوجسلافيا من جهة، واليونان من جهة أخرى، إلى التعاون في التسوية السلمية لنزاعهم، وتوصي باتخاذ ما يلزم من تدابير تحقيقًا لهذه الغاية. وترمي بقية الفقرات- من ٦ إلى ١٤- إلى إنشاء لجنة خاصة تعمل على مساعدة الدول ذات الشأن على تنفيذ ما أشير إليه من إقامة علاقات حسن الجوار فيما بينها، ومراقبة حدودها، وأن تقدم اللجنة تقريرًا خاصًا بذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الجديدة، على أن يكون للجنة دعوة الجمعية إلى دورة غير عادية، إن تراءى لها تفاقم الوضع باليونان وإنذاره بالخطر.(٢٩٣)

أما الاقتراح السوفيتي، فقد تضمن أربعة أقسام، يسجل الأول إدانة اليونان في الحوادث التي وقعت على حدودها، وسوء علاقاتها بجيرانها، ويقطع بأن الوضع فيها هو نتيجة مباشرة للتدخل الأجنبي. أما الثاني فيتماشى مع الفقرة الخامسة من اقتراح الولايات المتحدة، من حيث دعوته للطرفين إلى إقامة العلاقات الدبلوماسية، وإنهاء حوادث الحدود .. إلخ، مضيفًا إلى ذلك قيام كل من البلدان الأربع ذات الشأن بتقديم تقرير إلى الأمين العام عن أداء كل منها لما هو مطلوب. ويتضمن القسم الثالث توصية من الجمعية العامة بسحب القوات الأجنبية والعسكريين الأجانب الموجودين في اليونان. ويتفق القسم الرابع مع ما جاء باقتراح الولايات المتحدة، من حيث التوصية بإنشاء لجنة،

لكنه يختلف تمامًا فيما يتعلق باختصاص تلك اللجنة، إذ كانت وظيفتها هنا التأكد من أن المساعدة الاقتصادية الأمريكية لليونان لا تستخدم إلا لمصلحة الشعب.[٢٩٤]

وعمومًا، فقد تم الانتقال في ٨ أكتوبر ١٩٤٧ إلى مناقشة الاقتراحات[٢٩٥]، التي استغرقت جلسات عدة، بدا خلالها جليًا أن كل فريق لا يرى في الاقتراحات المقدمة من الفريق الآخر سوى ما فيها من مواضع للجدل، وتبين كذلك أن الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية عمومًا لن يقبلوا شيئًا جوهره يقوم على اقتراح الولايات المتحدة، كما أن الأخيرة والبلدان التي تدور في فلكها لن تقبل هي الأخرى أن يكون ما يُنتهى إليه من رأي أساسه اقتراح الاتحاد السوفيتي.[٢٩٦] ولما كان ذلك ظاهرًا منذ البداية، فقد اقترح مندوب مصر تشكيل لجنة فرعية تكون مهمتها استبعاد نقاط الخلاف من كلا الاقتراحين، والوصول إلى مشروع قرار يمثل حالة وسط بين الطرفين.[٢٩٧] بيد أن غالبية الأعضاء أبدوا رغبة في الشروع في التصويت على الاقتراح الأمريكي، ومن ثم كان تأجيل التصويت على الاقتراح المصري.[٢٩٨]

وفيما له صلة بالرغبة في الشروع في التصويت المذكور، ومحاولة للتخفيف من حدة الخلاف القائم، كان اقتراح مندوب بلجيكا بعدم اتباع ترتيب فقرات الاقتراح الأمريكي عند التصويت، بحيث يصوت أولًا على الفقرة الخامسة، ثم الفقرات من السادسة إلى الرابعة عشرة، وأخيرًا الفقرات من الأولى حتى الرابعة. لكن مندوب الاتحاد السوفيتي وعددًا آخرَ من المندوبين عارضوا ذلك، مؤكدين على وجوب التصويت على الاقتراح بذات الترتيب الطبيعي لفقراته، وأن غير ذلك سيكون مفتقرًا للمنطق والقانون. ولما طرح الرئيس الاقتراح للتصويت، وافقت علية اللجنة بأغلبية ٣٤ صوتًا مقابل ستة أصوات وامتناع ١٢ عضوًا عن التصويت. وبناء عليه قامت اللجنة بالتصويت على فقرات الاقتراح الأمريكي بداية من الفقرة الخامسة، وقد تم اعتمادها جميعًا حتى

الفقرة الرابعة عشرة، مع ترك مسألة تشكيل اللجنة الخاصة مفتوحة لمزيد من التفاصيل.(٢٩٩)

ومضت اللجنة في المناقشة حول تشكيل اللجنة الخاصة، وكان أول المتحدثين مندوب الولايات المتحدة، الذي اقترح أن يكون التشكيل من مندوبين عن أستراليا، البرازيل، المكسيك، هولندا، باكستان، بولندا، والأعضاء الخمسة الدائمين بمجلس الأمن. وهو ما لم يرق لمندوب الاتحاد السوفيتي، الذي صرح، في اجتماع اللجنة في ٩ أكتوبر، بأن اختصاصات اللجنة الخاصة مناقضة لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول والمبادئ الواردة بميثاق الأمم المتحدة، ولهذا، فإن وفد بلاده لا يمكنه المشاركة في اختيار أعضاء اللجنة، كما لا يمكنه أيضًا المشاركة في أعمالها. وقد صار في ذات الاتجاه المندوب اليوجسلافي، الذي ذهب إلى أن تشكيل مثل تلك اللجنة الخاصة يعد عملًا عدائيًا ضد يوجسلافيا، لافتًا إلى ما يتضمنه الاقتراح الأمريكي من إلقاء اللوم على بلاده في التدخل المزعوم في شئون اليونان الداخلية، بينما يلاحظ صمتًا تامًا عن التدخل الوحيد القائم في تلك الشئون من جانب كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، واعتبر أن رفض الاتحاد السوفيتي المشاركة في عمل اللجنة عمل ودي تجاه يوجسلافيا. كما أعرب المندوب البولندي من جانبه عن أنه رغم تقديره لترشيح بلده لعضوية اللجنة الخاصة من قِبل العديد من الوفود، فإن حكومته لا يمكنها المشاركة في عمل تلك اللجنة؛ لكونها لجنة غير قانونية، إضافة إلى إضرارها بمصالح البلقان. ولم يختلف موقف مندوبي تشيكوسلوفاكيا، وبيلوروسيا، وأوكرانيا، حيث أعلنوا عن عدم مشاركتهم في المناقشة وفي التصويت على عضوية اللجنة.(٣٠٠)

وإزاء هذا الخلاف الذي كان يتصاعد يومًا بعد يوم، وإيمانًا منها بدور الأمم المتحدة الرئيس، وهو المحافظة على السلم، تقدم في ١٠ أكتوبر ١٩٤٧ مندوب مصر مجددًا باقتراحه، الذي كان قد أُجل التصويت عليه من قبل، بعد تعديله في ضوء ما كان قد جد من ظروف، وفيه جاءت دعوته إلى تشكيل

لجنة فرعية للصياغة يعهد إليها بوضع نص يحل محل الفقرات من الثانية حتى الرابعة من اقتراح الولايات المتحدة- كانت الفقرات الأربع الأولى لم تبحث بعد- ويصاغ النص الجديد في ضوء ما جرى باللجنة من مناقشات، بهدف التقريب بين الآراء المختلفة، ومن ثم يكون لتوصيات الجمعية العامة نتائجها الإيجابية. كما يكون من مهام اللجنة الفرعية المقترحة تصفية مختلف الاقتراحات التي لا تزال معروضة على اللجنة لأخذ الرأي فيها، وأن تقدم عنها نصًا واحدًا يؤخذ الرأي فيه من قِبل اللجنة الأولى. ويُعهد كذلك إلى اللجنة الفرعية بإعادة صياغة ما سبق الموافقة عليه من نصوص، قصد تضييق هوة الخلاف، وحتى يكون الاقتراح متسقًا في مجموعه. وقد أعرب المندوب في خطابه الذي عرض به اقتراحه هذا، عن إيمانه بأن الواجب الأول لأعضاء الأمم المتحدة هو العمل كوسطاء للمحافظة على السلم، ووضع حد للخوف الذي ينتاب الجميع من قيام حرب جديدة، لا إصدار حكم قضائي بين طرفي الخصومة، ومن ثم أهمية ما يقترحه من لجنة تُعنى بكل ما ذُكر، مستهدفة تقريب وجهات النظر بين الأطراف كافة.[٣٠١]

بيد أن مندوب الولايات المتحدة أبدى اعتراضه على هذا الاقتراح، بحجة أنه يتعرض لأمور سبق للجنة حسمها. ورغم مناشدة مندوب يوجسلافيا للأعضاء الذين كانوا قد أظهروا في كلماتهم الرغبة في التوفيق، أن يعلنوا موافقتهم على اقتراح مصر؛ لأنه كما ذكر "يفتح السبيل إلى التفاهم والتعاون الدوليين"[٣٠٢]، فإن اللجة قد قررت بالأغلبية مواصلة النظر في تشكيل اللجنة المذكورة في اقتراح الولايات المتحدة، وبعد ذلك يطرح الاقتراح المصري لأخذ الرأي فيه.[٣٠٣] وكان هذا في الحقيقة تسويفًا حتى تنتهي الولايات المتحدة من تصديق اللجنة على اقتراحها كاملًا، فيصير الاقتراح المصري بعد ذلك بلا مضمون، ومن ثم يتم رفضه. وهذا ما حدث بالفعل كما سيتبين.

وتنفيذًا لقرار اللجنة الأولى بشأن التصويت على اقتراح مندوب مصر، توالى النظر في تشكيل اللجنة المذكورة في الاقتراح الأمريكي، وكان هناك

اقتراحان قد قدما في ٩ أكتوبر ١٩٤٧ من كل من مندوبي كوبا وكولومبيا، واقتراح ثالث تقدم به في ١٠ أكتوبر المندوب الكندي، وقد أعرب مندوب الولايات المتحدة عن تأييده لهذا الاقتراح الأخير، الذي كان قد ذُهب فيه إلى وجوب تمتع اللجنة الخاصة بأكبر سلطة ممكنة، وأن ذلك يمكن تحقيقه على أفضل وجه بتضمن تشكيلها للأعضاء الخمسة الدائمين بمجلس الأمن، ومن ثم يكون ذلك التشكيل على النحو الذي ذكره مندوب الولايات المتحدة: أستراليا، البرازيل، الصين، فرنسا، المكسيك، هولندا، باكستان، بريطانيا، والولايات المتحدة، مع ترك مقعدين لكل من الاتحاد السوفيتي وبولندا لينضما إلى التشكيل إذا تراءى لهما ذلك لاحقًا.(٣٠٤) وجاء قرار اللجنة باعتماد ذلك التعديل للاقتراح الأمريكي بأغلبية ٣٢ صوتًا مقابل صوت واحد، وامتناع ١٢ عضوًا عن التصويت، وذلك بعد رفضها قبلًا للاقتراحين الكوبي والكولومبي.(٣٠٥)

وعنئذ، أُعلن الانتقال إلى الاقتراح المصري، فذهب مندوب الجمهورية الدومينيكية إلى أنه بعد ما أُقر من أعمال اللجنة، فإن الأخذ بهذا الاقتراح ينقضها جميعًا، وأيده في ذلك كل من مندوبي الولايات المتحدة وأستراليا، بينما كان رأي مندوب بريطانيا أن بعض أجزاء الاقتراح وجيهة، وارتأى أخذ الرأي على فقرته الأولى الخاصة بتشكيل لجنة فرعية للصياغة، فإذا لم يوافق على تلك الفقرة، يصير الاقتراح غير مقبول بأكمله. وبالفعل أخذ بهذا الرأي الذي قدمه مندوب بريطانيا، وتم التصويت على الفقرة الأولى، فجاءت نتيجته برفض الأغلبية لها، ومن ثم كان إعلان رئيس اللجنة رفض الاقتراح المصري في مجموعه.(٣٠٦)

وأخذت اللجنة بعد ذلك في مناقشة الفقرات الأربع الأولى المتبقية من اقتراح الولايات المتحدة، وما كان قد قُدم من تعديلات بشأنها بهدف التخفيف من حدة الاقتراح، كالتعديل الذي كان قد قُدم في ٩ أكتوبر ١٩٤٧ من مندوب كولومبيا، وقد صُوت من قِبل الأغلبية برفضه في اليوم التالي(٣٠٧)، وتعديل

آخر كان قد سبق لمندوب فرنسا طرحه أمام اللجنة في ٢٩ سبتمبر، ثم التعديل الذي تقدم به مندوب بريطانيا في ٨ أكتوبر[٣٠٨]، وكان له نفس غرض التعديل الفرنسي، لكن بعبارات جاءت مختلفة قليلًا[٣٠٩]، مما جعل المندوب الفرنسي يقترح على اللجنة في ١١ أكتوبر طرح نص واحد فقط للتصويت، معربًا عن استعداده لقبول النص البريطاني، بحيث يكون بمثابة تعديل أنجلو–فرنسي مشترك. وقد أعلن مندوب الولايات المتحدة بدوره عن دعمه لهذا، ومن ثم كانت حيازة ذلك التعديل على موافقة اللجنة بالأغلبية، لتعتمد بعد ذلك في وقت لاحق من اليوم ذاته الاقتراح الأمريكي ككل بصيغته المعدلة بأغلبية ٣٦ صوتًا[٣١٠]، واعتراض كل من بيلوروسيا، تشيكوسلوفاكيا، بولندا، أوكرانيا، الاتحاد السوفيتي، يوجسلافيا، بينما امتنعت مصر عن التصويت، ومعها أفغانستان، والدنمارك، والهند، والعراق، ولبنان، والنرويج، والمملكة العربية السعودية، والسويد واليمن.[٣١١]

وقد طلب الاتحاد السوفيتي بعد ذلك، في ١٣ أكتوبر ١٩٤٧، أخذ الرأي على الاقتراح المقدم منه مجزأ، وهو ما تم بالفعل، ثم كان التصويت على الاقتراح في مجموعه، ليرفض في النهاية بأغلبية ٤٠ صوتًا مقابل ستة أصوات، وامتناع ١١ عضوًا عن التصويت.[٣١٢]

وأخيرًا، وبعد رفع تقرير اللجنة الأولى إلى الجمعية العامة، ومناقشة الأخيرة له، وما أُبدي من اعتراضات خلال تلك المناقشة من جانب مندوبي كل من الاتحاد السوفيتي، وبولندا، وبيلوروسيا وتشيكوسلوفاكيا، ويوجسلافيا، وأوكرانيا، كان قرار الجمعية في ٢١ أكتوبر ١٩٤٧ باعتماد ذلك التقرير بأغلبية ٤٠ صوتًا ضد ستة أصوات، وامتناع ١١ عضوًا عن التصويت.[٣١٣] لتتكون بذلك اللجنة الخاصة التي عرفت بلجنة الأمم المتحدة الخاصة بالبلقان UNSCOB[٣١٤]، بهدف مواصلة عمل لجنة التحقيق بشأن حوادث حدود اليونان، ومحاولة إيجاد حل للمسألة اليونانية، وهو ما أخذت اللجنة في العمل بكل جهد من أجله.

خاتمة

هكذا كان حال المنظمة الدولية الوليدة في معالجتها لنموذج من مشكلات ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وبدايات الحرب الباردة، وهو "المسألة اليونانية" حسبما اصطلح على تسميتها حينذاك، وصارت تعرف في الحياة الدولية. ولا يمكن أن يُنكر ما بُذل بشأنها من جهود داخل مجلس الأمن، على مدى فترة ليست بالقصيرة، لكن بالطبع ما أسفرت عنه تلك الجهود لصالح المسألة وأطرافها المختلفة لم يكن ليتناسب معها طرديًا، والسبب هو حالة الاستقطاب التي نجحت فيها الولايات المتحدة إلى حد بعيد، واستخدام الاتحاد السوفيتي في مواجهته لها لـ "حق النقض" الذي يتمتع به باعتباره أحد الدول دائمة العضوية بالمجلس، الأمر الذي جعل جهود المجلس تبدو للبعض وكأنها "طحن في الهواء أو حرث على الماء".

بيد أن تلك الجهود في واقع الأمر كان لها مردودها الذي تمثل على الأقل فيما شكلته من أساس أخذت الجمعية العامة في الانطلاق منه والبناء عليه عند دراستها للمسألة بعد أن صارت في حوزتها، ثم إصدارها في النهاية لما ارتأته من قرار بشأنها.

هذا ويلاحظ من الدراسة بصفة عامة كيف أن القوى الكبرى– وبالتبعية الدول التي تدور في فلك كل منها– لم تكن تعمل سوى لمصلحتها، بغض النظر عن الميثاق الذي كان لها دورها المهم في صنعه، لكنها– كما هو معروف – السياسة التي دائمًا ما تقوم على الازدواجية في المعايير والتعدد في المكاييل، وإلا ما كان ما درجت عليه مثلًا الولايات المتحدة الأمريكية، من انتهاكات لمبادئ الديمقراطية وأسسها بتأييدها الظاهر لأنظمة شمولية، أو على الأقل غضها الطرف عما تأتيه تلك الأنظمة من أعمال منافية للديمقراطية وأبسط قواعد العدالة التي يدعو الميثاق إلى مراعاتها والالتزام بها.

لكن تبقى الإشارة إلى مواقف بعض الدول من غير القوى الكبرى التي لم تسمح لنفسها بالانزلاق في تيار هذا الفريق أو ذاك، مفضلة التمسك بمبادئ

الميثاق في كل ما يصدر عنها. ولعل موقف مصر من المسألة بالجمعية العامة يعد نموذجًا لذلك، وهي إن لم تستطع، بما أبدته من آراء وما تقدمت به من طروح باللجنة السياسية، تحقيق ما يتماشى حقًا مع الميثاق وما تؤمن به من قيم الحق والعدل، فإنه يظل محسوبًا لها ما سعت إليه من محاولة تجسير الفجوة التي كانت قائمة بين القوتين العظميين، وهذا جميعه، فضلًا عن إكسابه لمصر الاحترام، يكشف نجاحها، ولو نسبيًا، منذ وقت مبكر في تأكيد وجودها داخل المنظمة الدولية الوليدة.

الهوامش

(١) من تلك الكتابات التي أُشير إليها: عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة ١٨٧٠- ١٩٦٥، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت، ص ص ٤٢٨- ٤٣٢؛ محمود حسن صالح منسي، تاريخ القرن العشرين- أوربا، د. ن، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص ٣٢٤، ٣٢٥؛ عبد العظيم رمضان، تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، ج٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧، ص ص ٢٦٨- ٢٧٦؛ نعمة حسن البكر، الهيمنة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية- العلاقات البريطانية الأمريكية (١٩٤٥- ١٩٥٣) دراسة في العلاقات السياسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٢، ص ص ٧٢، ٧٣، ١١١- ١١٤؛ عبد العزيز سليمان نوار ومحمود محمد جمال الدين، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ص ٢١٨- ٢٢٤؛ فيشر، هـ. أ. ل.، تاريخ أوروبا في العصر الحديث(١٧٨٩-١٩٥٠)، تعريب أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، ط٩، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٣، ص ص ٧١٥، ٧١٦، ٧٢٧، ٧٢٨.

(٢) استخدم الكاتب الإنجليزي جورج أورويل Georg Orwell مصطلح الحرب الباردة لأول مرة عام ١٩٤٥ لاستعراض وجهات النظر والمعتقدات والبنى الاجتماعية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وللتدليل على حالة الحرب غير المعلنة بينهما. وستاد، أود آرن، الحرب الباردة الكونية، ترجمة مي مقلد، مراجعة طلعت الشايب، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٤، ص ص ٨، ٩.

(٣) عبد العظيم رمضان، المرجع المذكور، ص ٢٧٦. الدولة الأخرى المقصودة هي تركيا.

(٤) محمد حسن عبده حسن داود، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه اليونان ١٩٤٥- ١٩٦٠، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنصورة، ٢٠١١، ص ص ٢، ٣. لمزيد من التفاصيل عن موقع اليونان وبيئتها الطبيعية وحدودها انظر:

Shrader, C. R., Logistics and the Communist Insurgency in Greece, 1945-1949, Westport: Praeger, 1999, pp. 1 ff.

(٥) الدولة المصرية، مصر في هيئة الأمم المتحدة ١٩٤٧، تقرير عن أعمال الدورة العادية الثانية لهيئة الأمم المتحدة المعقودة بنيويورك (١٦ سبتمبر- ٢٩ نوفمبر

سنة ١٩٤٧)، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٤٨، ص ص: هـ، و؛ نعمة إسماعيل مخلف الدليمي، السياسة الأمريكية تجاه اليونان وأثرها في الحرب الأهلية اليونانية ١٩٤٠- ١٩٥٣ دراسة وثائقية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عَمَّان، ٢٠١٦، ص ٧.

(٦) محمد حسن عبده، المرجع المذكور، ص: أ.

(٧) محمد رفعت، تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٩، ص ٣٧٤.

(٨) الدولة المصرية، مصر في هيئة الأمم المتحدة ١٩٤٧، ص ص: و،ح.

(٩) موجز وضعه الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس مجلس الشيوخ ورئيس وفد مصر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عن طائفة من أعمال هذه الجمعية في الشطر الثاني من دورتها الأولى المعقودة بضواحي نيو يورك ابتداء من ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٦ وذلك إلى حين مغادرته الولايات المتحدة مساء الثلاثاء ١٢ نوفمبر ١٩٤٦، المطبعة الأميرية بالقاهرة، ١٩٤٦، ص ١.

(١٠) الدولة المصرية، مصر في هيئة الأمم المتحدة ١٩٤٧، ص ٩٣.

(١١) المصدر نفسه، ص: ط، ى.

(١٢) المصدر نفسه، ص: ك.

(١٣) شريف محمد أحمد عبد الجواد، الأوضاع السياسية في اليونان (١٩٤٥-١٩٥٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، ٢٠٠٦، ص ٩.

(١٤) محمد حسن عبده، المرجع المذكور، ص ص ١٣، ١٤.

(١٥) تشرشل، ونستون، مذكرات، ج٢، ترجمة محمد شلبي، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧٠، ص ص ٧٩، ٨٠؛ Shrader, op. cit., p. 15.

(١٦) محمد رفعت، المرجع المذكور، ص ٨٥.

(١٧) تشرشل، المصدر المذكور، ص ص ١١٩-١٢٢؛ شريف محمد أحمد، المرجع المذكور، ص ص ٢٢-٢٤؛ Shrader, op. cit., p. 16.

(١٨) Ibid., p. 19; Kuniholm, B. R., The Origins of the Cold War in the Near East: Great Power Conflict and Diplomacy in Iran, Turkey, and Greece, Princeton: Princeton University Press, 1980, p. 90؛ محمد حسن عبده، المرجع المذكور، ص ١٦.

(١٩) محمد رفعت، المرجع المذكور، ص ٣٦٩.

(٢٠) تشرشل، المصدر المذكور، ص ٤٦٩؛ شريف محمد أحمد، المرجع المذكور، ص

ص ٢٧، ٢٨. لمزيد من التفاصيل عن نشأة جبهة التحرير الوطني EAM وجناحها العسكري ELAS انظر:

Shrader, op. cit., p. 23.

(٢١) تشرشل، المصدر المذكور، ص ٤٦٩.

(٢٢) محمد رفعت، المرجع المذكور، ص ص ٣٦٩، ٣٧٠.

(٢٣) تشرشل، المصدر المذكور، ص ص ٤٧٠.

(٢٤) محمد رفعت، المرجع المذكور، ص ٣٧٠.

(٢٥) نعمة إسماعيل مخلف، المرجع المذكور، ص ص ٥٢، ٥٣.

(٢٦) تشرشل، المصدر المذكور، ص ٤٧١.

(٢٧) نفسه؛ Iatrides, J. O. and Nicholas X. R., The International Dimension of the Greek Civil War, World Policy Journal, Vol. 17, No 1 (Spring 2000), p. 93:
Retrieved from: https://www.jstor.org/stable/40209681 (17th August 2020)

(٢٨) تشرشل، المصدر المذكور، ص ٥٢٩؛
F.R.U.S., 1944, The Near East, South Asia, and Africa, the Far East, Vol. V, Greece, The United States Representative, Advisery Council for Italy (Kirk) to the Secretary of State, Caserta, Sept. 26, 1944, p.135. جدير بالذكر أن "كاسرتا"، وهي مدينة بجنوب إيطاليا، قد ذُكرت في الترجمة العربية لمذكرات تشرشل التي نعتمد عليها باسم "سابيسترا"، ويبدو أن ذلك خطأ مطبعيًا.

(٢٩) يُذكر أن باباندريو رئيس الحكومة قد قام بعد أيام قليلة بتشكيل حكومة ائتلافية جديدة، شارك فيها الشيوعيون بستة وزراء.

(٣٠) تشرشل، المصدر المذكور، ص ٥٣٠.

(٣١) لمزيد من التفاصيل حول هذا الخلاف انظر: محمد حسن عبده، المرجع المذكور، ص ص ٢٠- ٢٣. جدير بالإشارة أنه كان ضمن القوات التي كانت تتبع الحكومة حينذاك وعارضت منظمات المقاومة احتفاظ الحكومة بها، اللواء الذي عُرف باسم "اللواء الجبلي"، وهو كان قد تشكل كإحدى وحدات الجيش اليوناني في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الألماني لليونان، وبعد تخلص اليونان من ذلك الاحتلال، تحرك من جبهة القتال بإيطاليا قاصدًا أثينا التي وصلها صباح ٩ نوفمبر ١٩٤٤. انظر:

F.R.U.S., 1944, op. cit., The Ambassador in Greece (Mac V eagh) to the Secretary of State, Athens, Nov.10, 1944, p.137.

(٣٢) تشرشل، المصدر المذكور، ص ص ٥٣٠، ٥٣١.

(٣٣) جدير بالإشارة أن الاتحاد السوفيتي لم يتدخل من جانبه خلال تلك الأحداث لمساندة الشيوعيين، التزامًا باتفاق ستالين Stalin مع تشرشل Churchill بموسكو في أكتوبر ١٩٤٤ فيما عُرف بـ "اتفاقية النسب المئوية"، التي كان من ضمن بنودها أن يكون لبريطانيا الكلمة النافذة في اليونان. وكان تشرشل هو من سعى إلى الاتحاد السوفيتي للتوصل إلى ذلك الاتفاق بعدما لوحظ النفوذ الطاغي للاتحاد السوفيتي في منطقة البلقان قبل نهاية عام ١٩٤٤. لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: المصدر نفسه، ص ص ٤٩٤– ٤٩٨، ٥١٨–٥٢٠، ٥٣١، ٥٣٥،٥٦٣؛ محمود حسن صالح، المرجع المذكور، ص ص ٣٢٦، ٣٢٧؛ نعمة حسن البكر، المرجع المذكور، ص ص ٨٠، ٨١؛ Iatrides and Nicholas, op. cit., p.91.

(٣٤) تشرشل، المصدر المذكور، ص ص ٥٣١– ٥٣٣؛

F.R.U.S., 1944, op. cit., The Ambassador in Greece (Mac V eagh) to the Secretary of State, Athens, Dec.26, 1944, p.169.

(٣٥) تشرشل، المصدر المذكور، ص ٥٣٣؛

F.R.U.S., 1944, op. cit., The Ambassador in Greece (Mac V eagh) to the Secretary of State, Athens, Dec.26, 1944, p.170; Vlavianos, H., Greece 1941-49: From Resistance to Civil War: The Strategy of the Greece Communist Party, New York: Palgrave Macmillan, 1992, p. 52.

(٣٦) F.R.U.S.,1944, op. cit., The British Prime Minister (Churchill) to President Roosevelt, London, Dec.29, 30, 1944, p.178; The Ambassador in Greece (Mac V eagh) to the Secretary of State, Athens, Dec. 31, 1944, p. 179; F.R.U.S., 1945, The Near East and Africa, Vol. VIII, Greece, The Ambassador in Greece (Mac V eagh) to the Secretary of State, Athens, Jan. 3, 1945, p. 98.

(٣٧) Ibid.

(٣٨) شريف محمد أحمد، المرجع المذكور، ص ٤٣.

(٣٩) Shrader, op. cit., p. 43.

(٤٠) حول توقيع الاتفاقية وديباجتها وبنودها كاملة انظر: F.R.U.S., 1945, op. cit., The Ambassador in Greece (Mac V eagh) to the Secretary of State, Athens, Agreement Between the Greek Government

and EAM, Feb.12, 1945, pp.109- 113.

(٤١) شريف محمد أحمد، المرجع المذكور، ص ص ٥٠-٥٢، ٩٩.

(٤٢) عاد جورج الثاني إلى اليونان أواخر سبتمبر ١٩٤٦. انظر:

Louis, R., The British Empire in the Middle East 1945-1951: Arab Nationalism, the United States, and Postwar Imperialism, Oxford: Clarendon Press, 1984, p. 90.

(٤٣) شريف محمد أحمد، المرجع المذكور، صفحات متفرقة؛ محمد حسن عبده، المرجع المذكور، صفحات متفرقة.

(٤٤) F.R.U.S., 1946, The Near East and Africa, Vol. VII, Greece, The Ambassador in Greece (Mac V eagh) to the Secretary of State, Athens, Jan. 22, 1946, p. 99.

(٤٥) تنص المادة ٣٥ – وهي إحدى مواد الفصل السادس الخاص بحل المنازعات حلًا سلميًا– في أحد بنودها على أن: "لكل عضو من الأمم المتحدة أن ينبه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى أي نزاع أو موقف من النوع المشار إليه في المادة الرابعة والثلاثين". والمادة الأخيرة (٣٤) – وهي الأخرى من مواد الفصل السادس– تنص من جانبها على: "لمجلس الأمن أن يفحص أي نزاع أو أي موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو قد يثير نزاعًا لكي يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدولي". انظر:

Retrieved from: https://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-vi/index.html (17th August 2020).

(٤٦) U.N., Report of the Security Council to the General Assembly, Covering the Period from 17 January to 15 July 1946, Official Records of the Second Part of the First Session of the General Assembly, Supplement No.1, New York, 1946, p.28.

(٤٧) ينص الميثاق في المادة ٣١ منه على: "لكل عضو من أعضاء الأمم المتحدة من غير أعضاء مجلس الأمن أن يشترك بدون تصويت في مناقشة أية مسألة تعرض على مجلس الأمن إذا رأى المجلس أن مصالح هذا العضو تتأثر بها بوجه خاص" كم تنص المادة ٣٢ على: "كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة ليس بعضو في مجلس الأمن، وأية دولة ليست عضوًا في الأمم المتحدة، إذا كان أيهما طرفًا في نزاع معروض على مجلس الأمن لبحثه يدعى إلى الاشتراك في المناقشات المتعلقة بهذا النزاع دون أن يكون له حق في التصويت، ويضع مجلس الأمن الشروط التي يراها عادلة لاشتراك الدولة التي ليست من أعضاء الأمم المتحدة". انظر:

Retrieved from: https://www.un.org/ar/sections/un-

charter/chapter-v/index.html (17th August 2020)

(٤٨) U.N., Report of the Security Council to the General Assembly, Covering the Period from 17 January to 15 July 1946, p.29.

(٤٩) F.R.U.S., 1946, op. cit., The United States Representative at the United Nations (Stettinius) to the Secretary of State, London, Feb. 2, 1946, p. 104.

(٥٠) كان قد تم الاتفاق على إنشاء هذا المجلس بمؤتمر بوتسدام، ممثلًا للقوى الخمس الكبرى (الولايات المتحدة، بريطانيا، الاتحاد السوفيتي، فرنسا، والصين)، وذلك للقيام بالإعداد لتسويات السلام بعد الحرب العالمية الثانية. لمزيد من المعلومات عن المجلس وأعماله المختلفة انظر:

F.R.U.S., Council of Foreign Ministers, 1946, Vol. II, U.S., Government Printing Office, Washington, 1970.

(٥١) U.N., Report of the Security Council to the General Assembly, Covering the Period from 17 January to 15 July 1946, pp. 29, 30.

(٥٢) Ibid., p. 30.

(٥٣) F.R.U.S., 1946, op. cit., The United States Representative at the United Nations (Stettinius) to the Secretary of State, London, Feb. 2, 1946, p. 104

(٥٤) يقصد مؤتمر يالتا الذي عقده قادة الحلفاء الذين عرفوا حينذاك باسم الثلاثة الكبار، وهم روزفلت Roosevelt رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وتشرشل Churchill رئيس وزراء بريطانيا، وستالين Stalin زعيم الاتحاد السوفيتي، وذلك في الفترة ٤- ١١ فبراير ١٩٤٥. عن كل ما يتعلق بالمؤتمر من تفاصيل انظر:

F.R.U.S., The Conferences at Malta and Yalta, 1945, U.S., Government Printing Office, Washington, 1955. pp. 547-996.

(٥٥) U.N., Yearbook of the United Nations 1946-47, Department of Public Information, New York, 1947, pp.336, 337; Report of the Security Council to the General Assembly, Covering the Period from 17 January to 15 July 1946, pp. 30, 31.

(٥٦) U.N., Yearbook of the United Nations 1946–47, p. 337.

(٥٧) جدير بالذكر هنا أنه جراء القوة المفرطة التي استخدمتها القوات البريطانية في مواجهة الشيوعيين باليونان إبان الحرب الأهلية الأولى وتصاعد الأحداث هناك بشدة، تعرضت الحكومة البريطانية لحملات عنيفة من النقد في أكثر من مكان بالعالم، وحدث ببريطانيا نفسها غليان شديد، وكان هناك بعض الاضطرابات التي شهدها في هذا الصدد مجلس العموم. انظر: تشرشل، المصدر المذكور، ص ٥٣١.

(٥٨) U.N., Report of the Security Council to the General Assembly, Covering the Period from 17 January to 15 July 1946, p. 32.

(٥٩) Ibid., p. 33.

(٦٠) Ibid., pp. 33, 34.

(٦١) Ibid., pp.33-37.

(٦٢) F.R.U.S., 1946, op. cit., The United States Representative at the United Nations (Stettinius) to the Secretary of State, London, Feb. 6, 1946, p. 115.

(٦٣) بلا شك سيتبادر سريعًا إلى الذهن سؤال وهو: لماذا لم تتقدم ألبانيا بنفسها لمجلس الأمن بشكواها المشار إليها؟ والسبب في الحقيقة ليس كما ذهب أحد الباحثين من أن ميثاق الأمم المتحدة ينص على استعانة الدولة غير العضو بالأمم المتحدة – وألبانيا لم تكن عضوًا حينذاك – بإحدى الدول الأعضاء. محمد حسن عبده، الرسالة المذكورة، ص ١١٥. فهذا في الحقيقة لم يرد بالميثاق، بل على العكس، يسمح الميثاق لكل دولة ليست عضوًا في الأمم المتحدة أن تنبه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى أي نزاع تكون طرفًا فيه، بشرط قبولها مقدمًا في خصوص هذا النزاع التزامات الحل السلمي المنصوص عليها في الميثاق (بند ٢ من المادة ٣٥). ومن ثم، فإن السبب، في اعتقادنا، يرجع إلى ذاك الشرط الأخير، فلم ترد ألبانيا تقييد نفسها بأية التزامات، وعليه كان اللجوء من جانبها، أو بالأحرى من جانب الاتحاد السوفيتي، إلى أوكرانيا لتتقدم هي بالشكوى إلى مجلس الأمن.

(٦٤) كان هناك نزاع حدودي معروفًا بين اليونان وألبانيا حول الجزء الجنوبي من ألبانيا المعروف بـ "إبيروس الشمالية"، حيث كانت اليونان تقول بأحقيتها فيه ومن ثم ضمه إليها، وكان لها مساعيها من أجل ذلك لدى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك لدى مجلس وزراء الخارجية عام ١٩٤٦ إبان جلساته التي عقدها في باريس، بيد أنها لم تصل إلى ما تريد. وجدير بالذكر أن نزاع اليونان فيما يخص حدودها لم يكن مقصورًا على نزاعها مع ألبانيا فقط، فقد كان لها نزاع مع بلغاريا، لرغبتها في تحريك الحدود إلى داخل الأراضي البلغارية لمسافة ٣٠ كم، وكانت بلغاريا من جانبها تتطلع لضم تراقيا الغربية إليها. كذلك كان لليونان نزاعها مع يوجوسلافيا لرغبة الأخيرة في السيطرة على مقدونيا اليونانية. لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: محمد حسن عبده، الرسالة المذكورة، ص ص ١٠٨– ١١٤، ١٢٦– ١٣٠، ١٣٢– ١٣٥؛

Luard, E., A History of the United Nations, Vol. I: The Years of Western Domination, 1945- 1955, London: Macmillan, 1982, pp. 119, 120.

(٦٥) U.N., Yearbook of the United Nations 1946-47, p. 35; Howard, H. N., The United Nations Commission of Investigation Concerning Greek Frontier Incidents, The United Nations and the Problem of Greece, Department of State Puplication 2909, Near Eastern Series 9, Washington, Sept. 1947, p.1.

(٦٦) تشير وثائق الخارجية الأمريكية إلى أن المندوب الهولندي Van Kleffens كان متحفظًا للغاية ضد تناول المجلس لشكوى أوكرانيا، ويشعر بالخطر على هيبة المجلس، ويرى أن المجلس يجب أن يحمي نفسه من أن يصبح منتدى للدعاية السياسية. انظر:

F.R.U.S., 1946, op. cit., Memorandum of Telephone Conversations, by the Director of the Office of Special Political Affairs (Hiss), Washington, Aug. 27, 1946, p. 196.

وهذا في الحقيقة ما كشفت عنه بشكل أو بآخر مداخلاته كما سيتبين.

(٦٧) U.N., Report of the Security Council to the General Assembly, Covering the Period from 16 July 1946 to 15 July 1947, General Assembly, Official Records, Second Session, Supplement No.2, New York, 1947, pp. 4-6.

(٦٨) Ibid., pp. 6, 7.

(٦٩) U.N., Yearbook of the United Nations 1946 - 47, p. 353.

(٧٠) تنص الفقرة ٧ من المادة المذكورة على: "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشئون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع". انظر:

Retrieved from: https://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-i/index.html (17th August 2020)

(٧١) U.N., Yearbook of the United Nations 1946 -47, loc. Cit.

(٧٢) U.N., Report of the Security Council to the General Assembly, Covering the Period from 16 July 1946 to 15 July 1947, p. 7.

(٧٣) U.N., Yearbook of the United Nations 1946-47, pp. 353, 354.

(٧٤) Ibid., p. 354.

(٧٥) U.N., Report of the Security Council to the General Assembly, Covering the Period from 16 July 1946 to 15 July 1947, loc. cit.

(٧٦) U.N., Yearbook of the United Nations 1946-47, pp. 353, 354.

(٧٧) U.N., Report of the Security Council to the General Assembly, Covering the Period from 16 July 1946 to 15 July 1947, p. 8.

(٧٨) Ibid.

(٧٩) Ibid.

(٨٠) Ibid. كانت بريطانيا والاتحاد السوفيتي قد قاما خلال الحرب العالمية الثانية بغزو إيران في ٢٥ أغسطس ١٩٤١، وتمكنا من السيطرة عليها دون مقاومة تذكر، وتم في أعقاب ذلك تقسيمها بينهما، فكان الجزء الشمالي من نصيب الاتحاد السوفيتي، بينما الجنوبي من نصيب بريطانيا، وظلت الدولتان موجودتين بإيران إلى أن خرجت بريطانيا في الموعد المتفق عليه بعد الحرب (مارس ١٩٤٦) بينما تلكأ الاتحاد السوفيتي إلى أواخر مايو من ذات العام. لمزيد من التفاصيل انظر:
Kuniholm, op. cit., pp. 140-148;
Retrieved from: https://ar.wikipedia.org/wiki/الغزو_الأنجلو-سوفيتي_لإيران (17th August 2020)

(٨١) U.N., Report of the Security Council to the General Assembly, Covering the Period from 16 July 1946 to 15 July 1947, loc. cit.

(٨٢) كان قد حدث جدل حول إمكانية قبول طلب مندوب ألبانيا، وطُرح الموضوع للتصويت، فوافق تسعة أعضاء، مقابل اعتراض عضو (بريطانيا)، وامتناع آخر عن التصويت (أستراليا). انظر:
U.N., Yearbook of the United Nations 1946-1947, p. 355.

(٨٣) U.N., Report of the Security Council to the General Assembly, Covering the Period from 16 July 1946 to 15 July 1947, pp. 8, 9.

(٨٤) U.N., Yearbook of the United Nations 1946-47, p. 356.

(٨٥) U.N., Report of the Security Council to the General Assembly, Covering the Period from 16 July 1946 to 15 July 1947, p. 9.

(٨٦) Ibid.

(٨٧) U.N., Yearbook of the United Nations 1946-47, loc. cit.

(٨٨) تعود فكرة الرقابة الدولية على الانتخابات في اليونان إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت قد عرضت على كل من بريطانيا والاتحاد السوفيتي تشكيل لجنة من القوى الثلاث للإشراف على انتخابات عام ١٩٤٦، بيد أن الاتحاد السوفيتي أعرب عن رفضه التام لذلك، معتبرًا أن تنفيذ هذا الأمر فيه إهانة للشعب اليوناني وتدخلًا صارخًا في شئونه الداخلية. ولما أرسلت إليه رغم ذلك الحكومة

اليونانية دعوة للمشاركة، جدد رفضه، وأجريت الانتخابات بالفعل تحت إشراف لجنة دولية من كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. كما لم يشارك الاتحاد السوفيتي أيضًا في مراقبة الاستفتاء الذي جرى بعد ذلك في أول سبتمبر ١٩٤٦. انظر:

محمد حسن عبده، الرسالة المذكورة، ص ص ٤٣، ٤٤، ٥٥؛ Luard, op. cit., p. 119.

(٨٩) U.N., Report of the Security Council to the General Assembly, Covering the Period from 16 July 1946 to 15 July 1947, pp. 9, 10.

(٩٠) U.N., Yearbook of the United Nations 1946-47, pp. 356, 357.

(٩١) Ibid., p. 357.

(٩٢) U.N., Report of the Security Council to the General Assembly, Covering the Period from 16 July 1946 to 15 July 1947, p. 10.

(٩٣) Ibid.

(٩٤) تنص الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة على: "يمتنع أعضاء الهيئة جميعًا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة". انظر:

Retrieved from: https://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-i/ index.html (17th August 2020)

(٩٥) تنص الفقرة ٢ من المادة ١ من الميثاق على: "إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام". كما تنص الفقرة ٣ على: "تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعًا والتشجيع على ذلك إطلاقًا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء". انظر: Ibid.

(٩٦) U.N., Report of the Security Council to the General Assembly, Covering the Period from 16 July 1946 to 15 July 1947, p. 11.

(٩٧) U.N., Yearbook of the United Nations 1946-47, p. 358.

(٩٨) U.N., Report of the Security Council to the General Assembly, Covering the Period from 16 July 1946 to 15 July 1947, loc. cit.

(٩٩) Ibid., pp. 11, 12.

(١٠٠) Ibid., p. 12.
(١٠١) Ibid.
(١٠٢) Ibid.
(١٠٣) Ibid.
(١٠٤) Ibid.
(١٠٥) Ibid.
(١٠٦) U.N., Yearbook of the United Nations 1946-1947, loc. cit.
(١٠٧) U.N., Report of the Security Council to the General Assembly, Covering the Period from 16 July 1946 to 15 July 1947, p. 13.
(١٠٨) Luard, op. cit., p. 121.; Ibid. pp. 13-15.
(١٠٩) U.N., Report of the Security Council to the General Assembly, Covering the Period from 16 July 1946 to 15 July 1947, p. 15.
(١١٠) Ibid.
(١١١) Security Council, Resolutions and Decisions of the Security Council 1946, First Year, United Nation, New York, 1964, p. 6.
(١١٢) U.N., Report of the Security Council to the General Assembly, Covering the Period from 16 July 1946 to 15 July 1947, pp. 16, 17.
(١١٣) Ibid., p. 17.
(١١٤) Ibid., p. 17.
(١١٥) Ibid., pp. 17, 18.
(١١٦) Security Council, Resolutions and Decisions of the Security Council 1946, First Year, loc. cit.
(١١٧) F.R.U.S., 1946, op. cit., The United States Acting Representative at the United Nations (Johnson) to the Secretary of State, New York, December 19, 1946, p. 284.
(١١٨) U.N., Report of the Security Council to the General Assembly, Covering the Period from 16 July 1946 to 15 July 1947, pp. 19, 20. جدير بالذكر أن الاتحاد السوفيتي قد فاجأ المجلس بموافقته حينذاك، ولم يستخدم "حق النقض"، لكن كانت موافقته تلك بشروط طرحها. عن ذلك انظر: Luard, op. cit., p. 122.
(١١٩) Security Council, Resolutions and Decisions of the Security Council 1946, First Year, loc. cit.
(١٢٠) كان مجلس الأمن مشكلًا حينذاك من أحد عشر عضوًا، خمسة منهم دائمون، وهم الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، الاتحاد السوفيتي، الصين، وفرنسا، وستة أعضاء غير دائمين، وهم، في تشكيل المجلس لعام ١٩٤٦، البرازيل، المكسيك، أستراليا، بولندا، مصر، وهولندا. وفي تشكيل عام ١٩٤٧، البرازيل، كولومبيا،

أستراليا، بولندا، سوريا، وبلجيكا. ومن ثم كانت لجنة التحقيق يمثل أعضاؤها كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، الاتحاد السوفيتي، فرنسا، الصين، البرازيل، كولومبيا، أستراليا، بولندا، سوريا، وبلجيكا. عن تشكيل اللجنة هذا انظر:
U.N., Yearbook of the United Nations 1947-48, Department of Public Information, New York, 1949, p.338.

(١٢١) Security Council, Resolutions and Decisions of the Security Council 1946, First Year, pp. 6, 7. عن أسماء أعضاء اللجنة ومندوبي اتصال الدول الأربع المعنية وما كان يشغله كل واحد من هؤلاء حينذاك من وظيفة في بلده انظر:
Howard, The United Nations Commission of Investigation Concerning Greek Frontier Incidents, p.3.

(١٢٢) جيفري أرونسون، العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٤٦– ١٩٥٦، ترجمة السيد أمين شلبي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٢١؛ أحمد جلال بسيوني، اختلاق الحرب الباردة دور الولايات المتحدة في تقسيم العالم ١٩٤٥– ١٩٥٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٣، ص ص ١٤١– ١٤٤؛ Louis, op. cit., p. 98.

(١٢٣) عبد الحميد البطريق، المرجع المذكور، ص ٤٣٧؛ نعمة حسن البكر، المرجع المذكور، ص ص ١٢٠، ١٥٤؛ Luard, op. cit, p. 124. كان ما تم تخصيصه لليونان من المبلغ المذكور هو ٣٠٠ مليون دولار. انظر:
Olkhovsky, P. (1991), The Greek Civil War: An Examination of America's First Cold War Victory, Comparative Strategy, 10:3, p. 290. Retrieved from:
https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/01495939108402849 (18th August 2020)

(١٢٤) U.N., Yearbook of the United Nations 1946-47, p. 363.

(١٢٥) U.N., Report of the Security Council to the General Assembly, Covering the Period from 16 July 1946 to 15 July 1947, p. 23.

(١٢٦) كانت اللجنة قد التأمت في أثينا في ٢٩ يناير ١٩٤٧، وسرعان ما أخذت في ممارسة أعمالها، فعقدت بها ٣٢ اجتماعًا خلال الفترة من ٣٠ يناير حتى ١٨ فبراير، كما عقدت ٢٨ اجتماعًا في سالونيك التي بها المقر الرئيس الثاني للعمليات باليونان، وذلك فيما بين ٢٥ فبراير و ٢٢ مارس. وغادرت هيئتها الرئيسة سالونيكا إلى صوفيا ببلغاريا في ٢٤/ ٢٥ مارس، حيث عقدت ستة اجتماعات بين ٢٦ و ٢٨ مارس، ثم انتقلت إلى بلجراد بيوجسلافيا، التي عقدت فيها سبعة

اجتماعات بين ٣٠ مارس و٢ إبريل .. إلخ. انظر:
Howard, The United Nations Commission of Investigation Concerning Greek Frontier Incidents, p. 6.

(١٢٧) كانت أغلبية اللجنة قد ارتأت ضرورة كتابة التقرير الذي سيرفع إلى مجلس الأمن في مناخ هادئ بعيدًا عن مسرح التحقيقات، ومن ثم كان القرار باختيار جنيف. انظر: Ibid., pp. 6, 7.

(١٢٨) U.N., Yearbook of the United Nations 1946-47, p. 363.

(١٢٩) U.N., Report of the Security Council to the General Assembly, Covering the Period from 16 July 1946 to 15 July 1947, p. 22.

(١٣٠) U.N., Yearbook of the United Nations 1946- 47, pp. 363, 364.

(١٣١) U.N., Report of the Security Council to the General Assembly, Covering the Period from 16 July 1946 to 15 July 1947, p. 23.

(١٣٢) كانت المساعدات الأمريكية تشمل تركيا كذلك بجانب اليونان، لكننا بحكم موضوع الدراسة لن نعرض، فيما يجري من مناقشات بشأن تلك المساعدات، إلا لما يخص اليونان فقط.

(١٣٣) Ibid.

(١٣٤) Ibid., pp. 23, 24.

(١٣٥) Ibid., p. 24.

(١٣٦) Ibid., p., 25. جدير بالذكر أن الكونجرس وافق نهائيًا بعد ذلك في مايو ١٩٤٧ على الاقتراح الخاص بالمساعدات، وقد ساعد على ذلك بعدما كان يواجه الاقتراح الكثير من الاعتراضات، خاصة من جانب الجمهوريين بمجلس النواب، الانتصارات التي كان قد أحرزها حينذاك ماو تسي تونغ الموالي للاتحاد السوفيتي في الحرب الأهلية الصينية، ومن ثم الخوف من التمدد الشيوعي في أماكن أخرى. انظر:
Olkhovsky, op. cit., p.290. ومن المهم بمكان الإشارة إلى أن المساعدات الأمريكية المذكورة كان لها منذ ذلك الحين تأثيرها الواضح في توجه السياسة الخارجية لليونان، وقد صارت الولايات المتحدة بدورها أكثر انخراطًا في السياسة المحلية اليونانية. انظر:
Kassimeris, C. (2009), United States Intervention in Post- War Greek Elections: From Civil War to Dictatorship, Diplomacy & Statecraft, 20:4, pp. 679, 680. Retrieved from: https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/09592290903455790 (18th August 2020)

(١٣٧) U.N., Report of the Security Council to the General Assembly,

Covering the Period from 16 July 1946 to 15 July 1947, pp. 25-27.

(١٣٨) Ibid., pp. 26, 27.

(١٣٩) Ibid., p. 27.

(١٤٠) U.N., Yearbook of the United Nations 1946-47, p. 363.

(١٤١) U.N., Report of the Security Council to the General Assembly, Covering the Period from 16 July 1946 to 15 July 1947, p. 21; Howard, The United Nations Commission of Investigation Concerning Greek Frontier Incidents, p. 8.

(١٤٢) U.N., Report of the Security Council to the General Assembly, Covering the Period from 16 July 1946 to 15 July 1947, pp. 21, 22.

(١٤٣) Ibid., p. 22.

(١٤٤) Ibid.

(١٤٥) Ibid.

(١٤٦) Ibid., p. 23.

(١٤٧) Ibid., pp. 23-27.

(١٤٨) U.N., Yearbook of the United Nations 1946- 47, p. 364.

(١٤٩) Security Council, Resolutions and Decisions of The Security Council 1947, Second Year, United Nations, New York, 1964, p. 4. كانت لجنة التحقيق بعد أن انتهت من تحقيقها قد انتقلت إلى جنيف لكتابة التقرير المطلوب، وقد عقدت أولى اجتماعاتها هناك في ٧ إبريل ١٩٤٧. وعملًا بقرار مجلس الأمن في ١٨ إبريل بخصوص إنشاء لجنة فرعية للجنة التحقيق، قامت الأخيرة في ٣٠ إبريل – ٢٩ إبريل لدى البعض – بتشكيل اللجنة الفرعية هذه، وذلك من ممثل لكل عضو من أعضاء لجنة التحقيق، وتحددت سالونيكا باليونان لتكون مقرًا لها، وجاءت اختصاصاتها على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن في ١٩ ديسمبر ١٩٤٦، ولها صلاحية التحقيق فيما قد تطلع عليه من حوادث وقعت منذ ٢٢ مارس ١٩٤٧ – وهو تاريخ آخر اجتماع للجنة العامة باليونان، وكان في سالونيكا – مع عدم الإصغاء إلى شهادة كانت أو قد تكون متاحة للجنة الرئيسة، ولا يتم التحقيق في أي حادثة أو الاستماع إلى شهادة إلا بقرار رسمي من اللجنة الفرعية... إلخ. هذا وقد غادر أعضاء اللجنة الفرعية جنيف متوجهين إلى سالونيكا يومي ٦ و١٠ مايو ١٩٤٧، وذلك لبدء عملهم. انظر:

U.N., Yearbook of the United Nations 1946-47, loc. cit.؛ شاكر الدبس، الدول العربية في منظمة الأمم المتحدة، مطبعة الإنشاء، دمشق، ١٩٤٨،

ص ١٠٠.

(١٥٠) U.N., Report of the Security Council to the General Assembly, Covering the Period from 16 July 1946 to 15 July 1947, p. 28.

(١٥١) Ibid.

(١٥٢) Ibid., pp. 28, 29.

(١٥٣) Ibid., p. 29.

(١٥٤) Ibid.

(١٥٥) Ibid.

(١٥٦) Ibid.

(١٥٧) تنص المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة على: "يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق". انظر:

Retrieved from: https://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-v/index.html (18th August 2020)

(١٥٨) U.N., Report of the Security Council to the General Assembly, Covering the Period from 16 July 1946 to 15 July 1947, p. 29.

(١٥٩) Ibid., p.30.

(١٦٠) Ibid.

(١٦١) Ibid., pp.31, 32.

(١٦٢) Ibid., pp. 29, 30.

(١٦٣) Ibid.

(١٦٤) Ibid., p. 31.

(١٦٥) Ibid., pp. 32, 33.

(١٦٦) U.N., Yearbook of the United Nations 1946-47, p. 365.

(١٦٧) Ibid.

(١٦٨) U.N., Yearbook of the United Nations 1947-48, loc. Cit.; Luard, op. cit., p. 123; سبق أن ذكرنا أن الوفد الفرنسي امتنع عن التوقيع على استنتاجات الأغلبية، حيث كانت وجهة نظره أن ليس هناك ضرورة من إدراج تلك الاستنتاجات في التقرير الرسمي؛ لأن اللجنة أُمرت بفحص الوقائع وليس النطق بالحكم في شأنها، فتلك مهمة خولها مجلس الأمن لنفسه، فضلًا عن أن مهمة اللجنة يجب أن تهدف إلى التهدئة والمصالحة ...إلخ. لمزيد مما ورد في بيان الوفد الفرنسي انظر:

U.N., Yearbook of the United Nations 1946 -47, p. 370.

(١٦٩) U.N., Yearbook of the United Nations 1947-48, loc. Cit.

(١٧٠) عن التلخيص الذي قدمت به اللجنة لمقترحاتها انظر:

U.N., Yearbook of the United Nations 1946-47, pp. 370, 371.

(١٧١) U.N., Yearbook of the United Nations 1947-48, pp. 338, 339.

(١٧٢) Ibid., p. 339.

(١٧٣) U.N., Report of the Security Council to the General Assembly, Covering the Period from 16 July 1946 to 15 July 1947, pp. 33, 34.

لمزيد من التفاصيل عما جاء بالمادتين ١ و ٢ المشار إليهما انظر:

Retrieved from: https://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-i/index.html (18th August 2020)

(١٧٤) U.N., Report of the Security Council to the General Assembly, Covering the Period from 16 July 1946 to 15 July 1947, p. 34.

(١٧٥) تنص المادة ٣٣ على: ١- يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها. ٢- ويدعو مجلس الأمن أطراف النزاع إلى أن يسووا ما بينهم من النزاع بتلك الطرق إذا رأى ضرورة ذلك. انظر:

Retrieved from: https://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-vi/index.html (18th August 2020)

(١٧٦) U.N., Yearbook of the United Nations 1946 -47, pp. 373, 374.

(١٧٧) Ibid., p. 374.

(١٧٨) Ibid. من المهم بمكان الإشارة إلى أنه قبيل بدء المجلس في مناقشة التقرير كان مندوب الولايات المتحدة بالمنظمة الدولية قد تسلم برقية عاجلة وسرية للغاية من وزير الخارجية الأمريكي بما يجب على الأول اتباعه من سياسة عند مناقشة المجلس لتقرير اللجنة، وكان مما تضمنته البرقية، على سبيل المثال لا الحصر، عدم اعتراف الولايات المتحدة بأي شكل من الأشكال بأن اليونان آثمة بالتدخل في الشئون الداخلية للدول الثلاث الأخرى، بينما تأثم تلك الدول لتدخلها المسلح في اليونان، ولا يمكن الموافقة على أن أي تحولات تحدث أو قد تحدث في اليونان يمكن اعتبارها مبررًا لمثل هذا التدخل. ويجب، تمشيًا مع تقرير لجنة التحقيق، توجيه النقد بشكل أساسي ضد يوجسلافيا، وبحد أقل ضد كل من بلغاريا وألبانيا. كما يجب ألا يسمح مجلس الأمن لنفسه بالانجرار إلى الجدل حول سياسات اليونان الداخلية أو الخارجية. وعلى مندوب الولايات المتحدة أن يدافع عن الحكومة اليونانية باعتبارها ممثلة لإرادة اليونانيين، ولا يقبل أي حل يكون غرضه اللوم من أي نوع على التدخل العسكري من قبل دول أخرى في الشئون الداخلية

لليونان، وأن يقوم باسم الولايات المتحدة بدعم توصيات لجنة التحقيق .. إلخ.

لمزيد من التفاصيل انظر:

F.R.U.S., 1947, The Near East and Africa, Vol. V, Greece, The Secretary of State to the United State Representative at the United Nations (Austin), Washington, June 26, 1947, pp.866 – 868.

(١٧٩) U.N., Report of the Security Council to the General Assembly, Covering the Period from 16 July 1946 to 15 July 1947, pp. 35, 36.

(١٨٠) Ibid., p.36.

(١٨١) U.N., Yearbook of the United Nations 1947- 48, p. 341.

(١٨٢) Ibid.

(١٨٣) U.N., Report of the Security Council to the General Assembly, Covering the Period from 16 July 1946 to 15 July 1947, pp. 40, 41.

(١٨٤) Ibid., p. 41.

(١٨٥) Ibid.

(١٨٦) Ibid., pp. 41, 42.

(١٨٧) Ibid., p. 42.

(١٨٨) Ibid.

(١٨٩) U.N., Yearbook of the United Nations 1947-48, p. 339.

(١٩٠) Ibid.

(١٩١) Howard, The United Nations Commission of Investigation Concerning Greek Frontier Incidents, p. 31.

(١٩٢) U.N., Yearbook of the United Nations 1947 - 48, pp. 342, 344.

(١٩٣) Ibid., p. 343.

(١٩٤) Ibid.

(١٩٥) Howard, The United Nations Commission of Investigation Concerning Greek Frontier Incidents, p. 34.

(١٩٦) يتيح الفصل السابع لمجلس الأمن أن يقرر ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو الإخلال به أو كان ما وقع عمل من أعمال العدوان، وأن يقدم توصيات أو يلجأ إلى القيام بعمل غير عسكري أو عسكري، لحفظ السلم والأمن الدوليين.

(١٩٧) تنص المادة ٣٩ على: يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملًا من أعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقًا لأحكام المادتين ٤١ و٤٢ لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه. وبالنسبة للمادتين ٤١ و٤٢، فإن أولاهما

تنص على: لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفًا جزئيًا أو كليًا وقطع العلاقات الدبلوماسية. وتنص المادة الأخرى- ٤٢- على: إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه، ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء الأمم المتحدة. انظر:
Retrieved from: https://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-vii/index.html (18th August 2020)

(١٩٨) تنص المادة ٤٠ المذكورة على: منعًا لتفاقم الموقف، لمجلس الأمن قبل أن يقدم توصياته أو يتخذ التدابير المنصوص عليها في المادة ٣٩ أن يدعو المتنازعين للأخذ بما يراه ضروريًا أو مستحسنًا من تدابير مؤقتة، ولا تخل هذه التدابير المؤقتة بحقوق المتنازعين ومطالبهم أو بمراكزهم، وعلى مجلس الأمن أن يحسب لعدم أخذ المتنازعين بهذه التدابير المؤقتة حسابه. انظر:
Retrieved from: https://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-vii/index.html (18th August 2020)

(١٩٩) U.N., Yearbook of the United Nations 1947-48, p. 346.
(٢٠٠) Ibid.
(٢٠١) Ibid., p.347.
(٢٠٢) Ibid.
(٢٠٣) Ibid., pp.347, 348.
(٢٠٤) Ibid., p. 348.
(٢٠٥) Ibid.
(٢٠٦) Ibid.
(٢٠٧) Ibid.
(٢٠٨) Ibid., p. 349.
(٢٠٩) Ibid.
(٢١٠) Ibid.
(٢١١) Ibid.
(٢١٢) Ibid., pp. 348, 349. جدير بالذكر أن الولايات المتحدة كانت تبذل جهودًا

كبيرة للحصول على دعم وتأييد الدول لما تتقدم به من آراء ومقترحات داعمة لليونان، وهو ما يبدو جليًا في تلك البرقية التي كان قد بعث بها في ٩ أغسطس ١٩٤٧ وزير الخارجية الأمريكي إلى بعض البعثات الدبلوماسية بالخارج طالبًا توضيح موقف الولايات المتحدة وأسباب تأييدها لليونان، والموقف المتعنت من جانب الاتحاد السوفيتي باستخدامه لـ "حق النقض". وجاء التلميح إلى إمكانية إحالة المسألة إلى الجمعية العامة في حال استمرار الوضع بمجلس الأمن على ما هو عليه. لمزيد من التفاصيل انظر:

F.R.U.S., 1947, op. cit., The Secretary of State to Certain Diplomatic Missions, Washington, Aug.9, 1947, pp. 880 – 882.

(٢١٣) U.N., Yearbook of the United Nations 1947-48, p. 349.

(٢١٤) Ibid., pp. 349, 350.

(٢١٥) Ibid., 350.

(٢١٦) تنص المادة ٥١ على: "ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلام والأمن الدولي، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالًا لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فورًا، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس– بمقتضى سلطته ومسئولياته المستمدة من أحكام هذا الميثاق– من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه. انظر:

Retrieved from: https://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-vii/index.html (18th August 2020)

(٢١٧) U.N., Yearbook of the United Nations 1947-48, op. cit., p. 350.

(٢١٨) Ibid.

(٢١٩) Ibid.

(٢٢٠) Ibid.

(٢٢١) Ibid.

(٢٢٢) كانت الولايات المتحدة قد خاطبت الجمعية العامة كي تتناول المسألة اليونانية بالبحث، وذلك بمقتضى كتابها المؤرخ في ٢٠ أغسطس ١٩٤٧– وهو كما يلاحظ اليوم التالي لعدم اعتماد مشروع قرار الولايات المتحدة بمجلس الأمن بسبب "النقض" السوفيتي– حيث طالب فيه القائم بأعمال مندوب الولايات المتحدة لدى

هيئة الأمم المتحدة بإدراج مسألة "التهديدات الموجهة إلى استقلال اليونان السياسي وسلامة أراضيها" في جدول أعمال الجمعية. ولم يكن بمقدور الجمعية في ذلك الوقت، وفقًا للمادة ١٢ من الميثاق، التقدم بأية توصيات بشأن أية نزاع لا يزال معروضًا على مجلس الأمن، إلا إذا طلب المجلس ذلك. انظر: الدولة المصرية، مصر في هيئة الأمم المتحدة ١٩٤٧، ص ٨٨.

(٢٢٣) U.N., Yearbook of the United Nations 1947-48, pp. 350, 351.

(٢٢٤) F.R.U.S., 1947, op. cit., The Secretary of State to the United State Representative at the United Nations (Austin), Washington, Sept. 9, 1947, p. 885.

(٢٢٥) U.N., Yearbook of the United Nations 1947-48, loc. cit.

(٢٢٦) Ibid.

(٢٢٧) Ibid.

(٢٢٨) كان مما جاء في الميثاق بخصوص التصويت في مجلس الأمن أن تصدر قرارات المجلس في المسائل الإجرائية بموافقة تسعة من أعضائه، وفي المسائل الأخرى كافة بموافقة تسعة أيضًا، على أن يكون من بينهم أصوات الأعضاء الدائمين متفقة. لمزيد من التفاصيل انظر نص المادة ٢٧ من الميثاق في:

Retrieved from: https://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-v/index.html (18th August 2020)

(٢٢٩) U.N., Yearbook of the United Nations 1947-48, pp. 351, 352.

(٢٣٠) Ibid., p. 352.

(٢٣١) Ibid.

(٢٣٢) موجز وضعه الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس مجلس الشيوخ ورئيس وفد مصر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عن طائفة من أعمال هذه الجمعية في الشطر الثاني من دورتها الأولى المعقودة بضواحي نيويورك ابتداء من ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٦، ص ٣١.

(٢٣٣) المصدر نفسه، ص ص ٥٤، ٦١.

(٢٣٤) الدولة المصرية، مصر في هيئة الأمم المتحدة ١٩٤٧، ص ص ٩، ١٠.

(٢٣٥) المصدر نفسه، ص ٣٩.

(٢٣٦) المصدر نفسه، ص ص ٣٩، ٤٠.

(٢٣٧) المصدر نفسه، ص ص ٤٠، ٤١.

(٢٣٨) المصدر نفسه، ص ص ٦١، ٦٢.

(٢٣٩) المصدر نفسه، ص ص ٤٤، ٤٥.

(٢٤٠) Howard, H. N., The General Assembly and the Problem of Greece, The Department of the State Bulletin, Supplement Vol. XVII, No.440A, , U.S.A., Dec.7, 1947, p. 1102.

(٢٤١) الدولة المصرية، مصر في هيئة الأمم المتحدة ١٩٤٧، ص ص ٢٦، ٢٧.

(٢٤٢) المصدر نفسه، ص ص ٢٨، ٢٩.

(٢٤٣) المصدر نفسه، ص ص ٦٨- ٧٠.

(٢٤٤) المصدر نفسه، ص ص ٧٠، ٧١.

(٢٤٥) Howard, The General Assembly and the Problem of Greece, p. 1105.

(٢٤٦) الدولة المصرية، مصر في هيئة الأمم المتحدة ١٩٤٧، ص ص ٧٥- ٧٧.

(٢٤٧) المصدر نفسه، ص ٧٨.

(٢٤٨) المصدر نفسه.

(٢٤٩) Howard, The General Assembly and the Problem of Greece, p. 1103.

(٢٥٠) الدولة المصرية، مصر في هيئة الأمم المتحدة ١٩٤٧، ص ص ٤٢، ٤٣.

(٢٥١) المصدر نفسه، ص ٤٣.

(٢٥٢) U.N., Yearbook of the United Nations 1947-48, p. 64.

(٢٥٣) Ibid.

(٢٥٤) Howard, The General Assembly and the Problem of Greec, p. 1107.

(٢٥٥) الدولة المصرية، مصر في هيئة الأمم المتحدة ١٩٤٧، ص ٨٩.

(٢٥٦) المصدر نفسه.

(٢٥٧) المصدر نفسه، ص ٩٩؛ U.N., Yearbook of the United Nations 1947-48, loc. cit.

(٢٥٨) أحمد محمد حسين هيكل (جمع وإعداد)، مقالات محمد حسين هيكل، ج٥، مصر والحياة الدولية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ص ٦١- ٦٣.

(٢٥٩) الدولة المصرية، مصر في هيئة الأمم المتحدة ١٩٤٧، ص ص ٨٩، ٩٠.

(٢٦٠) المصدر نفسه، ص ص ٩٠، ٩١. لمزيد من التفاصيل عن مشروع القرار المشار إليه انظر:
U.N., Yearbook of the United Nations 1947-48, p. 65.

(٢٦١) الدولة المصرية، مصر في هيئة الأمم المتحدة ١٩٤٧ ص ص ٩١، ٩٢.

(٢٦٢) المصدر نفسه، ص ٩٢.

(٢٦٣) المصدر نفسه، ص ص ٩٢، ٩٣.

(٢٦٤) المصدر نفسه، ص ص ٩٤، ٩٥.

(٢٦٥) المصدر نفسه، ص ص ٩٥، ٩٦.

(٢٦٦) المصدر نفسه، ص ص ٩٧، ٩٨.

(٢٦٧) المصدر نفسه، ص ٩٨. لمزيد من التفاصيل عن مشروع القرار الذي تقدم به مندوب الاتحاد السوفيتي انظر:
U.N., Yearbook of the United Nations 1947-48, pp. 66, 67.

(٢٦٨) الدولة المصرية، مصر في هيئة الأمم المتحدة ١٩٤٧، ص ص ٩٩- ١٠١.

(٢٦٩) U.N., Yearbook of the United Nations 1947-48, p. 67.

(٢٧٠) الدولة المصرية، مصر في هيئة الأمم المتحدة ١٩٤٧، ص ص ١٠٤، ١٠٥.

(٢٧١) المصدر نفسه، ص ١٠٥.

(٢٧٢) المصدر نفسه، ص ١٠١.

(٢٧٣) المصدر نفسه، ص ص ١٠١، ١٠٢.

(٢٧٤) المصدر نفسه، ص ١٠٢.

(٢٧٥) U.N., Yearbook of the United Nations 1947-48, p. 67.

(٢٧٦) الدولة المصرية، مصر في هيئة الأمم المتحدة ١٩٤٧، ص ص ١٠٥- ١٠٧

(٢٧٧) U.N., Yearbook of the United Nations 1947-48, loc. cit.

(٢٧٨) الدولة المصرية، مصر في هيئة الأمم المتحدة ١٩٤٧، ص ص ١٠٧، ١٠٨.

(٢٧٩) المصدر نفسه، ص ص ١٠٨، ١٠٩.

(٢٨٠) المصدر نفسه، ص ص ١٠٩- ١١١.

(٢٨١) المصدر نفسه، ص ص ١١٤- ١١٦؛ Howard, The General Assembly and the Problem of Greece, pp. 1112, 1113

(٢٨٢) الدولة المصرية، مصر في هيئة الأمم المتحدة ١٩٤٧، ص ١١٧.

(٢٨٣) المصدر نفسه.

(٢٨٤) المصدر نفسه، ص ١١٨.

(٢٨٥) المصدر نفسه، ص ١١٩.

(٢٨٦) يُذكر أنه أثناء نظر المسألة بالجمعية العامة، وقبل أن يعلن وفد مصر موقفه، قام تسلداريس Tsaldaris رئيس الوفد اليوناني بزيارة رئيس وفد مصر، وأوضح للأخير أن وزير اليونان المفوض لدى مصر، اتصل بوزير الخارجية المصري وطلب إليه تأييد مصر لليونان في موقفها، وكان رأي وزير الخارجية أن مصر لا يمكن أن تمتنع عن التصويت بسحب القوات الأجنبية الموجودة لدى أي دولة

عضو بالأمم المتحدة وقت السلم. ومع ذلك يرغب تسلداريس إلى رئيس وفد مصر أن يرفض طلب سحب القوات البريطانية والهيئات العسكرية الأمريكية من اليونان. بيد أنه لم يكن من رئيس الوفد المصري إلا أن أوضح لتسلداريس أنه سيؤيد الميثاق، وأنه لن يستطيع أن يصوت ببقاء قوات أجنبية في بلاد مستقلة، أيًا كان السبب في بقاء هذه القوات، وأن الرأي الذي أبداه وزير الخارجية، أُبلغ إلى وفد مصر الذي يشارك الوزير رأيه تمامًا. وعلى جانب آخر، أُبلغ تسلداريس، بأن وفد مصر، تمسكًا منه بمبادئ الميثاق، سيرفض طلب السوفييت إعلان الجمعية العامة بأن حكومة اليونان لا تمثل الشعب اليوناني. أحمد محمد حسين هيكل (جمع وإعداد)، المرجع المذكور، ص ص ٦٤، ٦٥.

(٢٨٧) الدولة المصرية، مصر في هيئة الأمم المتحدة ١٩٤٧، ص ص: ط، ك.

(٢٨٨) المصدر نفسه، ص: ك.

(٢٨٩) المصدر نفسه، ص ص: ى، ك.

(٢٩٠) لمزيد من التفاصيل عن تلك الكلمات انظر: المصدر نفسه، ص ص ١١١- ١٢٧.

(٢٩١) المصدر نفسه، ص ١٢٧.

(٢٩٢) المصدر نفسه، ص ١٢٨.

(

(٢٩٣) المصدر نفسه؛ U.N., Yearbook of the United Nations 1947- 48, p. 70.

(٢٩٤) الدولة المصرية، مصر في هيئة الأمم ١٩٤٧، ص ص ١٢٨، ١٢٩.

(٢٩٥) U.N., Yearbook of the United Nations 1947-48, p. 69.

(٢٩٦) الدولة المصرية، مصر في هيئة الأمم المتحدة ١٩٤٧، ص ص ١٢٩، ١٣٠.

(٢٩٧) المصدر نفسه، ص ١٣٠.

(٢٩٨) U.N., Yearbook of the United Nations 1947-48, loc. cit.

(٢٩٩) Ibid., pp. 69, 70.

(٣٠٠) Ibid., p. 70.

(٣٠١) الدولة المصرية، مصر في هيئة الأمم المتحدة ١٩٤٧، ص ص ١٣٢- ١٣٦.

(٣٠٢) المصدر نفسه، ص ١٣٧.

(٣٠٣) المصدر نفسه.

(٣٠٤) U.N., Yearbook of the United Nations 1947-48, pp. 70, 71.

(٣٠٥) Ibid., p. 71.

(٣٠٦) الدولة المصرية، مصر في هيئة الأمم المتحدة ١٩٤٧، ص ١٣٨.

(٣٠٧) U.N., Yearbook of the United Nations 1947-48, loc. cit.

(٣٠٨) Ibid., pp. 68, 69.

(٣٠٩) F.R.U.S., 1947, op. cit., Editorial Note, p. 888.

(٣١٠) U.N., Yearbook of the United Nations 1947-48, pp. 71, 72.

(٣١١) الدولة المصرية، مصر في هيئة الأمم المتحدة ١٩٤٧، ص ١٣٩.

(٣١٢) المصدر نفسه؛ Howard, The General Assembly and the Problem of Greece, p. 1119.

(٣١٣) U.N., Yearbook of the United Nations 1947-48, pp. 73, 74.

(٣١٤) F.R.U.S., 1947, op. cit., Editorial Note, p. 889.

المصادر والمراجع

أولا- الوثائق (منشورة)

١- وثائق الأمم المتحدة United Nations

- U.N., Report of the Security Council to the General Assembly, Covering the Period from 17 January to 15 July 1946, Official Records of the Second Part of the First Session of the General Assembly, Supplement No.1, New York, 1946.
- U.N., Report of the Security Council to the General Assembly, Covering the Period from 16 July 1946 to 15 July 1947, General Assembly, Official Records, Second Session, Supplement No.2, New York, 1947.
- U.N., Yearbook of the United Nations 1946-47, Department of Public Information, New York, 1947.
- U.N., Yearbook of the United Nations 1947-48, Department of Public Information, New York, 1949.
- Security Council., Resolutions and Decisions of the Security Council 1946, First Year, United Nation, New York, 1964.
- Security Council, Resolutions and Decisions of The Security Council 1947, Second Year, United Nations, New York, 1964.

٢- وثائق وزارة الخارجية الأمريكية Foreign Relations of the United States

- F.R.U.S., 1944, The Near East, South Asia, and Africa, the Far East, Vol. V, Greece.
- F.R.U.S., 1945, The Near East and Africa, Vol. VIII, Greece.
- F.R.U.S., 1946, The Near East and Africa, Vol. VII, Greece.
- F.R.U.S., 1947, The Near East and Africa, Vol. V, Greece.
- F.R.U.S., The Conferences at Malta and Yalta, 1945, U.S., Government Printing Office, Washington, 1955.

- F.R.U.S., Council of Foreign Ministers, 1946, Vol. II, U.S., Government Printing Office, Washington, 1970.

ثانيًا- المذكرات

– تشرشل، ونستون، مذكرات، ج٢، ترجمة محمد شلبي، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧٠.

ثالثًا- مصادر أخرى

أ- عربية:

– موجز وضعه الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس مجلس الشيوخ ورئيس وفد مصر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عن طائفة من أعمال هذه الجمعية في الشطر الثاني من دورتها الأولى المعقودة بضواحي نيو يورك ابتداء من ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٦ وذلك إلى حين مغادرته الولايات المتحدة مساء الثلاثاء ١٢ نوفمبر ١٩٤٦، المطبعة الأميرية بالقاهرة، ١٩٤٦.

– الدولة المصرية، مصر في هيئة الأمم المتحدة ١٩٤٧، تقرير عن أعمال الدورة العادية الثانية لهيئة الأمم المتحدة المعقودة بنيويورك (١٦ سبتمبر– ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧)، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٤٨.

ب- إنجليزية:

- Howard, H. N., The United Nations Commission of Investigation Concerning Greek Frontier Incidents, The United Nations and the Problem of Greece, Department of State Puplication 2909, Near Eastern Series 9, Washington, Sept. 1947.

- Howard, H. N., The General Assembly and the Problem of Greece, The Department of the State Bulletin, Supplement Vol. XVII, No.440A, U.S.A., Dec.7, 1947.

رابعًا- البحوث والمقالات

- Iatrides, J. O. and Nicholas X. R., The International Dimension of the Greek Civil War, World Policy Journal, Vol. 17, No 1 (Spring 2000), pp. 87-103.

- Olkhovsky, P. (1991), The Greek Civil War: An Examination of America's First Cold War Victory, Comparative Strategy, 10:3, 287-296.

Kassimeris, C. (2009), United States Intervention in Post- War Greek Elections: From Civil War to Dictatorship, Diplomacy & Statecraft, 20:4, 679-696.

خامسًا- الرسائل العلمية

– شريف محمد أحمد عبد الجواد، الأوضاع السياسية في اليونان (١٩٤٥-١٩٥٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، ٢٠٠٦.

– محمد حسن عبده حسن داود، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه اليونان ١٩٤٥-١٩٦٠، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنصورة، ٢٠١١.

سادسًا-المراجع

أ- العربية:

– أحمد محمد حسين هيكل (جمع وإعداد)، مقالات محمد حسين هيكل، ج٥، مصر والحياة الدولية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦.

– شاكر الدبس، الدول العربية في منظمة الأمم المتحدة، مطبعة الإنشاء، دمشق، ١٩٤٨.

– عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة ١٨٧٠- ١٩٦٥، دار الفكر العربي، القاهرة، د. ت.

– عبد العزيز سليمان نوار ومحمود محمد جمال الدين، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٥.

– عبد العظيم رمضان، تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، ج٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧.

– محمد رفعت، تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٩.

– محمود حسن صالح منسي، تاريخ القرن العشرين- أوربا، د. ن، القاهرة، ٢٠٠٠.

– نعمة إسماعيل مخلف الدليمي، السياسة الأمريكية تجاه اليونان وأثرها في الحرب الأهلية اليونانية ١٩٤٠– ١٩٥٣ دراسة وثائقية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عَمَّان، ٢٠١٦.

– نعمة حسن البكر، الهيمنة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية– العلاقات البريطانية الأمريكية (١٩٤٥– ١٩٥٣) دراسة في العلاقات السياسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٢.

ب- المعربة:

– فيشر، هـ. أ. ل.، تاريخ أوروبا في العصر الحديث(١٧٨٩–١٩٥٠)، تعريب أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، ط٩، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٣.

– وستاد، أود آرن، الحرب الباردة الكونية، ترجمة مي مقلد، مراجعة طلعت الشايب، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٤.

ج- الإنجليزية:

Kuniholm, B. R., The Origins of the Cold War in the Near East: Great Power Conflict and Diplomacy in Iran, Turkey, and Greece, Princeton: Princeton University Press, 1980.

Louis, R., The British Empire in the Middle East 1945-1951: Arab Nationalism, the United States, and Postwar Imperialism, Oxford: Clarendon Press, 1984

Luard, E., A History of the United Nations, Vol. 1: The Years of Western Domination, 1945- 1955, London: Macmillan, 1982.

Shrader, C. R., Logistics and the Communist Insurgency in Greece, 1945-1949, Westport: Praeger, 1999.

Vlavianos, H., Greece 1941-49: From Resistance to Civil War: The Strategy of the Greece Communist Party, New York: Palgrave Macmillan, 1992.

سابعًا- مواقع على شبكة الإنترنت

–https://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-vi/index.html

−https://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-v/index.html
−https://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-i/index.html
-https://ar.wikipedia.org/wiki/الغزو_الأنجلو−سوفيتي_لإيران
−https://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-vii/index.html